الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

دور محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة

دراسة لعينة من محافظي الحسابات في ولايتي بسكرة والجزائر العاصمة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالب:
- خرف الله محمد راسم

الأستاذ المشرف:
- جودي حنان

رقم التسجيل:	...../2014
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2013-2014

فهرس المحتويات

المحتــوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	**I- II**
فهرس الأشكال	**III**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الملاحق	**V**
مقدمة	**أ – هـ**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي محافظة الحسابات	**1-55**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: عموميات حول التدقيق	**3**
المطلب الأول: ماهية التدقيق	**3**
المطلب الثاني: أنواع التدقيق وأهدافه	**6**
المطلب الثالث: معايير التدقيق	**12**
المبحث الثاني: تدقيق الحسابات في الجزائر	**17**
المطلب الأول: تطور مهنة محافظة الحسابات في الجزائر	**17**
المطلب الثاني: مفهوم محافظ الحسابات	**18**
المطلب الثالث: حقوق وواجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات	**25**
المبحث الثالث: معايير الآداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر	**32**
المطلب الأول: قبول المهمة وبداية العمل	**32**
المطلب الثاني: أدلة الإثبات التي يستعملها محافظ الحسابات	**38**
المطلب الثالث: تقرير محافظ الحسابات	**46**
خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثاني :الإطار النظري لجدول سيولة الخزينة	**57-103**
تمهيد	**57**
المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية	**58**
المطلب الأول: : ماهية القوائم المالية	**58**
المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية	**64**

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للبيانات المالية	**71**
المبحث الثاني: جدول السيولة الخزينة وفق SCF	**75**
المطلب الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة	**75**
المطلب الثاني: أسس تبويب جدول سيولة الخزينة	**78**
المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة	**80**
المطلب الرابع: إجراءات تحليل جدول سيولة الخزينة والنسب المالية المستخلصة منها	**89**
المبحث الثالث: تأكيدات محافظ الحسابات تجاه الخزينة	**94**
المطلب الأول: محافظ الحسابات كطرف في موثوقية المعلومة المحاسبية	**94**
المطلب الثاني: : مراجعة الخزينة	**96**
المطلب الثالث: تدقيق جدول سيول الخزينة وضمانات محافظ الحسابات على موثوقيتها	**100**
خلاصة الفصل	**102**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولايتي بسكرة والجزائر العاصمة	**133-104**
تمهيد	**104**
المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة	**105**
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	**105**
المطلب الثاني: أداة الدراسة	**106**
المطلب الثالث: إجراءات صدق الأداة	**107**
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة	**111**
المطلب الأول: توزيع أفراد العينة الجنس	**111**
المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	**112**
المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	**113**
المطلب الرابع: توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	**114**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	**116**
المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول وإختبار الفرضية الأولى	**116**
المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني وإختبار الفرضية الثانية	**121**
المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث وإختبار الفرضية الثالثة	**128**
خلاصة الفصل	**133**
الخاتمة	**135**
الملخص	**139**
الملاحق	**141**

فهرس الأشكـــــال

رقم االشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	معايير العشرة للتدقيق	13
(2-1)	شكل تقرير نموذجي (غير متحفظ)	51
(3-1)	يظهر التقرير الذي يتضمن رأي المتحفظ	52
(4-1)	نموذج تقرير محافظ الحسابات السلبي	53
(5-1)	يوضح نموذج امتناع عن إبداء الرأي	54
(1-2)	التحول من أساس الاستحقاق إلى أساس النقدي	77
(2-2)	الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة لجدول سيولة الخزينة	88
(1-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	112
(2-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس العمر	113
(3-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	114
(4-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	115

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	يوضح التطور التاريخي للتدقيق	06
(1-2)	بيان تصنيف التدفقات النقدية على أساس طبيعة النشاط	80
(2-2)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	82-81
(3-2)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	86
(1-3)	الإحصائيات الخاصة بالاستبيان	106
(2-3)	مجالات الإجابة على الأسئلة	107
(3-3)	معايير تحديد الاتجاه	107
(4-3)	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة وقيمة معامل الصدق	108
(5-3)	معاملات الارتباط بين كل فقرات الاستبيان و الدرجة الكلية لفقرات الاستبيان	109
(6-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	111
(7-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	112
(8-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	113
(9-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المكتسبة	114
(10-3)	المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الأول" أسس ممارسة مهنة محافظة الحسابات وفق المشرع الجزائر"	119

(11-3)	المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الثاني " مساهمة جدول تدفقات الخزينة في تقييم الوضع المالي.	125
(12-3)	المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الثالث " علاقة محافظ الحسابات بموثوقية جدول سيولة الخزينة.	131

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة	141
02	قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان	146

مقدمــة:

لقد شهدت المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة توسعا كبيرا،كانفصال المالكين عن التسيير، وكبر حجمها وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة، هذا ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأي شخص مستقل يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية من أجل تدقيقها والمتمثل في المدقق الخارجي أو محافظ الحسابات، ذلك أن الهدف الأساسي للتدقيق الخارجي هو التحقق من البيانات المالية والمحاسبية مع التأكد من صحتها وعدالة تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة، أي أن للتدقيق الخارجي دور هام وفعال في إضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية والتي من أهمها قائمة التدفقات النقدية التي أقرتها الجزائر بعد تبنيها للنظام المحاسبي المالي والتي اطلقت عليها تسمية جدول سيولة الخزينة، هذه الأخيرة التي لها أهمية بالغة في الإفصاح عن المركز النقدي للمؤسسات الاقتصادية أي تحديد جانب السيولة الذي يهم أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين، حيث يعزز محافظ الحسابات من شفافية وصدق وعدالة الإفصاح المحاسبي مما يساهم في تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية والتأكد من مدى موثوقيتها من أجل تلبية احتياجات مستخدميها.

1. إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن إشكالية البحث يمكن صياغتها ضمن السؤال التالي:

ما هو دور محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة؟

إن هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو التدقيق الخارجي ؟ وماهي التقارير الناتجة عنها؟
- ماهي مهنة محافظة الحسابات في الجزائر؟
- ماهو جدول سيولة الخزينة ؟ وماهي عناصره الأساسية؟
- ماهي عوامل زيادة الحاجة لتدقيق عناصر جدول سيولة الخزينة ؟
- ماهو دور التقرير الذي يقدمه محافظ الحسابات في إضفاء مصداقية المعلومات المحاسبية لعناصر جدول سيولة الخزينة ؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ولمعالجة الموضوع تم اعتماد الفرضيات التالية:

- يساهم القانون 10-01 في ضبط مهنة محافظة الحسابات و الحد من السلوكيات الجانبية الصادرة من محافظ الحسابات في تلبية حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية.
- تساهم المعلومة المحاسبية الواردة بجدول سيولة الخزينة في الكشف عن الوضعية المالية للشركة.
- لمحافظ الحسابات دور في تأكيد الثقة في المعلومة المحاسبية في جدول سيولة الخزينة

3.أسباب اختيار الموضوع:

تعود دوافع ومبررات اختيار هذا الموضوع بالدرجة الأولى دون غيره من المواضيع إلى:

- أن موضوع البحث يدخل ضمن التخصص وهو التدقيق المحاسبي.
- الرغبة في الإطلاع ودراسة المواضيع المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق.
- الرغبة في التعرف وتحليل مكونات جدول سيولة الخزينة.
- أهمية جدول سيولة الخزينة في تحسين الإفصاح عن الوضعية النقدية للمؤسسة.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المساهمة الإيجابية التي يقوم بها محافظ الحسابات في الوقوف على القوائم المالية وبشكل خاص على جدول سيولة الخزينة، والتي تمكن مستخدميها من معرفة الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والأنشطة التمويلية للشركة على الأساس النقدي لتتلاءم مع قراراتهم.و كلما كان التقرير الذي يقدمه محافظ الحسابات ذو جودة عالية كلما كان يخدم شرائح أكثر في المجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فهو في هذه الحالة يقوم بتوفير الحماية للممتلكات المادية والسلوكات الصادرة من الأفراد كالغش، التزوير و السرقات المتزايدة، وكبح التجاوزات وكل ماهو دخيل على جدول سيولة الخزينة بالخصوص.

5. أهداف الدراسة:

تتلخص الأهداف التي يتطلع هذا البحث الوصول إليها فيما يلي:

- التعرف على مهنة التدقيق الخارجي والإصلاحات التي مستها.
- توضيح إسهامات محافظ الحسابات والعوائد الناجمة عنها لأصحاب المؤسسات والمستثمرين الجدد والمستثمرين المحتملين.
- التعرف على المراحل العملية لمهنة محافظ الحسابات ومدى إمكانية تطبيقها في المؤسسات الجزائرية.

- حصر المخاطر المالية الناجمة عن جدول سيولة الخزينة في مجال مقبول

6. منهج الدراسة:

لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث أنه يقوم على جمع معلومات وبيانات من مختلف المراجع والمصادر من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة. أما في الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على أداة الاستبيان والهدف الأساسي منها هو اختبار صحة الفرضيات من خلال إجراء دراسة لعينة من محافظي الحسابات بولايتي بسكرة و الجزائر، للتعرف على دور محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومات الحاسبية الواردة في قائمة التدفقات النقدية.

7.الدراسات السابقة:

إن المسح المكتبي الذي قمنا به للتعرف على الجوانب التي مستها الدراسات السابقة في موضوع بحثنا هذا، مكننا من حصرها في جانبين، الجانب الأول يتعلق بالدراسات التي اهتمت بمهنة التدقيق الخارجي ومحافظة الحسابات ، و الجانب الثاني يتعلق بجدول سيولة الخزينة، و قد استعنا ببعض الدراسات السابقة و المتمثلة في:

أ/ رسائل الماجستير:

الدراسة الأولى: دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية ، من تقديم: سردوك فاتح ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2004/2003.

تناول الطالب في مذكرته إلى الإطار النظري الذي يضبط علم مراجعة الحسابات ، كما تناولت المعلومة المحاسبية ومن ثم نظام المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى السبل التي يلجأ إليها المراجع الخارجي للنهوض بمصداقية المعلومة المحاسبية، لتنهي الطالب مذكرته دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسةإلى: أن مراجعة الحسابات و بمرونتها وتجاوبها السريع مع التغيرات الكثيرة التي يشهدها الاقتصاد، وهذا من خلال تكيفها واستجاباتها للاحتياجات مختلف الأطراف الاقتصادية المستفيدة من خدماتها في الحصول على معلومات تتوفر فيها الصفات المطلوبة من صحة ومصداقية، وهذا يعتبر كرد على بعض الأفكار السائدة بأن مراجعة الحسابات والمحاسبة بصفة عامة تعتبر علما محصورا أو مجرد تقنية جامدة، حيث يظهر اعتماد مراجعة الحسابات من طرف عدة هيآت مهنية عالمية إضافة الى أكبر الهيآت المعتمدة في الدراسات الأكاديمية ، (IFA)كالاتحاد الدولي للمحاسبين.

الدراسة الثانية: مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، من تقديم: بن جميلة محمد، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

تناول الطالب في مذكرته عن نشأة العلاقة بين المحافظ والشركة، كما تطرق إلى تقرير المحافظ نيتجة لمهامه في الشركة ، بالإضافة إلى مراقبة الشركة المساهمة من طرف محافظ الحسابات، ليختم مذكرته بدراسة جزاء إخلال المحافظ بمهامة في الشركة.

الدراسة الثالثة: دور المراجع الخارجي في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية، من تقديم:الطالبة مولاي نصيرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012/2011

تناول الطالبة في مذكرتها نظام المعلومات المحاسبي وتوليد المعلومة المحاسبية، كما تطرق الإطار العام للمراجعة الخارجية ، بالإضافة إلى دور وأداء الراجع الخارجي في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية المنشورة عبر الانترنيت، ليختم مذكرته بدراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات، وتأكد أن هناك تحسن في الإطار النظري للمراجعة في الدولة الجزائرية، يتجسد من خلال القوانين والمراسيم الصادرة في سبيل تنظيم المهنة،وأن لا توجد للمراجع الخارجي في الجزائر دراية كافية بالمراجعة عبر الانترنيت، والسبب يعود إلى أن المؤسسات الجزائرية لا تنشر قوائمها على الشبكة المعلوماتية.

ب/رسائل ماستير:

دراسة: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة ، من تقديم :الطالبة أمال بالحمو، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013/2012.

تناولت الطالبة في مذكرتها الإطار النظرية والتطبيقية للدراسة التي تلم بجدول سيولة الخزينة، ليختم مذكرته بدراستها بدراسة حالة مؤسسة الآجر– تقرت –ورقلة للفترة 2010 /2012. حيث توصلت إلى:أن جدول سيولة الخزينة هو آداة تسمح لتعرف على مناطق القوة و الضعف في المؤسسة إنطلاقا من دوراتها الثلاث الإستغلال، الإستثمار، التمويل ،وأن هذا الجدول توفر وفقا للطريقة المباشرة يمكن من تقدير التدفقات المستقبلية التي لا توفرها .

8. هيكل الدراسة:

وقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول– فصلين نظريين و فصل تطبيقي و خاتمة حيث؛ قمنا في **الفصل الأول** بالتطرق إلى الإطار المفاهيمي لمحافظة الحسابات من خلال تناولنا ماهية التدقيق الخارجي،

ماهية مهنة التدقيق في الجزائر و مهنة محافظة الحسابات في الجزائر.أما **الفصل الثاني** فنتحدث فيه عن محافظ الحسابات ودوره في تأكيد موثوقية المعلومات الواردة في جدول سيولة الخزينة، من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ماهية جدول سيولة الخزينة وتأكيدات محافظ الحسابات تجاه الخزينة.أما **الفصل الثالث** فكان دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات في ولايتي بسكرة و الجزائر العاصمة.

تمهيد

يعتبر تدقيق الحسابات عملية منتظمة للحصول على قرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة المسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ومن ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية، فهي بذلك عملية إنتقادية للقوائم المالية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والأدلة المدعمة للتسجيلات المحاسبي المرتبطة بالعمليات التي قامت بها الشركة، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الحقيقي لها، إن هذه العملية تمكن محافظ الحسابات من أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى دلالة القوائم المالية للشركة عن المركز المالي الحقيقي لها ومدى الإلتزام بمبادئ المحاسبة.

تساهم مهمة محافظ الحسابات في الحفاظ على ممتلكات وحسابات الشركة من سوء الإستخدام، وبهذا الصدد شهدت مهنة التدقيق في الجزائر تطور ملحوظا وتماشيا مع المتغيرات الدولية ،فبعدما كان هناك تداخل بين دور كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسبي، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في مختلف الهيئات المعنية بالرقابة،وينتج عن منحها الإطار القانوني المناسب من أجل ممارستها في أحسن الظروف وحمايتها من مختلف الضغوط والممارسات التي تؤثر عليها الخروج بعصارة من المعلومات المحاسبية الموثوقة حول الشركة محل التدقيق.

وعليه سوف يتم في هذا الفصل عرض محافظة الحسابات في الجزائر من خلال ثلاث مباحث حيث نتناول في:

المبحث الأول :عموميات حول التدقيق.

المبحث الثاني: تدقيق الحسابات في الجزائر

المبحث الثالث: معايير الآداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الأساسيات حول التدقيق، من حيث مفهومه، تطوره التاريخي، أهدافها مرورا بأنواعه ومعاييره وفي الختام إلى أهميته وخصائصه.

المطلب الأول : ماهية التدقيق

الفرع الأول : مفهوم التدقيق

تعريف (1): يمكن حصر مفهوم التدقيق على أنه : " فحص المعلومات بصورة رئيسية أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي شركة بغض النظر عن هدفها و حجمها أو شكلها القانوني"، وقد عرفه اتحاد المحاسبون الأمريكيون على أنه :" إدارات شركة لأجل الحصول و تقييم و بصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث، لتحديد درجة العلاقة بين هذه القرارات و مقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.[1]

حيث يحتوي هذا التعريف على المصطلحات التالية :

- إجراءات شركة : وتعني الخطوات أو الاجراءات التي يقوم بها المحافظ .
- الحصول و تقييم الأدلة : نعني فحص الإقرارات و تقييم النتائج و بدون تحيزها ضد أو مع الجهة التي تقوم بتدقيقها،و التي وفرت هذه الإقرارات.
- الإقرارات و الأحداث الاقتصادية : و تمثل ما تقدمه إدارة الشركات أو الأشخاص، وهذه الإقرارات هي موضوع التدقيق.
- درجة العلاقة : و تشير إلى العلاقة التي بالإمكان من خلالها معرفة الإقرارات وعلاقتها مع مقياس معين ، على سبيل المثال أن البيانات المالية تمثل باعتدال المركز المالي.
- مقياس معين : و هي الجهة التي بإمكان المحافظ قياس إقرارات الإدارة بواسطتها، هذا المقياس ربما مصدرها الدولة أو الجمعيات المهنية ذات الاختصاص أو الموازنات المالية. وفي هذه الحالة فأن المقياس هو المبادئ المحاسبية المقبولة عاما (مبادئ المحاسبة الدولية).
- إيصال النتائج : ويكون هذا بواسطة تقرير مكتوب يبين درجة الملائمة بين الإقرارات ، و ها المقياس و هذا التقرير يبين العلاقة إما جيدة أو غير جيدة. أي لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

[1] هادي تميمي ، **مدخل الى التسويق من الناحية النظرية و العلمية** ، دار وائل للنشر ، عمان العربية ، 2004، الطبعة الثانية ، ص ص20-21.

- المستفيدون : و هم الأشخاص أو الشركات الذين يتخذون قرارهم بناءا على تقرير المحافظ ، و منهم على سبيل المثال المساهمون ، الإدارة ، الدائنون و الدوائر الحكومية ذات علاقة.

تعريف (2): أشار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي(IAASB) التابع لمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبيين(IFAC) في إطار الدولي لعمليات التأكيد إلى أن التدقيق يعد مهمة(عملية) تأكيد معقولة

لذلك يعرف المجلس مهمة التدقيق على أنه : "عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسئولة بشأن تقييم أو قياس موضوع مقابل المقياس ، و نتيجة تقييم الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن تطبيق المقياس " وبموجب الإطار الدولي لعمليات التأكيد هناك ".

تعريف(3): التدقيق هو " فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية و جميع دفاتر ، السجلات و البيانات المحاسبية فحصا محاسبيا و التحقق من نتيجة أعمال المشروع من الربح و الخسارة ، و التأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد و مستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة". [1]

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف يمكن استخلاص تعريف للتدقيق بأنه " عملية فحص مستندات و دفاتر و سجلات الشركة فحصا انتقاديا محايدا لتحقق من صحة العمليات و إبداء الرأي في عدالة التقارير المالية لهذه الشركة بالإستناد إلى فعالية نظام الرقابة الداخلية ".

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمهنة التدقيق

كلمة تدقيق مشتقة من كلمة لاتينية تعني يستمع ، وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية تعني " الشخص الذي يقول بصوت عالي" ، وقد نشأت هذه المهنة من القدم ، إذ أن الفراعنة في مصر و الإمبراطوريات القديمة في بابل و ربما في اليونان كانت تتحقق من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المحافظ في الساحات العامة حول الإيرادات و المصروفات.

كما و أن الخليفة عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) قد جعل مواسم الحج فرص لعرض حسابا الولاة و تدقيقها ، علما أن التدقيق كأن يشمل التدقيق الكامل و كأن الغرض الرئيسي اكتشاف الغش و الأخطاء[2].

و سوف نقوم بشرح التطور التاريخي لمهنة التدقيق بناءا على الأهداف المراد تحقيقها ، لذلك سوف نورد جدول زمنيا نبين فيه أهم المراحل التاريخية للتدقيق :

1 رأفت سلامة محمود ، أحمد يوسف كلبونة ، عمر محمد زريقات ، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان – الأردن ، 2011 ، الطبعة الأولى ، ص19.

[2] هادي التميمي، مرجع السابق، ص ص17-19.

أن المتتبع لتاريخ التدقيق يجد أنها تطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة و لذلك لحاجة الملاك إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المتاحة ، و عند ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا و تطور الصناعة و التجارة و زيادة أنشطة الشركات و زيادة فجوة بين المالكين و الإدارة المحترفة و تطور النظام الضريبي ، فأن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش و الخطأ ، ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة و لغاية 1850م هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية لأجل مع و اكتشاف الغش و الخطأ ، والتعبير الآخر كأن الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقبل و محايد ، وقد نص صراحة على ذلك قانون الانجليزي لسنة 1862م .

الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق و ضرورة وجود أشخاص مؤهلين و مدربين للقيام بهذه المهمة ، في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج بالإضافة إلى التدقيق كأن تدقيقا تفصيليا و لجمع العمليات و لكن بتقدم الزمن و زيادة حجم العمليات و تطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف و القبول بالتدقيق بواسطة العينات و خصوصا بعد قضية (البنك العام) في بريطانيا سنة 1895م .

جدول(1-1):يوضح التطور التاريخي للتدقيق

المدة	الآمر بالتدقيق	المحافظ	أهداف التدقيق
من قبل الميلاد إلى 1500 ميلادي	الملك – الإمبراطور– الكنيسة – الحكومة	رجال الدين	✓ منع حدوث أي تلاعب أو غش في الدفاتر المحاسبية .
من 1500 م الى1850م	الحكومة – المحاكم التجارية – المساهمين	المحاسب	✓ منع الغش ✓ حماية الأصول
من1850م إلى 1905م	الحكومة و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو القانون	✓ اكتشاف الغش و التلاعب بالدفاتر و السجلات المحاسبية. ✓ اكتشاف الأخطاء فنية و الأخطاء المتعلقة بتطبيق مبادئ المحاسبية.
من1905 م إلى يومنا هذا	الحكومة – البنوك – المساهمين – هيئات أخرى	شخص مهني في التدقيق و المحاسبة و الاستشارة	✓ الغرض الرئيسي من التدقيق هو تقرير المحافظ المستقل و المحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية يبين عدالة المركز المالي.

المصدر: ميلود زيد الخير، ياسين عفافلية **التدقيق بين الحوكمة و أخلاقيات المهنة** ، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للشركات ، جامعة بالأغواط ، 21/20 نوفمبر 2013 ، ص 02

المطلب الثاني: أنواع و أهداف التدقيق

الفرع الأول : أنواع التدقيق

I- من زاوية الالتزام القانوني :

ينظر القانون التجاري الجزائري من إلى إلزامية التدقيق لبعض الشركات كشركة المساهمة و عدم إلزامية التدقيق إلى غيرها من الشركات كشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التضامن ، و لذلك سنميز بين نوعين التدقيق في هذا البند :

1. **التدقيق الإلزامي** : و هو التدقيق التي يتحتم القانون بها ، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين محافظ يقوم بالوظائف المنوطة له من التدقيق. و نص المشرع الجزائري في القانون التجاري و في مادته رقم 609 على ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس لشركات المساهمة.
2. **التدقيق الاختياري** : و هو التدقيق التي تم دون إلزام قانوني و بطلب من أصحاب الشركة أو مجلس الإدارة ، في الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المحافظ الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي وعن نتائج الأعمال و المركز المالي. إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركات و خاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد. حيث نص المشرع الجزائري في القانون التجاري و في مادته 584 على تعيين مندوب للحسابات في حالة الاقتضاء لذلك.[1]

II- من حيث مجال أو نطاق التدقيق:[2]

1. التدقيق الكامل:

كان المحافظ قديما و حتى عهد قريب يتم بفحص جميع العمليات المقيدة بالدفاتر و السجلات و ما تتضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاء و التلاعب و الغش أي تدقيق كامل تفصيلي ، إذ كانت المشاريع صغيرة و عملياتها قليلة و كنتيجة لتطور ميادين الصناعة و التجارة و ما صاحبها من تعدد المشاريع و كبر حجمها أصبح التدقيق مستحيلا و مكلفا و غير عملي لما يتطلب من جهد كبير و وقت طويل مما أدى إلى تحول هذا التدقيق إلى تدقيق كامل اختياري و قد ساعد هذا الاتجاه على زيادة اهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية و أدواتها و تحقيق نظام دقيق متين لها ، حيث أصبحت كمية الاختيارات و حجم العينة تتوقف على مدى مكانة و دقة أنظمة الرقابة الداخلية. فالفرق بين الكامل التفصيلي و الكامل الاختياري يقتصر على نظام التدقيق فقط و ليس بالأصول و المبادئ المحاسبية.

2. التدقيق الجزئي:

هي العمليات التي يقوم بها المحافظ و تكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو فحص حسابات المخازن و التأكد من جرد المخزون.

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، **التدقيق و تدقيق الحسابات** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2006 ، ص ص19- 21.

[2] جوامع اسماعيلي ، **محاضرات في مقياس التدقيق المحاسبي** ، سنة 2 ماستر تخصص محاسبة ،قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة،2014/2013.

ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن خطوات التي اتبعت و النتائج التي توصل إليها الفحص و لا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية و مدى دلالتها للمراكز المالية و نتيجة الأعمال كما هو الحال في التدقيق الكامل . و يجب على المحافظ في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهنة المطلوب القيام بها ليحمي نفسه و لا يجتنب إليه التقصير في الأداء .

III- من حيث توقيت التدقيق :[1]

1. التدقيق النهائي :

يعد التدقيق النهائي مناسبا للمنشئات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك لأن المحافظ يبدأ في عمله بعد إقفال الدفاتر و توحيد الحسابات و في هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها ، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل الشركة و ذلك لعدم تردد المحافظ و مساعديه على الشركة . بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق. و لكن يؤخذ على التدقيق النهائي تأخر النتائج و حدوث ارتباك في مكتب المحافظ و عدم اكتشاف الغش و الخطأ و عدم قيام المحافظ بالفحص على المستوى المرغوب.

وترجع هذه الاحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق ، و ذلك لأن المحافظ يلتزم بإنهاء عملية التدقيق و إبداء الرأي في المواعيد المحددة وفقا لقانون الشركات و نظام الشركة ، أو ما إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للشركات واحدة أو متقاربة. وكذلك نتيجة ضغط العمل في كتب المحافظ .

2. التدقيق المستمر :

يعد التدقيق المستمر الذي يقوم فيه المحافظ الحسابات بالتردد على الشركة من وقت إلى آخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت ، و بمعنى آخر يعد التدقيق المستمر التدقيق الذي يتم أولا بأول خلال السنة المالية ، و لذلك هذا النوع يعد مناسبا لشركات الأموال بغيرها من الشركات التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لفحصها. كما أنها توفر للمحافظ الوقت الكافي خلال المدة مما يساعد على توسيع في عملية التدقيق و بالتالي تلاقي أو تقليل فرص ارتكاب الغش ، فضلا عن ذلك سرعة اكتشاف الأخطاء. و لذلك أيضا يطلق عليه التدقيق المانع و المصحح في وقت واحد ، بالإضافة إلى ما تقدم فإن إتباعه يؤدي إلى القضاء على عيوب التدقيق النهائي و أهمها تأخر نتائج التدقيق المستمر إلا أن إتباعه قد يبرز بعض العيوب أهمها ارتباك العمل في الشركة محل التدقيق ، و أنه تدقيق غير متصل ، و توطيد العلاقات الإنسانية بين المحافظ و موظفي الشركة .

[1] أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 46.

ولكن يمكن معالجة هذه العيوب من خلال قيام المحافظ بإعداد برنامج للتدقيق على أساس مراعاة مواعيد العمل وكذلك استخدام الرموز و العلامات للعمليات التي تم تدقيقها ، وكذلك يمكن للمحافظ عمل مذكرات بأرصدة الحسابات التي تم تدقيقها ، و ما هو جدير بالذكر أن كل من التدقيق النهائي و المستمر يمكن للمحافظ أن يؤديهما على أساس تفصيلي أو إخباري.

IV- من حيث الهدف :

1. **التدقيق المالي** : يتعلق هذا النوع من التدقيق بفحص أنظمة الرقابة الداخلية و السجلات و المستندات المحاسبية بقصد إعطاء رأي مستقل عن مدى دلالة الميزانية على المركز المالي الحقيقي للمشروع وعن مدى إظهار الحسابات الختامية للنتائج الفعلية لهذه الشركة.[1]
2. **التدقيق التشغيلي:** هذا النوع من التدقيق يتضمن الحصول على أدلة متعلقة بالأنشطة التشغيلية للشركة و تقديمها من أجل الحكم على كفاءة و فعالية هذه الأنشطة مقارنة مع الأهداف المحددة ثم تقديم التوصيات التي يراها محافظ القوانين و يطلق على هذا النوع من التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء ، هو من اختصاص المدقق الداخلي ، ظهر هذا النوع من التدقيق لأول مرة سنة 1944. [2]
3. **التدقيق الاجتماعي:**التأكد من أن الشركة قد حققت أهدافها الخاصة و الأهداف العامة تجاه البلد التي تعمل به ، فشركة المساهمة مثلا تسعى إلى تحقيق الربح و في نفس الوقت عليها مراعاة تحقيق الأهداف الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل لخدمته .

V- من حيث طبيعة الشركة:

1. **تدقيق الشركات العمومية** : يصب التدقيق عامة على الشركة ذات الصفة الحكومية أو غير حكومية في حد ذاتها و التي تخضع لواعد الحكومة الموضوعة أما الأموال المستغلة في هذه الشركة لها صفة عمومية و تمتلكها الدولة ولها صفة الرقابة مباشرة عليها. كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في الشركات التجارية أو الصناعية.
2. **تدقيق الشركات الخاصة** : هي تدقيق الشركات التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو شركات فردية أو جماعية ونوادي و سمي بالتدقيق الخاص لأن الذي يمتلك رأسمال محدود هو من الأفراد . فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة و فرد واحد في الشركات الفردية. و تختلف علاقة المحافظ بأصحاب هذه الشركات ، وذلك حسب طبيعة العقد الموجودة بينهما و حسب درجة الالتزام

[1] اسماعيل جوامع ، مرجع سابق.

[2] بشير بن عيشي ، **محاضرات تدقيق و مراجع الحسابات** ، سنة أولى ماستر، تخصص فحص محاسبي،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة بسكرة، الجزائر،2013/2012

فشركات المساهمة مثلا ملزمة بتعيين محافظ خارجي ليراجع لها حساباتها و أوراقها الختامية و العكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المحافظ و المهمة المسندة إليه.

VI- من زاوية الجهة التي تقوم بالتدقيق:

1. **تدقيق داخلي :**[1]هو نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين ، يهدف إلى تدقيق و فحص العمليات ، القيود و المستندات بشكل مستمر كأساس مستمر لخدمة الإدارة ، فهو بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس و تقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى بمعنى أنه فحص منظم لعمليات الشركة و دفاترها ، سجلاتها و مستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مدققين تابعين للموظفين في الشركة.

ولقد ظهر و تطور التدقيق الداخلي نتيجة ما يلي:

- تحول التدقيق من كامل تفصيلي إلى كامل اختياري.
- اعتماد الإدارة على البيانات المحاسبية كوسيلة رقابة إدارية وحاجتها من التأكد من صحة و دقة هذه البيانات.
- حاجة الإدارة لتقييم و تحليل عمليات الشركة الداخلية بهدف تحقيق أكثر كفاية إنتاجية ممكنة لاشتداد المنافسة و وتحقيق هامش الربح بين الشركة المختلفة.
- مسؤولية الإدارة تجاه هيئات الرقابة الحكومية و التزامها بتنفيذ تعليماتها و قراراتها و تزويدها بالبيانات التي تطلبها ، مما أدى إلى اعتماد الإدارة كليا على التدقيق الداخلي للتأكد من دقة و صحة البيانات و التقارير المطلوبة.

و يشمل التدقيق الداخلي أنظمة الرقابة المحاسبية و الإدارية و الضبط الداخلي.

2. **التدقيق الخارجي:** هو نشاط يؤدى من طرف مدقق خارج الشركة محل التدقيق يتميز بالتأهيل والاستقلال ،ومجال تلك التدقيق تتمثل بوجه عام في التدقيق المالي و تدقيق القوائم المالية ويقوم المدقق الخارجي بأداء عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها.[2]

ومن ناحية أخرى إن التدقيق الخارجي بمعناه المتطور والحديث ماهو إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة و الإجراءات معينة لحماية ممتلكات الشركة موضوع التدقيق.[3]

---

[1] رأفت سلامة محمود وآخرون، مرجع سابق ،ص ص33 – 34.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لإغراض مختلفة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص10 .

[3] محمد السيد سرايا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، **2002 ، ص41.**

وقد تعددت الألقاب للمدققين الخارجيين من دولة إلى أخرى ، فبعض الدول تطلق عليه مراقب الحسابات ، مندوب الحسابات ، أو المحاسب القانوني. أما في الجزائر يطلق عليه " محافظ الحسابات ".

ويقوم المحافظ الحسابات عادة بتدقيق نظم الرقابة الداخلية ، القيود و السجلات المحاسبية تدقيق انتقاديه قبل إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ، إذ يتعين عليه الاقتناع بما يلي:[1]

1. أنه لم يتم إهمال ، حذف أو إسقاط أي أصول أو التزامات أو أي فقرات ذات أهمية.
2. عدم وجود أي فقرة غير حقيقية ، أو أي كشفن قائمة ، ميزان أو وثيقة غير حقيقية.
3. أنه لم يتم حذف أو إهمال إدراج أية حقائق هامة في الحسابات الختامية يمكن أن تجعلها مظلة أو خادعة أو عكس ذلك.
4. أن الأصول المبنية بتاريخ الميزانية تعود إلى الشركة (مملوكة من قبلها) و أن الالتزامات تمثل المبالغ الحقيقة المطلوبة أو المحتملة (أن كانت الميزانية تظهر التزامات محتملة).
5. أن الحسابات الختامية (قائمة الدخل) تعكس نتائج العمليات بصورة عادلة لفترة معينة.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق

تطورت أهداف التدقيق نتيجة عوامل عدة في الفترة الأخيرة ، حيث يمكن تحديد أهداف التدقيق في مجموعتين أساسيتين هما : التقليدية و الحديثة المتطورة.

I- **الأهداف التقليدية** :[2] وهي بدورها تنقسم إلى نوعين رئيسية و فرعية:

1. **الأهداف الرئيسية :**

- التحقق من صحة ، دقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و مدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

2. **الأهداف الفرعية (الثانوية):**

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش بوضع ضوابط و إجراءات دخول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير و رسم السياسات الإدارية و اتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية ، وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

[1] محمود قاسم تنتوش ، **نظم المعلومات في المحاسبة و ادقيق المهنية** ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، 1998 ، الطبعة الاولى ، ص25.

[2] رافت سلامة محمود و آخرون، مرجع سابق، ص ص 21 - 22.

- تقديم التقارير المختلفة و ملء الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المحافظ .

II- الأهداف المتطورة و الحديثة :

1. مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على ما حققته من أهداف و دراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى أهداف محددة.
2. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كأن مستهدفا منها.[1]
3. القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقل كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
4. و من بين أهداف العملية أيضا الحصول على أدلة إثبات و تقديمها بشأن تأكيدات الإدارة.[2]

نستنتج من هذه الأهداف أن الهدف الأساسي من التدقيق هو إبداء رأي حول القوائم المالية للشركة ، و إلى صفاء ذمة بهذه القوائم و لتحقيق هذا الهدف ينبغي تحقيق أهداف تفصيلية و تشمل:[3]

1. التحقق من عرض القوائم المالية بصدق و عدالة .
2. التحقق من شرعية و صحة العمليات المالية.
3. التحقق من الملكية : أي وجود الأصول فعلا ، فقد تكون مملوكة و لكنها غير موجودة و العكس صحيح.
4. التحقق من عرض و الإفصاح للقوائم المالية.[4]

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية و معبرة عن الوضعية الحقيقة الشركة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام للمعايير المعلومات المحاسبية المتمثلة في المعلومات التي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية ، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى و المبادئ المحاسبية.

المطلب الثالث: معايير التدقيق

أن التدقيق مهنة حرة تحكمها قوانين ، قواعد و معايير و المحافظ شخص محترف متخصص و مهنته تزداد تعقيدا من فترة إلى أخرى كما يتعقد عالم الأعمال اليوم و تعقد المحاسبات و المشاكل المالية منها القانونية و الضريبة المطروحة على وجه الخصوص ، وعليه ينبغي مراعاة معايير أو بعضها على الأقل أثناء القيام بمهمته حتى لا يكون مقصرا و ما ينجز على ذلك من عواقب.

---

[1] أحمد حلمي جمعة ، مرجع سابق، ص 35.

[2] طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير التدقيق الجزء2 : تخطيط و أداء عملية التدقيق** ، الدار الجامعية، الاسكندرية–مصر، 2007 ، ص 36.

[3] **الادارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، تدقيق و مراقبة داخلية** ، الشركة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، المملكة العربية السعودية، ص5.

[4] محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، مرجع سابق ، ص 18.

كأن للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الفضل في صناعة هذه المعايير بصورة شاملة وأن جاءت موجزة ، حيث تم في اجتماع المعهد في سبتمبر 1948 إقرار تسعة معايير ، و في نوفمبر 1949 تم إقرار المعيار العاشر و الأخير و هو الرابع ضمن معايير إعداد التقرير. وصدرت في كتيب للمعهد 1954 .

تنقسم المعايير العشرة المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات:

1. معايير متعلقة بالشخص المراجع (عامة).
2. معايير متعلقة بالعمل الميداني.
3. معايير متعلقة إعداد التقرير.

والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:**شكل رقم (1-1): معايير العشرة للتدقيق**

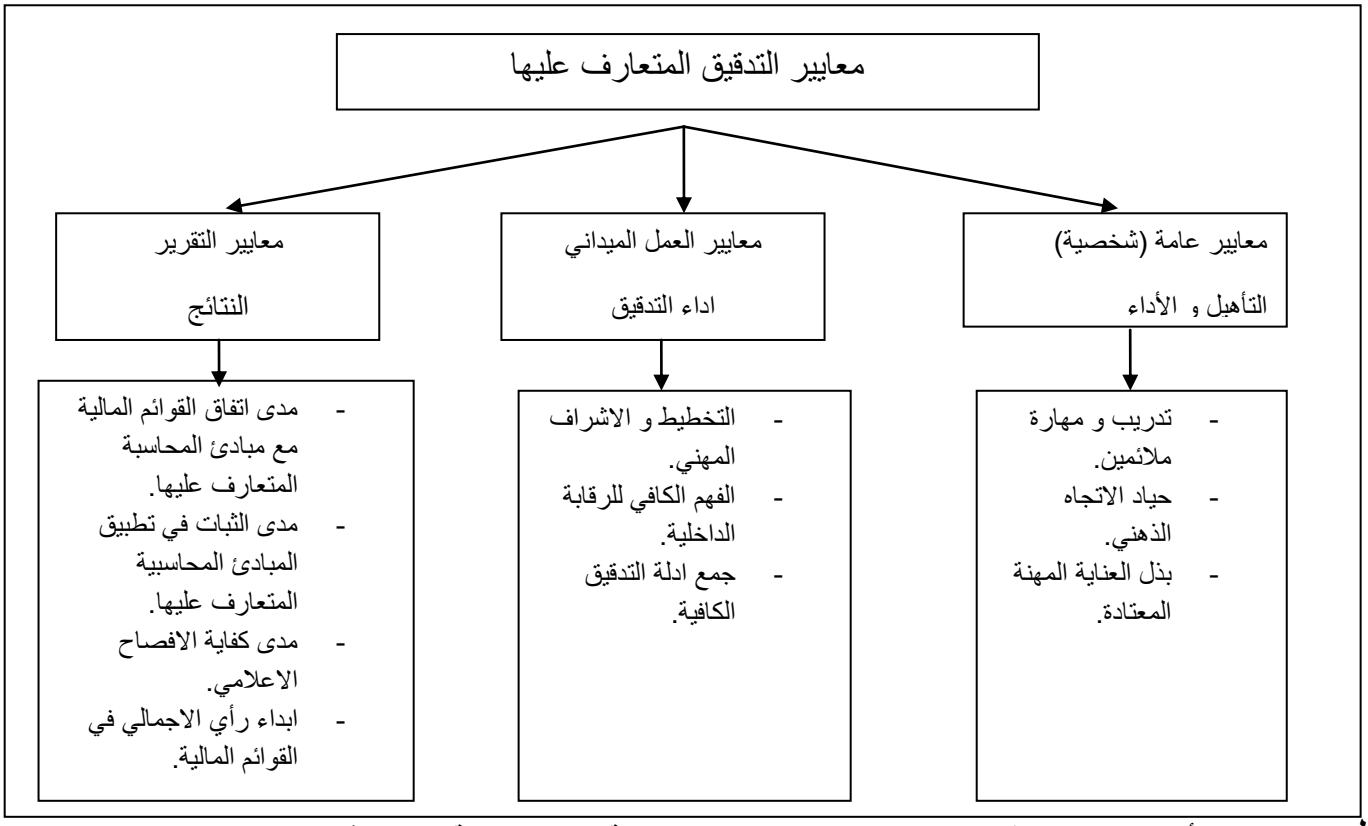

المصدر: محمد أمين مازون ، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، فرع المحاسبة و التدقيق ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، ص19.

I- **المعايير العامة (الشخصية):**توصف هذه المجموعة بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني و معايير التقرير كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على صفات الشخصية للمحافظ الخارجي و تتكون هذه المجموعة من ثلاث معايير هي :

1. **المعيار الأول: الكفاءة المهنية**

يجب أن يتم أداء التدقيق بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب و تتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمحافظ و يقسم هذا المعيار إلى: [1]

- التأهيل العلمي أو الدراسي.
- التأهيل العملي أو الخبرة المهنية.
- الربط بين التأهيل العلمي و العملي و متطلبات الأداء المهني من خلال أنشاء جداول تتضمن جدول المحاسبين أو المحافظ ين تحت التمرين ، و جدول محاسبين و المحافظ ين و جدول خاص بالمساعدين.

2. **المعيار الثاني : الاستقلالية و الحياد**

أن الاستقلال الكامل لمحافظ الحسابات الخارجي أو شركة تدقيق الحسابات الخارجية أو الجهاز الحكومي المنوط بعملية تدقيق الحسابات و التدقيق من المعايير العامة لمحافظ الحسابات تعتبر من أهم القواعد العامة التي يجب توافرها في عملية تدقيق الحسابات بجدية تامة و دون أي ضغوط من أي طرف على القائم بهذه العملية.

و من ناحية أخرى فأن الاستقلال المهني حقيقة و قناعة ذهنية راسخة في نفس محافظ الحسابات يجب أن يشعر بها بالصورة أن تقنعه بعدم تحيزه بشكل أو بآخر للجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها و قائمة ، بل يكون تحيزه بالدرجة الأولى لقواعد و آداب و سلوكيات المهنية . [2]

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الاستقلال و الحياد كمحافظ الحسابات يعتبر القاعدة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم و أسلوب تدقيق حسابات. و لهذا ينبغي وجود نقطتين التاليتين في المحافظ :[3]

- عدم وجود مصالح مادية للمحافظ .
- وجود استقلال ذاتي في اعداد البرامج التدقيق و مجال الفحص و إعداد التقرير.

[1] أحمد حلمي جمعة ، مرجع سابق ، ص 55.

[2] رأفت سلاسة محمود و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص 177 – 178.

[3] محمد التهامي طواهر، سعود صديقي،مرجع سابق ،ص ص 49 – 42.

3. المعيار الثالث: بذل العناية المهنية

على المدقق إن يبذل العناية المهنية اللازمة والواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير [1] ، وحسب ما ورد في المادة 49 من القانون رقم 91 والذي مفاده على محافظ الحسابات أن يبذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بمراجعة حسابات الشركة وإعداده للتقرير كالتخطيط للمراجعة والإشراف على مساعديه، والتأكد من الأدلة والبراهين المتحصل عليها، إعداده لأوراق عمل المراجعة، تقييمه للقوائم المالية، وإبداء رأيه الفني المحايد، مع التزام مقاييس الفحص والواجبات المهنية. [2]

II- معايير العمل الميداني:

و هي المتعلقة بتنفيذ عملية التدقيق و الإدارات التي عليه انجازها و تشمل:

1. التخطيط الكافي لعملية التدقيق[3]تخصيص المهام للمساعدين و الإشراف عليهم على النحو الملائم ويركز عموما هذا المعيار على عنصر الوقت من حيث توقيت التعيين للمحافظ الخارجي ، و توقيت القيام بالتدقيق ، و توقيت تنفيذ إجراءات التدقيق.[4]
2. يجب أن يكون هناك فهم و دراسة و تقييم لنظام الرقابة الداخلية ليكون أساسا لتخطيط عملية تدقيق و تقدير طبيعة الوقت و أداء الفحص الذي سيقوم به.
3. يهدف المحافظ إلى إبداء رأيه الفني حول مدى دقة المعلومات المحاسبية بحيث يقوم بالبحث على الأدلة الكافية المدعمة لهذا الرأي بالاعتماد على التأكد من أن كل البيانات بتسجيله مستندات تثبت صحتها. و كذا من خلال الفحص و الملاحظة و الاستفسارات التي توفر للمحافظ أساسا معقولا و قاعدة متينة يستطيع على ضوئها إبداء رأي حول القوائم المالية.[5]

III- معايير إعداد التقرير:

و توجد أربعة معايير تبين التوجهات المعنية لتحضير تقرير المحافظ و تشمل:[6]

1. يجب أن يشير التقرير إلى أن البيانات المحاسبية قد تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

---

[1] ناصر مراد، عجيلة محمد،بن نوي مصطفى،**مهنة التدقيق في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري**،الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات الماليةوالمشاكل المحاسبية المعاصرةللمؤسسات،20-21 نوفمبر2013، الأغواط ،الجزائر، ص9.

[2] الجريدة الرسمية الجزائري،العدد20 ،**القانون91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991** ، العدد 20 ، ص08.

[3] هادي التميمي، مرجع سابق، ص31.

[4] احمد حلمي، مرجع سابق، ص55.

[5] محمد طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص52.

[6] هادي التميمي، نفس المرجع، ص32.

2. يجب أن يشير إلى الظروف التي يتم فيها إتباع المبادئ المحاسبية المتعاون عليها في السنة الحالية كما كانت في السنة السابقة (أي مبدأ الشمولية و الثبات).
3. تعتبر الإيضاحات و المعلومات الملحقة مع البيانات المالية كافية إلا إذا ذكر خلاف ذلك من قبل المحافظ .
4. يجب أن تحتوي التقارير على إعطاء الرأي حول البيانات المحاسبية ككل (من جميع جوانبها المادية) أو إعطاء رأي متحفظ ، رأي مخالف أو عدم إعطاء الرأي و في حالة عدم إعطاء الرأي النظيف يجب إعطاء الأسباب و بفقرة شرح قبل فقرة الرأي .

المبحث الثاني : تدقيق الحسابات في الجزائر

شهدت الجزائر فترة نوعية في مجالي المحاسبة و التدقيق ، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات و المنظومات التشريعية لضبط المهنة.

المطلب الأول : تطور مهنة محافظة الحسابات في الجزائر

حيث يمكن تلخيص أهم مراحل التي مرت بها مهنة التدقيق في الجزائر في المراحل التالية:

الفرع الأول:غداة الاستقلال :

كما هو الحال لجميع الهيئات و الشركات التي خلفها الاستعمار عانت فراغا كبيرا و العديد من المشاكل إما على مستوى التنظيم و التسيير أو على مستوى التأطير و الكفاءات. و ظلت مهنتي المحاسبة و التدقيق خاصة في النصوص المستمدة من اتفاقية إيفان و القانون الأساسي لها.

الفرع الثاني:الفترة من 1969 – 1980 :

وكانت سنة 1969 بداية تنظيم المهنة في الجزائر حيث أشار الأمر رقم 107/69 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 في مادته 38 إلى الرقابة الواجب فرضها على الشركات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها ، كما تداول المرسوم رقم 173/70 المؤرخ في 1970/11/16 تحديد مهام و واجبات المراقب و اعتبر حينها محافظ الحسابات كمراقب دائم على تسيير الشركات.

الفرع الثالث:الفترة من 1980 –1988 :

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و هيكلة الشركات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد الشركات. و تعقد أنماط التسيير و غياب أطر تحكم توليد المعلومة و ضعف التحكم في النظام المحاسبي.

أجبر المشرع الجزائري على أن يبين آليات رقابية تحد من أنواع الاختلافات وكأن ذلك بفعل صدور القانون رقم 50/80 المؤرخ في 1980/03/10 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة في مادته رقم 5.

الفرع الرابع:المرحلة ما بعد الإصلاحات :

أن تطور مهنة التدقيق كانت بطيئة نتجت عن غياب الحاجة إليها في ظل الملكية العامة لوسائل الإنتاج و احتكار الدولة للحياة الاقتصادية إلى غاية تاريخ صدور القانون رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بالقانون التوجيهي للشركات العمومية حيث أن هذا القانون حرر الشركة العمومية من كل القيود و نجد هذا الشكل من التنظيم يلزم ضرورة تأهيل التدقيق الخارجية.

عرفت هذه المرحلة إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين، و اعتبرت هذه المرحلة بداية الممارسة الحرة للمهنة و بعد ذلك جاء أنشاء المجالس الجهوية ابتداءا من سنة 2002 . و في هذه المرحلة توالت القوانين المنشئة للأجهزة المختصة و المساعدة للمهنة و القوانين المحددة للاختصاصات و المواصفات المتعلقة الواجب توفرها بالمهنة إلى غاية آخر قانون أصدر و هو القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد. الملاحظ أن هذا القانون جاء نتيجة الإصلاحات المحاسبية الذي باشرته الجزائر.[1]

المطلب الثاني : مفهوم محافظ الحسابات

الفرع الأول : تعريف محافظ الحسابات

تعريف (1): حسب ما جاء في القانون 10 و تحديدا في المادة 22 أن محافظ الحسابات هو " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته ، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات و الهيئات و انتظامها ومطابقتها للأحكام التشريع المعمول به .[2]

تعريف (2):عرفه كل من إيهاب نظمي و هاني العزب بأنه "ذلك الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته للقيام بدور محافظ الحسابات أو الخبرة و يطلق على الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن أنجاز مهنة التدقيق ثم يوقع على التقرير ، و بإمكانه تفويض بعض الأشخاص للقيام بهمة معينة من عملية التدقيق ".[3]

تعريف (3): يمكن تعريفه أيضا حسب ما جاء في المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري على أنه "الشخص الذي يحقق في الدفاتر و الأوراق المالية للشركة و في مراقبة انتظام الحسابات الشركة و صحتها ، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة . وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة و حساباتها ، و يصادق على انتظام الجرد و الموازنة و صحتها " .[4]

تعريف (3):

وعرفه عبد العالي محمدي على أنه " هو شخص مستقل يعطي رأيه حول الحسابات السنوية للشركة و يصادق على شرعية و قانونية القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبة العامة و معايير التدقيق المتعارف عليها".

---

[1] ميلود زيد الخير، ياسين عفافلية ، مرجع لسابق ، ص ص 03 –04.

[2] القانون 01.10 المؤرخ في 28 رجب عام 1421ه الموافق ل11 يوليو سنة 2010م ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 42 ، المادة 22 ، ص7.

[3] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، **تدقيق الحسابات الاطار النظري** ، دار رائد للنشر ، عمان – الاردن 2012 ، الطبعة الأولى، ، ص32.

[4] عبد العالي محمدي ، **دور مراجع الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الاداري ، الملتقى الوطني حول حوكمة المؤسسات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري** ، يومي 07/06 ماي 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة .

من خلال المفاهيم السابقة تتحلى لنا صورة واضحة حول محافظ الحسابات و تتمثل في أنه شخص مستقل وحيادي يمارس التدقيق وتحت مسؤوليته و ذلك عن طريق فحص و تحقيق في الحسابات الشركة و مختلف القوائم المالية السنوي و يصادق على شرعية هذه الحسابات ومن ثم إعطاء رأي الفني في شكل تقرير.

الفرع الثاني : مهام محافظ الحسابات

لقد نصت المادة 23 من القانون 01.10 على المهام التي تسمح و تساعد محافظ الحسابات للقيام بعمله على أكمل وجه أي مراقبة شركة ما و تتمثل هذه المهام في :

– يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات .

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهم أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو لمسير .
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و الشركات أو الهيئات التابعة لها أو بين الشركات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة .
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة ، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه . ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة. وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها . دون التدخل في التسيير.[1]

1. التخطيط لعملية التدقيق
2. الاختبارات و أدلة التدقيق.
3. التقييم و إصدار التقرير.

الفرع الثالث : شروط و صفات ممارسة مهنة محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط الآتية :

1) أن يكون جزائري الجنسية .

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 42 ، الصادرة ب 11 يوليو 2010 ،ص 7.

2) أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
3) أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية .
4) أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
5) أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الموصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظ ي الحسابات أو في الشركة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .
6) أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 .[1]

هناك عدد من الصفات التي يجب أن يتحلى بهاد محافظ الحسابات بالإضافة إلى الإلمام بالمعلومات و العلوم المرتبطة بعمله منها :

- أن يكون محافظ الحسابات على أسرار العميل الذي يدقق أعماله و أن لا يقوم بالإفصاح عن أية معلومات يطلع عليها خلال عمله.
- أن يكون عمليا و مواكبا لما هو جديد في القوانين و التشريعات .
- أن يكون حرا غير تابعا لأي جهة إلا ضميره و أن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية.
- أن يتصف بالصبر ، حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل .
- أن يكون عمله في مجال اختصاصه و أن يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله.
- أن يكون لبقا في التعامل و أن يكون قادرا على التعبير بكل وضوح.
- أن يكون أمينا وواقعيا و أن يكون مستقل في رأيه.
- أن لا يقبل أي عمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل و أن يقتنع بصحته.[2]

الفرع الرابع : تعيين محافظ الحسابات

لقد أولى المشرع الجزائري عملية تعيين محافظ الحسابات أهمية خاصة حتى يحظى محافظ الحسابات بالاستقلالية على قيامه بعمله و يظهر هذا جليا في المادة 26 من القانون 01.10 المؤرخ في 28 رجب عام 1421هـ الموافق ل11 يوليو سنة 2010 حيث صرح بأن الجهة العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 42 ، مرجع سايق ، ص5.
[2] غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان – الاردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 81.

موافقتها هي المسئولة عن تعيين محافظ الحسابات كما يمكن تعيينه في :[1] العقد التأسيسي ، الجمعية العامة التأسيسية ، الجمعية العامة العادية مع التأكد من عدم وجود موانع*، بواسطة القضاء.

حيث في الشركات الفردية يقوم صاحب المشروع بتعيين محافظ حسابات ، و في شركات الأشخاص فأمر تعيينه يكون باتفاق الشركاء ، أما في الشركات المساهمة فأن سلطة تعيين المحافظ تكون من اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين ، من ذلك نلاحظ أن حق تعيين المحافظ يكون في يد من سيوجه إليهم التقرير ، وفي الشركات المساهمة قد تفوض الجمعية العمومية سلطة تعيين المحافظ إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للشركة ، غير أنه في حالة قد تكون استقلالية المحافظ في موضع تساؤل وقد يشعر المحافظ بأنه مدين للإدارة لأنها السبب في الاستعانة به ، و خاصة أن عمل المحافظ هو إبداء الرأي حول القائمة المالية المعدة من قبل الإدارة ، ولهذا لا يجب تفويض سلطة تعيين المحافظ على استقلالية و حياد المحافظ .[2]

الفرع الخامس : أتعاب محافظ الحسابات

أن القاعدة العامة هنا أن الذي يقوم بتحديد الأتعاب ، هي الجهة التي قامت بالتعيين ، على أنه في الشركات المساهمة يكون منوطا بالهيئة العامة للمساهمين أصلا ، إذ تحدد الأتعاب من قبل هذه الهيئة قبل صدور قرارها بتعيين المحافظ و هذا هو العرف السائد ، أما إذا لم يتسن للهيئة العامة القيام بذلك فهي تفوض مجلس الإدارة و لكنها حدا أقصى لا يتجاوزه.

أن الأتعاب و الرسوم المستوفاة من العميل عن عملية التدقيق قد تتخذ كل أو بعض الأشكال التالية :

- **الأتعاب الثابتة** : و تحدد سلفا كمبلغ معين غير قابل للزيادة.
- **الأتعاب المتغيرة** : وتكون حسب الوقت الذي يمضيه المحافظ أو مندوبوه في عملية التدقيق.
- **الأتعاب الشرطية** : و يتوقف مقدار هذه الأتعاب على نتائج مستقبلية ، ومثل هذه الأتعاب مخالفة لآداب المهنة إلا إذا كانت متوقفة على النتائج الضريبية حيث التحققات هنا من عمل دائرة الضريبة و لا دخل للمحافظ فيها.

هذا كما يجب على المحافظ أن يأخذ الاعتبارات التالية في الحسبان عند تقديره للأتعاب :

- الوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق.

---

* لديه مسؤولية تأديبية أوعهدة مراجع الحسابات طبقا للمادة 27 من القانون 01-10 فإنها تحدد بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة : اذا انه لا يمكن تعيين نفس مراجع الحسابات بحد مضي عهدتين إلا ثلاث سنوات تسليمه لمهامه.

[1] جوامع اسماعين ، مرجع سابق.

[2] ادريس عبد السلام اشتيوي ، **التدقيق معايير و اجراءات** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت – لبنان ، 1996 ، الطبعة الرابعة ، ، ص ص47 – 48.

- عدد الموظفين اللازم إشغالهم و مدى مسؤولية المحافظ تجاهها.
- نصيب العملية من التكاليف الثابتة –غير مباشرة – كالإيجار .
- قدرة العميل على الدفع ، و أهمية التقرير للعميل.
- التاريخ الذي تقدم فيه العميل للمحافظ لانجاز العملية و ارتباط ذلك بخطة العمل في مكتب المحافظ.

وبالإضافة إلى الأتعاب المتفق عليها بين المحافظ و العميل ، على العميل أن يرد للمحافظ أية مصاريف يدفعها هذا الأخير أو يتحملها في أثناء تأديته عمله و الخاصة بأعمال الشركة ، لأنها منفصلة عن مسألة الأتعاب.[1]

وهذا ما دعمته المادة 37 من القانون 01.10 التي أكدت على أن الجمعية العامة هي المسئولة على الأتعاب و تحديدها و أكد المشرع الجزائري في نص المادة على أن لا يمكن لمحافظ الحسابات تلقي أي أجره أو امتياز مهما يكن نوعه باستثناء الأتعاب[2]، و أنه لا يمكن احتساب في أي حال من الأحوال على أساس النتيجة المالية المحققة من الشركة و قد حدد القانون كيفية تحديد الأتعاب و ذلك على أساس الحجم الساعي أو ساعات العمل المقابلة لكل مبلغ محسوب بجمع إجمالي الأصول و النواتج ، إذا أن معدل الساعي الحالي هو 500 دج للساعة خارج الرسم و الحد الأدنى 40000 دج و الحد الأعلى 2250000 دج.[3]

الفرع السادس : الهيئات المشرفة على مهنة محافظ الحسابات

أولا : تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة

نصت المادة الرابعة من القانون10-01 على إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ، يتولى مهام الاعتماد و القياس المحاسبي ، و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية.

و يضم المجلس ثلاث أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل ، كما تنبثق عن هذا المجلس خمس لجأن متساوية الأعضاء ، و هي كالآتي :

- لجنة تقيس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية .
- لجنة الاعتماد
- لجنة التكوين.
- لجنة الانضباط و التحكيم.

[1] خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات - لناحية النظرية-** ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان – الاردن ،1999 /2000 ، الطبعة الاولى ، ص ص159 - 160.

[2] المادة 37 القانون 01.10 الجريدة الرسمية العدد 42 : مرجع سابق.

[3] جوامع اسماعين ، مرجع سابق

- لجنة مراقبة النوعية.

ثالثا : مهام المجلس الوطني للمحاسبة

بموجب المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 2011/01/27 الذي تم بموجبه تحديث القانون السابق ، والذي يوضح إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة ، حيث تم بناءًا على هذا القانون تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره ، حيث تحدد المادة الثانية من هذا المرسوم سلطة الوزير المكلف بالمالية على المجلس ، كما تحدد الأعضاء الذين يشكلونه ، إضافة إلى تحديد المهام المنوط بها هذا المجلس.

I- مهام المجلس الوطني فيما يتعلق بالاعتماد :وتتمثل في

- استقبال طلبات الاعتماد و التسجيل في المصَّف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- تقييم صلاحية شهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد و التسجيل في الجدول .
- إعداد و نشر قائمة المهنيين في الجدول.
- استقبال الشكاوى و الفصل فيها.
- تنظيم مراقبة جودة أداء المهنيين و برمجتها.
- استقبال و دراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة و عرضها للموافقة.

II- **مهام المجلس فيما يتعلق بالقياس المحاسبي** : وتتمثل في

- جمع و استغلال الوثائق و المعلومات المتعلقة بالمحاسبة و تدريسها .
- تطوير و استعمال الأدوات و المسارات المحاسبية.
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات.
- المساهمة في تطوير برامج التكوين و تحسين المستوى في مجال المحاسبة و تنظيم تظاهرات و ملتقيات .
- متابعة و ضمان مراقبة الجودة فيما يتعلق بتطوير تقنيات المحاسبة .
- متابعة التطورات الحاصلة في المحاسبة على المستوى الدولي .

III- مهام المجلس فيما يتعلق بتنظيم و متابعة المهن المحاسبية :وتمثل في

- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية و تطوير أنظمة و برامج التكوين و تحسين المستوى .
- إجراء دراسات في المحاسبة و المراجعة و نشر نتائجها .
- مساعدة هيئات التكوين من خلال تصور دعائم بيداغوجية .

- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين إذا ما تم اعتماد قواعد محاسبية جديدة .
- القيام بالأبحاث المحاسبية التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

ثانيا : المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

I- تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات :

يتشكل المجلس من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات .

- يتم انتخاب أعضائه عن طريق الإقتراع السري.
- الأعضاء التسعة المنتخبون هم الذين تحصلوا على اكبر عدد من الأصوات والمعلن عنهم على التوالي رئيسا و أمينا عاما وأمينا للخزينة ويوزع الأعضاء الستة الباقون حسب العد التنازلي للأصوات المتحصل عليها ، و في حالة تساوي عدد الأصوات يعتبر فائزا المترشح الأقدم في المهنة.
- يعين ثلاثة أعضاء في المجلس الوطني للمحا سبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على إقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- يتسق المجلس نشاطاته من الوزير المكلف بالمالية الذي يقوم لهذا الغرض بتعيين ممثله لدى هذا المجلس .

II-صلاحيات الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات :

يكلف المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بما يلي :

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهايتها كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.
- تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
- تمثل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير.
- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى المنظمات الدولية المماثلة.

- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات .[1]

المطلب الثالث : حقوق و واجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات

الفرع الأول : حقوق محافظ الحسابات[2]

بعد أن تطورت مهنة التدقيق من الفحص الشامل للدفاتر و السجلات إلى الفحص الإنتقادي المنظم لإبداء الرأي الفني المحايد لنتائج الفحص للحكم على مدى سلامة أداء الإدارة كونه الرقيب و الراعي لحقوق الأطراف المعنية بالشركة.

لذلك و للقيام بتلك المهمة يجب أن يتمتع محافظ الحسابات ببعض الحقوق التي تمكنه من القيام بذلكم و قد تم التطرق لبعض حقوق المحافظ في المادة 193 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 و يمكن ذكر أهم حقوق محافظ الحسابات على النحو التالي :

I- حق الإطلاع :

يحق لمحافظ الحسابات الإطلاع على دفاتر الشركة و سجلاتها و مستنداتها في أي وقت و دون إخطار مسبق خاصة إذ كأن هناك شكوك لدى المحافظ عن حالات تلاعب أو غش ورأى أنه من الضروري القيام بزيارة مفاجئة أما في حالة عدم وجود شك فيقوم محافظ الحسابات بإبلاغ الشركة مسبقا و الاتفاق على موعد زيارته لاختيار الوقت الملائم حتى لا يعطل أعمال الشركة ، و ليتمكن الموظفين من تجهيز الدفاتر و المستندات اللازمة لعملية الفحص.

و في حالة عدم تمكن المحافظ من ممارسة هذا الحق بسبب قيام الشركة بوضع العراقيل مثل سرية الأوراق أو عدم وجود الوقت الكافي لتجهيزها فأنه يجب على المحافظ في هذه الحالة رفع تقرير بهذا الأمر إلى مجلس الإدارة.

II- حق طلب البيانات و الإيضاحات :

يحق لمحافظ ي الحسابات طلب البيانات و الإيضاحات من إدارة الشركة التي يقوم بفحص حساباتها ، للقيام بمهمته بالشكل المناسب. و يعتمد الحكم على مدى ضرورة البيانات و الإيضاحات لتقرير المحافظ الشخصي و مدى ارتباطها بعملية التدقيق.

---

[1] قطاف نبيل،العمري أصيلة ، **تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات كمتطلب ضروري لتحقيق جودة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر – دراسة تحليلية لآراء عينة من محافظي الحسابات بولاية بسكرة** ، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة ،21/20 نوفمبر 2013 ، جامعة الأغواط ، ص ص 5 – 6.

[2] غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص ص 90 - 91.

في حالة رفض إدارة الشركة توفير البيانات و الإيضاحات الضرورية لمحافظ الحسابات فأنه يحق له إبلاغ الإدارة عن امتناع الموظفين عن توفير هذه البيانات ، و ذلك لأن المحافظ يذكر في تقريره صراحة عما إذا تمكن من الحصول على المعلومات و البيانات الضرورية لأداء مهمته.

III- حق الحصول على صورة من الإخطارات المرسلة للمساهمين :

من حق محافظ الحسابات الحصول على صورة من الإخطارات و البيانات المرسلة للمساهمين التي يرسلها مجلس الإدارة إلى المساهمين لدعوتهم لحضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

IV- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين:

يحق لمحافظ الحسابات دعوة الجمعية العامة للمساهمين للاجتماع في حالة حدوث حالة طارئة بالشركة تهدد مركزها المالي و استقرارها ، مثل سوء تصرف الإدارة ، و جود حالات انحراف خطيرة تؤثر على مستقبل الشركة و ذلك كونه وكيلا للمساهمين للحفاظ على مصالحهم و أموالهم ، و ذلك لإحاطتها علما بما يحصل داخل الشركة من خلل و مشاكل حتى يخلي مسؤوليته.

V- حق مناقشة اقتراح عزله :

يحق لمحافظ الحسابات مناقشة اقتراح عزله عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى الشركة ، كذلك يحق له مناقشة اقتراح عزله و الرد و الدفاع عن موقفه أمام الجمعة العامة للمساهمين. يعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحول دون عزل محافظ الحسابات عزلا تعسفيا أو استخدام هذا الحق للتأثير على محافظ الحسابات.

VI- حق احتجازه للأوراق و المستندات حتى يحصل على أتعابه:

يحق لمحافظ الحسابات قانونا أن يحتجز الأوراق و المستندات للمطالبة بأتعابه و الحصول عليها كاملة و لا يقوم بردها إلى الشركة حتى يتحصل على أتعابه و تكاليف استخراج تلك المستندات.

VII- تحديد وقت الجرد:

يحق لمحافظ الحسابات تحديد وقت الجرد لممتلكات الشركة و التزامها حتى يتحقق من عدالة تصوير القوائم المالية لواقع الشركة ، و أن يتم هذا الجرد تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه و إلا من حقه أن يعتمد على كشوف الجرد التي تمت دون أن تكون تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه و أن بحقه أن لا يعتمد على كشوف الجرد التي تمت دون أن تكون تحت إشرافه.

تقديم تقرير و الحفاظ عليه في حالة حدوث خلاف بين المحافظ و إدارة الشركة. و في حالة الاستفسارات تكون المخاطبات رسمية.

الفرع الثاني : واجبات محافظ الحسابات

هناك عدد من الواجبات الأساسية لمحافظ الحسابات الخارجي و التي ينص عليها قانون الشركات على جزء من هذه الواجبات ، و يمكن ذكر أهمها : [1]

I- إعداد التقارير:

يعتبر إعداد التقارير الواجب الأول من واجبات محافظ الحسابات و يجب أن يقدم هذا التقرير إلى المساهمين و غيرهم من الأطراف ذوي العلاقة ، فقد نصت المادة 193 فقرة (ز) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 على : " يقدم محافظوا الحسابات تقريرا خطيا موجها للهيئة العامة و عليهم أو من ينتدبونه أن يتلو التقرير أمام الهيئة العامة ، و ذلك يعني أن تقرير المحافظ يجب أن يحتوي على رأيه الفني المحايد – عما توصل إليه من خلال الإفصاح – و يجب على محافظ الحسابات أن يتلو تقريره أمام الجمعية العمة للمساهمين و الرد على التساؤلات التي يبديها الحضور في التقرير على ما يلي :

1) مع مراعاة أحكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به و أي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة ، يجب أن يتضمن تقرير محافظ الحسابات ما يلي :
   - أنه قد يحصل على المعلومات و البيانات والإيضاحات التي رآها البيانات المالية عمله.
   - أن الشركة تمسك حسابات و سجلات و مستندات شركة و أن البيانات المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة ، التي تمكن من إظهار المركز المالي للشركة و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية بصورة عادلة ، و أن الميزانية و بيان الأرباح و الخسائر متفقة مع القيود و الدفاتر.
   - أن إجراءات التدقيق التي قام بها محافظ حسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكل أساسا معقولا لإبداء رأيه حول المركز المالي و نتائج الأعمال و التدفقات النقدية للشركة وفقا لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالميا.
   - أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجهة للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة و سجلاتها.
   - المخالفة لأحكام هذا القانون أو نظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق .
2) على محافظ الحسابات أن يبدي رأيه النهائي في الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر للشركة بإحدى التوصيات التالية (القوائم المالية) :

[1] رأفت سلامة محمود ، أحمد يوسف كلبونة ، عمر محمد زريقات ، **علم تدقيق الحسابات - النظري-** ، دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع عمان – الاردن ،2011 ، الطبعة الأولى ، ص ص115 – 118.

- المصادقة على ميزانية الشركة و حساب أرباحها و خسائرها و تدفقاتها النقدية بصورة مطلقة.
- المصادقة على ميزانية الشركة و حساب أرباحها و خسائرها و تدفقاتها النقدية مع التحفظ و بيان أسباب هذا التحفظ و أثره المالي على الشركة.
- عدم المصادقة على الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر و تدفقاتها النقدية ، وردها إلى مجلس الإدارة و بيان الأسباب لرفضه التوصية على الميزانية.

II- حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين :

يجب على محافظ الحسابات حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين حتى يتمكن من مناقشة التقرير و التأكد من محتوياته و يقوم محافظ الحسابات بعرض قائمة المركز المالي و الحسابات الختامية لمناقشتها و المصادقة عليها و كذلك الموافقة على اقتراح توزيع الأرباح الذي تم من قبل إدارة الشركة ، لذلك نصت المادة 198 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 على مجلس إدارة الشركة أن يزود محافظ الحسابات بنسخة عن التقارير لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة و على المحافظ أو من يمثله حضور هذا الاجتماع.

مما سبق نجد أنه ربما لا يتمكن محافظ الحسابات من حضور الاجتماع بنفسه لظرف ما عندئذ يمكنه أن يرسل من ينوب عنه من مساعديه في الحضور على أن يكون المساعد ممن قاموا بعملية التدقيق لنفس الشركة حتى يتمكن من الرد على الاستفسارات التي من الممكن أن تطرح من قبل أعضاء الجمعية.

عند حضور المحافظ أو ممن ينوب عنه يجب عليه أن يتأكد من عدد من الأمور منها :

- صحة إجراءات الدعوة للاجتماع.
- التأكد من تدوير محاضر اجتماعات الجمعية في سجل خاص.
- التوقيع على المحاضر سالفة الذكر مع رئيس الجمعية و سكرتيرها.
- التحقق من صحة الاجتماع و النصاب قانونا.

III- التدقيق و التحقيق في أصول وخصوم الشركة :

يعتبر هذا الواجب من أهم واجبات محافظ الحسابات وذلك كونه مطالبا بإبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها لحقيقة وضع الشركة ، ولكي يقوم بإبداء رأيه بعدالة و استقلالية لابد و أن يقوم بالفحص و التحقق من أصول الشركة وخصومها.

IV- مراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها :

من واجبات محافظ الحسابات مراقبة الحسابات ، مراقبة أعمال الشركة و التحقق من مدى انتظام الدفاتر و السجلات و أنه تمت مراعاة الأصول المحاسبية عند إعدادها وقد نص قانون الشركات المادة 193 الفقرة (أ) على أن من واجبات محافظ الحسابات مراقبة أعمال الشركة.

V- فحص الأنظمة المالية و الإدارية للشركة :

من واجبات محافظ الحسابات أن يقوم بفحص الوضعية المالية للشركة محل التدقيق ، النظام الإداري و كذلك نظام الرقابة الداخلية و مدى ملاءمته ، حيث نصت المادة 193 من قانون الشركات فقرة (أ) على أنه يتولى محافظوا الحسابات مجتمعين أو منفردين القيام بفحص الأنظمة المالية و الإدارية للشركة و أنظمة المراقبة المالية الداخلية لها و التأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة و المحافظ ة على أموالها.

VI- الالتزام بأصول المهنة :

يجب على محافظ الحسابات أن يلتزم بأصول مهنة التدقيق و أن يراعي مصالح العميل ، فقد نصت المادة 24 من القانون العام المؤقت رقم 73 لسنة 2003 على أن يقسم مقدم الطلب بعد الموافقة على طلبه ، وقبل منحه إجازة المزاولة ، أمام رئيس الهيئة العليا أو من ينتدبه من أعضائها بحضور الرئيس .

- الاطلاع على قرارات الشركات.
- المحافظة على أسرار الشركة.
- عدم تلويث السمعة المالية للشركة.
- تقديم التقرير.
- استلام كتاب رسمي من إدارة الشركة عند تعيينه.

الفرع الثالث : مسؤولية محافظ الحسابات

بما أن عمل محافظ الحسابات هو عمل خاص يهدف إلى إعطاء رأي فني محايد في عدالة القوائم المالية إذ أن عمله يعتبر كرسالة إلى مستخدمي القوائم المالية فأنها تنبع منها مسؤوليات من كل تصرف تقوم به و المتمثلة في المسؤولية المدنية ، المسؤولية الجزائية و المسؤولية التأديبية.

I- المسؤولية المدنية :

أن محافظ الحسابات مسؤول تجاه الشركة و تجاه الغير و عليه تعويض الضرر المادي و المعنوي الذي لحق هؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء و تقصير. غير أنه لابد من إثبات أن الضرر ناتج و بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الأخطاء أو التقصير.[1]

ولتحمل المسؤولية لابد من تحقيق الثلاثية المعروفة : الضرر ، الخطأ و العلاقة النسبية بينهما.

إذ أنه يحمل مسؤولية عن أخطائه و أخطاء غيره في حالة علم ولم يشر إليها.[2]

II- المسؤولية الجزائية :

يمثل محافظ الحسابات اتجاه مخالفة بعض النصوص و التشريعات الشركة للمهنة و قوانين العقوبات ، وتتمثل هذه الجرائم في :[3]

- التعيين على خلاف أحكام الحظر المكررة في القانون من توفر النية السيئة.
- جريمة تعمد إثبات بيانات كاذبة بنشر الاكتتاب و وضع تقرير كاذب.[4]
- التهرب من الضرائب .
- عدم الكشف عن الأحداث الخارجية و التصريح بها لوكيل الجمهورية.

- عدم احترام السر المهني للعميل أو للشركة العميلة [5]، خلال أدائه لمهامه و ينبغي التصريح إلا بترخيص لحق في القانون أو للمهنيين الجدد المستلمين للمهمة أو واجب يعطي له الحق بالكشف عنها.[6]
- الممارسة الغير مشروعة للمهنة و التي تخالف أحكام الموافقة المقررة في القانون 01.10 و المواد المنصوصة في الموانع من 64 إلى 74.[7]

[1] محمد بوتين ، **التدقيق و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 2003م ، ص57.
[2] جوامع اسماعين ، مرجع سابق .
[3] عبد الفتاح محمد صحن ، محمد سير الصبان و آخرون ، **أسس التدقيق** ، دار الجامعية ، الاسكندرية – مصر ، الطبعة ، 2003 م ، ص 149.
[4] جوامع اسماعيلي ، نفس المرجع .
[5] محمد بوتين ، نفس المرجع، ص58.
[6] عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، **قواعد و أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة و التدقيق في مواجهة الأزمات المالية** ، الدار الجامعية ،الطبعة 2009م ، اسكندرية – مصر ،ص 108.
[7] المواد من 64 الى 74 من قانون 01.10 الجريدة الرسمية ، العدد42 ، مرجع سابق.

III- المسؤولية التأديبية:

ويتحمل محافظ الحسابات هذه المسؤولية إذا أخل بقواعد المهنية و بعض الأعمال و التصرفات التي يقوم بها[1] ، وعليه توجب الامتثال أمم اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة كما نصت المادة 63 حتى بعد استقالته من مهامه .

- حسب درجة خطورة المخالفة المرتكبة من طرف محافظ الحسابات و هي كالتالي: إنذار ، التوقيف لمدة أقصاها ستة أشهر ، الشطب من الجدول بالإضافة إلى غرامات مالية.[2]

[1] محمد بوتين ، مرجع سابق ، ص58.
[2] المادة 63 ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، مرجع سابق.

المبحث الثالث: معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر

حرصت الدولة الجزائرية وثمنت مهمة محافظ الحسابات ، إذ أصدرت مجموعة من المراسيم و القوانين التشريعية التي تضمن الأداء المهني الجيد لمحافظ الحسابات ،والتي تلزم هذا الأخير إتباعها ،وتهدف أيضا إلى إثراء هذه المهنة حسب ما تقتضيه الظروف و تطور تقنيات المحاسبة و المعايير الدولية حول التدقيق القانوني، وفي هذا الصدد سنتطرف في هذا المبحث إلى :قبول المهمة وبداية العمل ،أدلة الإثبات التي يستعملها محافظ الحسابات ومن ثم إلى تقرير محافظ الحسابات.

المطلب الأول : قبول مهمة و بداية العمل

على محافظ الحسابات عند قبوله بمهمته إتباع الخطوات التالية:[1]

- سلامة تعيينه و أنه لم يقع في الحالات المتعارضة و الممنوعة المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات.
- كما عليه الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة و أعضاء مجالس إدارة الشركات الحليفة، و كذا قائمة شركاء الحصص العينية أن وجدت.
- إذا كأن سيعوض زميلا معزولا ، عليه التأكد من أن العزل لم يكن مبالغا فيه.
- إذا كأن سيعوض زميلا عليه معرفة أسباب ذهابه.
- إذا كأن سيعوض زميلا رفض تجديد مهامه ، عليه الاتصال به و معرفة الأسباب.
- عليه التأكد من أن مكتبه لديه الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة إليه على أحسن وجه.
- التأكد كذلك من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة و خاصة تجاه مسئولي الشركة التي سيراقبها.
- يعين من طرف الجمعية العامة التأسيسية و يمضي ، في هذه الحالة ، القانون التأسيسي للشركة ، و قد يعين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين و يمضي محضر اجتماعها مع عبارة " قبول المهمة " و يعلن عن قبوله كتابيا في حالة حضوره الجمعية.
- ومهما يكن عليه التصريح كتابيا أنه بعيد عن الحالات الممنوعة قانونيا و تنظيما.
- يخبر مجلس أو جمعية خبراء المحاسبة ، محافظ ي الحسابات و المحاسبين المعتمدين ، برسالة مسجلة عن تعيينه.
- يشعر مسئولي الشركة بالإجراءات الإشهارية الواجب القيام بها من طرفهم.

[1] محمد بوتين ، مرجع سابق ، ص ص42 - 43.

- يرسل رسالة إلى مسئولي الشركة يبين قيها الكيفية التي تنجز بها المهمة (مسؤوليته ، المهمة ، المتدخلون ، معايير العمل ، فترات التدخل و المدد الزمنية القانونية لتقديم التقارير ، الأتعاب) .
- عليه الاتصال بالمحافظ السابق قصد الحصول على معلومات هامة تفيده في أنجاز مهمته.
- على الزميل السابق تضامنا أن يسهل مهمة زميله الجديد.
- في حالة تعدد محافظ ي الحسابات ، في الشركة المعين فيها على كل واحد احترام هذه الشروط و كأنه موجود بمفرده.
- في حالة عدم قبول المهمة لأسباب قانونية و تنظيمية أو لأسباب أخرى عليه مراسلة الشركة و إخبارها بأسباب عدم قبول المهمة و ذلك في خلال 15 يوما.
- إذا كانت الشركة قد قامت بالإجراءات الإشهارية لتعيينه عليه أن يطلب في رسالة الرفض إشهار رفض المهمة.
- ضمان حصول على معلومات عامة عن الشركة و قيامه بزيارات ميدانية على مواقعها و لعامليها.[1]
- عليه دراسة النظام المحاسبي المتبع دفتريا كأن أم آليا و الاطلاع على سجلات المشروع و دفاتره الإلزامية منها و الاختيارية و الإلمام بكل خطوات التسجيل و الترحيل و ما إلى ذلك لأنه ملزم في النهاية بإصدار رأي محايد يتضمن الحكم مدى انتظام الدفاتر و السجلات.[2]

بعد قيام محافظ الحسابات بكل هذه الإجراءات و قبول التام يشرع المحافظ في عملية التخطيط لعملية التدقيق و التي تتم وفق الخطوات التالية :

1) تشكيل فريق عمل.
2) وضع برنامج للتدقيق .
3) تكوين ملفات و أوراق عمل المحافظ .

الفرع الأول : تشكيل فريق عمل

يجب على المحافظ تحديد طاقم المساعدين الذي يتولون القيام بالمشاركة في تنفيذ المهمة وتقديم أسمائهم لدى العميل.[3]

[1] ايهاب التهامي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص

[2] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 209.

[3] نواف محمد عباس الرماحي: " **تدقيق المعاملات المالية** " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص151.

بعد انتقائهم و التأكد من مهاراتهم و أن لديهم التدريب الملائم للعمل كمحافظ ين ، و الجدير بالذكر أنه يؤخذ في عين الاعتبار عند تشكيل الفريق أن الشخص المعني لإتمام التدقيق ذو خبر في المجال التي تنشط فيه الشركة العميلة.[1]

الفرع الثاني : وضع برنامج للتدقيق

برنامج التدقيق هو عبارة عن قائمة تحتوي على إجراءات التدقيق الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا ، و هذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية التدقيق . كما يبين برنامج التدقيق بعض المعلومات الأخرى مثل الزمن المعياري و الزمن الفعلي للتحقق من بند معين أو عمل إجراء معين و كذلك تاريخ الانتهاء منه و غيرها من المعلومات.[2]

بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن برنامج التدقيق هو بمثابة الموازنة التقديرية لعملية الفحص فهو يخدم كموجه و كمرشد للأداء الفعلي.[3]

ويشمل برنامج التدقيق عدة أنواع:

I- برنامج تدقيق ثابت : [4] تتمثل مزايا البرنامج الثابت في:

- تساعد في تقسيم العمل بين المحافظ ين.
- تحد من السهو و التكرار.
- تحديد الوقت الذي تحتاجه العملية.
- هي نواه لعملية تدقيق الشركة.

أماعيوب البرنامج الثابت:

- قد تتحول عملية تدقيق الحسابات إلى عملية روتينية.
- عدم إجراء أي تعديل.
- الحد من العين الناقدة.
- برامج تدقيق الحسابات المرتبة (المتدرجة).

II- برنامج تدقيق متدرج :

[1] حسين أحمد دحدوح ، حسين يوسف القاضي : **" تدقيق الحسابات المتقدم الإطار النظري و الإجراءات العملية – الجزء الاول - "** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان- الاردن ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 243.

[2] ادريس عبد السلام اشتيوي ، مرجع سابق ، ص 108.

[3] رأفت سلامة محمود و آخرون، مرجع سابق ، ص 145.

[4] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص 124.

يحتوي هذا النوع على الخطوط العريضة لعملية التدقيق أما التفاصيل فيتم تقريرها أثناء وطبقا لظروف الحالة و ميزة هذا النوع من البرامج أنه يترك لموظفي التدقيق مجالا واسعا لاستخدام خبرتهم و درايتهم الفنية في إتباع ما يرونه ضروريا و مناسبا من الخطوات و الأساليب و هكذا يستلزم هذا النوع في المحافظ المنفذ خبرة عملية واسعة و مرنا و تأهيلا عمليا مناسبا.[1]

III- برنامج يعد مقدما قبل بدء عملية التدقيق.

IV- برنامج تدقيق يوضع مقدما يتضمن الأساسيات و الأمور المشتركة في جميع العمليات التدقيق و يتم تعديله أثناء تدقيق العملية لأول مرة يتناسب تماما مع ظروف هذه العملية.[2]

مزايا برنامج التدقيق :

1- من ناحية التوقيت الزمني و توزيع المسئولين على عملية التدقيق و المساعدين المشتركين فيها يجب التنسيق بين عمليات بالمكتب.

2- للتعرف على مدى التقدم في تنفيذ العمل المطلوب يجب متابعة سير العمل في كل عملية تدقيقية.

3- لاستكمال عملية التدقيق يجب الاطمئنان إلى تنفيذ كل الخطوات اللازمة.

4- لغرض رفع مستوى الكفاءة في المكتب بشكل عام إذ يكشف البرنامج عن انحرافات التنفيذ الفعلي عن المخطط و يساعد على تحديد تكاليف عملية التدقيق.

5- في حالة تعرض مراقب الحسابات للمساءلة يعتبر برنامج التدقيق أحد الوسائل القوية التي تثبت أدائه لواجباته و تنفيذ العملية طبقا لمستويات الأداء المهني المتعارف عليه.

عيوب برنامج التدقيق:

1- هناك اختلاف في وجهات النظر بالنسبة لنوع برنامج التدقيق المستعمل سببه الفرق بين التدقيق المتكررة و التدقيق الجديدة و بسبب اختلاف نوعية الأنشطة أو اختلاف الحجمى و الشكل القانوني و مدى قوة نظام المراقبة الداخلية.

2- استخدام برنامج تدقيق نموذجي أو موحد يطبق على جميع العمليات أو استخدام برنامج يعد خصيصا لعملية التدقيق أو استخدام برنامج يعد مقدما بدء عملية التدقيق أو برنامج يعد تدريجيا أثناء القيام بالعملية و لكل من هذه الآراء مبرراتها و الرأي المرجح يبدأ العمل ببرنامج وضع مقدما يتضمن الأساسيات و الأمور المشتركة في جميع عمليات التدقيق و يتم تعديله أثناء تدقيق العملية لأول مرة

[1] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 213.
[2] نواف محمد عباس الرماحي ، مرجع سابق ،ص157.

ليتناسب تماما مع ظروف هذه العملية ومن المتفق عليه يجب استعراض برامج التدقيق في المكتب بشكل مستمر لتتضمن المتغيرات الحتمية في ظروف المشروعات التي يتم محافظتها من وقت إلى آخر و كذلك التعديلات التي تطرأ بسبب التغير في النصوص القانونية السائدة.

3- من المناقشات التي تثار حول برنامج التدقيق أنه يقتل روح الابتكار و الحماس في نفوس القائمين بعملية التدقيق و يجعل منها إدارة ميكانيكية إلا أن طريقة إعداد البرنامج السابق الإشارة إليها و تشجيع المشتركين في العملية على المشاركة في تقييم البرنامج و اقتراح التعديلات المطلوبة لتطويره يمكن أن تتلافى مثل هذا العيب.[1]

الفرع الثالث : تكوين ملفات و أوراق عمل محافظ الحسابات

و تحتوي هذه الأوراق على كل البيانات التي تمكن المحافظ من كتابة تقرير واف ، كما يجب أن تحوي المعلومات و البيانات التي تبين طريقة تحقيق المفردات المختلفة و هذه المعلومات تحفظ في ملفين هما :

I- **الملف الدائم:** و يحتوي البيانات الثابتة عن المشروع موضوع التدقيق[2] و يتضمن ما يلي :

1. اسم العميل و عناوين مكاتبه المسجلة ، و مصانعه و فروعه.
2. نوع الشركة القانوني ، تاريخ التأسيس ، وطبيعة النشاط و في حالة الشركات الأجنبية اسم عنوان الوكيل المقيم.
3. النظام الداخلي و عقد التأسيس أو عقد الشركة التضامنية و رقم تسجيل الشركة.
4. النظام الإداري المستعمل في الشركة مع الخارطة التنظيمية.
5. أنظمة المحاسبة المستعملة ، دليل المحاسبة و التعليمات ، مع فهرس تبويب الحسابات و أرقامها ، التدقيق الداخلي.
6. قائمة السجلات و الدفاتر الممسوكة.
7. نسخة عن قرارات الهيئة العامة و مجلس الإدارة و التي لها علاقة بالمحافظ و التدقيق.
8. الحسابات الختامية لعدة سنوات سابقة.
9. صورة من توقعات المسئولين بالمشروع.
10. ملخص بالالتزامات المرتبط بها المشروع.
11. بيان رأس مال و السندات و ملخص بالأصول الثابتة ، و صندوق التوفير و القانون الخاص بع ...الخ

[1] نواف محمد عباس الرماحي ، مرجع سابق ، ص ص 158 - 159.
[2] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 213.

II- **الملف الجاري أو السنوي:** وهو ملف يفتح لعملية التدقيق واحدة (سنة واحدة) و يحتوي على ما يلي:[1]

1. نسخة عن كتاب التعيين و أسماء المحافظ ين السابقين و نسخة عن كتاب المجاملة المهني.
2. صورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل و المحافظ .[2]
3. تنظيم و تخطيط المهمة (البرنامج العام ، قائمة المتدخلين ، الرزنامة الزمنية و متابعة الأشغال ، جدول أوقات المتدخلين (تاريخ ، فترة الزيارات و مكانها)، تواريخ تقديم التقارير).
4. تقييم نظام المراقبة الداخلية (شرح الأنظمة ، خرائط التتابع و استمارات المراقبة الداخلية ، تقييم المراقبة الداخلية (نظام ، إجراءات ، طرق المحاسبة ...) ، أوراق العمل (العينات المدروسة و الأخطاء المكتشفة)، خلاصة حول درجة الثقة الممنوحة للنظام المعمول به و آثارها على برنامج مراقبة الحسابات).
5. مراقبة الحسابات السنوية (برنامج يتماشى و خصوصيات و أخطار الشركة ، تفاصيل الأشغال المنجزة ، الوثائق (أو نسخ عنها) الحاصل عليها من الشركة أو من الغير المبررة لمبالغ الحسابات التي تم فحصها ، حوصلة و تعاليق حول الأشغال المنجزة و الأخطاء المكتشفة ، الخاتمة العامة حول المصادقة).
6. تدقيقات خاصة أو قانونية (فحص الاتفاقيات المنصوص عليها قانونا ، المصادقة على ال5 أو 10 الأجور الأعلى الأولى ، إشعار وكيل الجمهورية بالتلاعبات المحتمل العثور عليها ، الوثائق العائدة لهذه التدقيقات ، فحص الأحداث (العمليات) ما بعد الميزانية الختامية).
7. وثائق عامة (الرسائل المتبادلة مع الشركة ، نوطات حول اجتماعات مجلس الإدارة و الجمعية العامة للمساهمين و خاصة تلك التي لها آثار على حسابات الدورة ، أجوبة طلبات المصادقة الآتية من المتعاملين ، نسخ من المحاضر).[3]

نبغي أن تكون المعلومات الموجودة في كل من الملف الدائم و الملف السنوي في صورة مفهرسة بشكل جيد حتى يكون من السهل الرجوع إليها أثناء عملية التدقيق.[4]

III- **سجل الملاحظات :** يجب أخذ ملاحظات لبعض المسائل التي لا يمكن البت فيها نهائيا بواسطة محافظ الحسابات و مساعديه كالنقص في المستندات أو الاستفسار عن بعض الأمور المهمة التي يواجهها

[1] المجلس الوطني للمحاسبة، **مجموعة نصوص التشريعية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة**، منشورات الساحل، الجزائر، 2002،ص76

[2] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص ص 125 – 126 .

[3] محمد بوتين ، مرجع سابق ، ص46.

[4] رأفت سلامة محمود و آخرون ، مرجع سابق ، ص 151.

المحافظ أثناء تدقيقه ليتمكن من متابعتها و بحثها مع المسئولين من قبل محافظ الحسابات نفسه أو المساعد المسؤول عن المهمة ليتم البت فيها أما باستيفاء البيانات و المسندات المطلوبة أو بتضمينها أحد تقارير المراقب و تلخص هذه الملاحظات في الملف الجاري (السنوي) .[1]

IV- **مذكرات التدقيق** : كثيرا ما يتعرض المحافظ أثناء عمله إلى بعض الأمور التي تكون بحاجة إلى إيضاحات فيقوم بتدوينها بسجله الخاص و تدوين ما تم بشأنها و من الملاحظات التي يدونها المحافظ في هذا السجل ما يلي :

1. بيانات بالمستندات المفقودة أو الغير المستوفية لبعض الشروط الشكلية و الموضوعية و القانونية.
2. أرصدة الحسابات التي يخشى المحافظ حدوث تلاعب بها.
3. كشف بالأخطاء التي عثر عليها المحافظ أثناء عملية التدقيق.
4. كشف بالأمور التي يريد المحافظ استكمالها في مرات قادمة.
5. كشف بما وجده من ثغرات الرقابة الداخلية.[2]

المطلب الثاني : أدلة إثبات التي يستعملها محافظ الحسابات

الفرع الأول : مفهوم الأدلة الإثبات

نعني أدلة الإثبات كل ما يمكن أن يجمعه محافظ من أدلة محاسبة تدعم رأيه حول صحة القوائم المالية و كل المعلومات و الإجراءات التي شأنها أن تسهيل عملية التحقق من صحة و سلامة العمليات و المتعلقة بعمليات المعاينة ، و لها تأثير على تكوين رأي فني محايد حول القوائم المالية.[3]

الفرع الثاني : أنواع أدلة الإثبات

I- **الوجود الفعلي :**

يستخدم نظام الجرد الفعلي للتحقق من الوجود المادي للأصول الملموسة مثل الآلات ، المباني ، الأراضي ، العقارات ، التجهيزات ، النقدية ، المخزون ....الخ و يعد القيام بالجرد الفعلي دليل قوي على وجود الأصل في حوزة الشركة و لكنه لا يعتبر كدليل على ملكية الأصل حيث أنه يجب على المحافظ الحصول على المستندات و الشهادات المؤيدة للملكية. و ينظر للجرد الفعلي على أنه أحد أنواع الأدلة

[1] نواف محمد عباس الرماحي ، مرجع سابق ، ص 163.
[2] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص ص 126 - 127.
[3] مفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ، شريفة على حسن :" أسس التدقيق – الاسس العلمية و العملية - " ، الدار الجامعية ، الاسكندارية – مصر ، 2004 ، ص 160.

الموثوق فيها كونه يتم من قبل المحقق نفسه و لا يوجد دليل أقوى من الذي يحصل عليه المحافظ شخصيا و قد يتم اللجوء إلى الجرد الفعلي للتحقق من صلاحية وجوده الأصل ، و في بعض الأنشطة التي يملك المحافظ الخبرة بطبيعة هذا النشاط يجب عليه أن يلجأ إلى خبراء للقيام بعملية الجرد مثل (محلات الذهب و الأحجار الكريمة ، المواد الكيماوية ...الخ) .[1]

II- **المستندات :**

و المستند من أكثر الأنواع الأدلة و القرائن التي يعتمد عليها المحافظ في عمله وهي ثلاث أنواع :

- مستندات معدة خارج المشروع و المستعملة داخله : كفواتير الشراء مثلا.
- مستندات معدة خارج المشروع و المستعملة خارجه : كفواتير البيع و إيصالات القبض...الخ.
- مستندات معدة و مستعملة داخل المشروع : كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

و تتدرج المستندات في درجة الاعتماد عليها تنازليا حسب الترتيب السابق أي أن المستندات الآتية من خارج المشروع أقوى من تلك المعدة من قبل المشروع حيث تزداد إمكانية الغش و التواطؤ في الحالة الأخيرة ، و يتركز عمل المحافظ في تدقيق المستندات على فحصها من النواحي الشكلية و القانونية و الموضوعية ، و يجب أن يظل يقظا لأن باستطاعة أي شخص تزوير المستندات و التواقيع.[2]

III- **الإقرارات المكتوبة من الغير خارج الشركة :** وهي شهادات الطرف الثالث كإقرارات من الموردين و الدائنين و البنوك و المدينين ، مصادقات الحسابات و كشوفها.[3]

IV- **التقارير المعدة من داخل الشركة من قبل الإدارة :** تعد هذه التقارير من قبل إدارة الشركة و يطلبها محافظ الحسابات للتحقق من بعض الأمور الغامضة و تفسيرها و التي لا يمكن من استيضاحها من خلال الأرقام المسجلة بالدفاتر و السجلات ، مثل أن يحصل المحافظ على شهادة من إدارة الشركة بالأصول الثابتة الموجودة ، شهادة جرد و تقييم المخزون في أخر المدة. و يجب على المحافظ اخذ الحيطة و الحذر عند الحصول على تلك الشهادات و التي يمكن أن يكون للإدارة مصلحة فيها.[4]

V- **وجود نظام رقابة سليم :** أن نظام المراقبة الداخلية السليم يتيح للمحافظ أن يطمئن إلى منع حدوث الأخطاء و إلى اكتشافها في أثناء عملية التدقيق ، ووجود النظام في حد ذاته ليس كافيا

[1] غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص180.
[2] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص180- 181.
[3] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص 97.
[4] غسان فلاح المطارنة ، نفس المرجع ، ص181.

بل يجب أن يكون النظام منفذا ، فهناك مشروعات كثيرة قد وضعت نظاما للرقابة الداخلية و لكنها لا تطبقه لأن الموظفين يجدون فيه تعطيلا للعمل وعودة إلى الروتين. وعلى هذا فأن المحافظ لا يكتفي بفحص تخطيط النظام بل عليه أن يرى إذا كأن النظام مطبقا فعلا . كما هو موضوع و بجانب هذا عليه أن يقرر ما إذا كأن النظام سليما في ضوء الظروف.[1]

VI- **قرائن شفوية** : و هي أضعف القرائن و الأدلة. فقد يوجه المحافظ أسئلة لموظفي الشركة ترتبط بالحسابات المختلفة التي يفحصها ، فقد تكون إجابات هذه الأسئلة مفيدة و لكنها لا تعتبر قرينة كافية يعتد بها . إذ يجب تقويتها بقرائن أخرى. إذ قد يلجأ المحافظ للتأكد من إجابات الموظفين بالرجوع إلى المستندات الداخلية و الخارجية.[2]

VII- **نتائج تتابع الأحداث اللاحقة** : من المعروف أن عمل المحافظ أنما يتم بعد إثبات العمليات ، و قد تقع خلال الفترة اللاحقة لعملية التدقيق هذه أحداث قد تكون قرينة أو دليلا على صحة بعض العناصر أو العمليات. فمثلا قد يتأكد من صحة التزام ظاهرة الميزانية إذا ما لاحظ أن ذلك الالتزام قد سدد في الفترة اللاحقة و تأكد من جدية ذلك السداد و سلامته.

VIII- **صحة الأرصدة من الناحية الحسابية** : هناك احتمالات كثيرة للوقوع في الخطأ الحسابي عند القيام بالعمليات الحسابية الأربع ، و بخاصة الدورة الحسابية الطويلة المتعددة المراحل التي تكر بها البيانات و لهذا يقوم المحافظ بالتأكد من هذه العمليات بنفسه و يتحقق من نتيجتها لتكون قرينة قوية ، ومن هنا نجد أن استعمال الآلات المحاسبية يعتبر دليلا بحد ذاته على انتظام الدفاتر و السجلات من هذه الناحية تماما كاعتبار وجود نظام سليم للرقابة الداخلية دليلا من أدلة الإثبات .[3]

الفرع الثالث : وسائل الحصول على أدلة الإثبات و القرائن

I- **المعاينة و الجرد الفعلي أو العملي** : يجب الاطلاع من قبل المحافظ على الأصل المختص أو الوثائق المثبتة لوجوده و القيام بعمليات العد أ, القياس أو الوزن ...الخ و فائدة الجرد تقتصر على الأصول الملموسة مثل النقد بأنواعه المختلفة و الأوراق المالية و التجارية. و للتأكد من عدم صورية الرصيد على المحافظ القيام بالتدقيق المستندية لإثبات الملكية و نوعها و التقويم و صحته ، و لكي

[1] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون ، مرجع سابق ، ص 172.
[2] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص 99.
[3] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 182.

تتوفر الحجية في عملية الجرد يجب أن تتوفر الشروط التالية في المحافظ بالإضافة إلى المسؤوليات المترتبة عليه :

1. أن يكون حاضرا لعملية الجرد إذ ليس أقوى من دليل يحصل عليه المحافظ بنفسه.
2. أن يكون قادرا على التعرف و تمييز الشيء الذي يقوم بجرده ، و هنا على المحافظ الإلمام بالشروط القانونية و الموضوعية و الشكلية لموضوع التدقيق (كالكمبيالات مثلا).
3. أن يكون قادرا على التعرف على مدى جودة أو عدم جودة الأصناف و الأصول موضوع الجرد ، و مدى صلاحية أو عدم صلاحية استعمالها.
4. أن يكون اعتماد المحافظ على شهادات الغير محاطا بالضمانات الكافية لاقتناع المحافظ بصحة الشهادات و الضمانات المقدمة.
5. أن يقوم المحافظ بتوحيد عملية الجرد و تحقيق رقابة فعالة على كافة العناصر المتماثلة التي يمكن إساءة استعمالها بإحلال بعضها محل الآخر ، فإذا أراد جرد النقدية النثرية (السلف المستديمة) عليه تدقيق الخزينة العامة و دفاتر الشيكات في الوقت نفسه حتى لا يستخدم لتغطية عجز ما.[1]

II- المصادقات :

تعتبر المصادقات من الوسائل التي يستخدمها المحافظ في الحصول على الأدلة و البراهين من خارج الشركة ، و تتبع هذه الوسيلة عند قيام المحافظ بالتحقق من بعض الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي مثل المدينين و الدائنين و المصارف. كما تتبع أيضا عند التحقق من أرصدة البضاعة المتبقية في آخر المدة و التي تكون في حوزة جهات أخرى مثل مخازن الاستيداع العامة و وكلاء البيع.

و للمصادقات صور مختلفة هي كما يلي :

1. مصادقات موجبة : وهي المصادقات التي تبعث للمدينين و يطلب فيها منهم الرد في حالة الموافقة أو عدم الموافقة على أرصدتهم الواردة بالمصادقات.
2. مصادقات سالبة : و هي المصادقات التي تبعث للمدينين و يطلب فيها منهم الرد في حالة عدم موافقتهم على أرصدتهم الواردة بالمصادقات.
3. مصادقات عمياء : و هي تلك المصادقات التي ترسل عادة للموردين "الدائنين" ، المصارف، مخازن الاستيداع العامة و وكلاء البيع. و هي تختلف عن المصادقات الموجبة و المصادقات السالبة. حيث أن المصادقات العمياء لا يذكر بها الرصيد المراد التصديق عليه ، و أنما يطلب

[1] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 188.

المحافظ في المصادقة إقرارا كتابيا " شهادة " من الجهة المعنية يبين جميع المعلومات المتعلقة بمديونية الشركة.

III- الملاحظات :

يعتمد المحافظ ون طيلة عملية التدقيق على الملاحظة كوسيلة مهمة لتجميع الأدلة و البراهين ، و ذلك بملاحظة و تتبع سير العمل في غدارة الشركة و فروعها ، و خلال عملية الملاحظة يقوم المحافظ بالتأكد من أن العمل – المحاسبي و المالي _ يسير طبقا للخطة المرسومة و تسجيل أي تحفظات على التطبيق العملي إذا كانت هناك بعض الانحرافات ، و يحق للمحافظ أن يطلب زيارة للأقسام و الإدارات المختلفة للشركة ، و خاصة في أول عملية تدقيق له مع الشركة ، و بذلك يستطيع عن كثب أن يلاحظ سير العمليات المختلفة و يتحسس مواطن الضعف – أن وجدت – و التي تحتاج منه إلى مزيد من التحقق و الاختبار . فمثلا إذا لاحظ المحافظ أميني خزينة يستخدمان نفس الخزينة ، أو لاحظ أن الشخص الذي يقوم باستلام المتحصلات النقدية و يقوم أيضا بالتسجيل في الدفاتر و الإيداع في المصارف ، أو لاحظ أي عمل من شأنه أن يدل أو يشير إلى ضعف إجراءات الرقابة الداخلية ، كل هذه الملاحظات تؤدي بالمحافظ إلى زيادة إجراءات التحقق و التي يجب أن يضمنها في برنامج التدقيق ، كما أن وسيلة الملاحظة يعتمد عليها المحافظ اعتمادا كبيرا فيما يتعلق بعمليات جرد المخزون ، حيث من المتعارف عليه أن يلاحظ المحافظ أو أحد مساعديه عملية الجرد التي يقوم بها إدارة الشركة .[1]

IV- الاستفسارات من العميل :

و تعني الحصول على المعلومات مكتوبة أو شفهية من المعيل عن طريق توجيه مجموعة من أسئلة له بواسطة المحافظ ، و عادة ما توجه هذه الأسئلة العاملين لذي العميل في مجالات مختلفة ، وعموما تعبر الاستفسارات أقل صلاحية من الأدلة الأخرى نظرا لأنها ليست من مصدر مستقل و من ثم عرضة للتحيز وفقا لأهواء العميل ، و بالتالي لا تكفي وحدها للمحافظ في مهمة تدقيق الحسابات و أنما لابد من تدعيمها بأدلة أخرى . على سبيل المثال قد يستفسر المحافظ من المعيل عن الإجراء الرقابي المستخدم للرقابة على عمليات محاسبية معينة. هنا بعد أن يحص المحافظ على الإجابات اللازمة لابد أن يختبر هذه الإجراء للوقوف على مدى فعالية في الرقابة الداخلية و ذلك باستخدام أدلة إثبات كالمستندات و الملاحظة المادية.[2]

[1] ادريس عبد السلام اشتيوي ، مرجع سابق ، ص ص 86 - 88.
[2] رأفت سلامة محمود و آخرون ، مرجع سابق ، ص186.

V- نظام الارتباط و المقارنات بين المفردات :

إيجاد ارتباط بين عناصر القوائم المالية بمثيلاتها في السنوات السابقة أو نفس السنة لمعرفة أي أوضاع غير عادية مثل معدل مجمل الربح ، القروض و فوائدها ، استثماراتها و إيراداتها ، و يلزم عدم الاعتماد عليها كليا ، لأنها أدلة غير ايجابية تخضع للتقدير الشخصي لدرجة كبيرة.

VI- تدقيق الحسابات الانتقادية :

هي الفحص السريع الخاطف و السجلات و الحسابات مع توجيه عناية خاصة و اهتمام شديد إلى المسائل الغير عادية و تتطلب مهارة خاصة و خبرة كافية و نظرة ثاقبة إلى البيانات و المعلومات.[1]

VII- التدقيق الحسابي :

1. تدقيق العمليات الحسابية للأرقام الواردة في المستندات المحاسبية للتأكد من صحتها.
2. تدقيق دفاتر اليومية و التأكد من صحة المجاميع فيها و من صحة نقل هذه المجاميع من صفحة إلى صفحة التالية لها.
3. تدقيق ترحيل العمليات من دفتر أو دفاتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر أو دفاتر الأستاذ.
4. التأكد من صحة استخراج أرصدة الحسابات المختلفة سواء في دفتر الأستاذ العام أو في دفاتر الأستاذ المساعدة مع مطابقة الأرصدة الإجمالية للحسابات في دفتر الأستاذ العام مع مجموع الأرصدة التحليلية لكل حساب إجمالي في دفتر الأستاذ المساعد.
5. تدقيق قوائم الجرد للتأكد من دقة استخراج قيم المخزون السلعي حيث يتم ضرب سعر الوحدة في عدد الوحدات لاستخراج إجمالي القيمة لكل عنصر على حدة و من ثم لإجمالي العناصر.
6. التأكد من توازن ميزان التدقيق بالمجاميع و بالأرصدة و كذلك التأكد من توازن قائمة المركز المالي من الناحية الحسابية لأن عدم التوازن يدل على وقوع أخطاء حسابية كما أن التوازن لا يعني صحة العمليات.

VIII- التدقيق المستندي :

تعتبر المستندات المحاسبية أساس القيد في الدفاتر فهي المرحلة الأولى من مراحل الدورة المحاسبية و لابد عملية مالية من مستند يؤيدها أو يؤيد حدوثها فيجب التأكد مما يلي :

[1] د . ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص ص 107-109.

1. أن لكل عملية تم قيدها بالدفاتر مستند أو أكثر يؤيدها.
2. أن هذه المستندات مستندات صحيحة و قانونية.

و المستندات نوعان هما :

- المستندات الداخلية : و هي المستندات التي تم تحريرها بواسطة المشروع و يتم تداولها داخلة مثل مستندات صرف النقود و مستندات قبض النقود و أذون استلام و صرف المواد من المخازن و قوائم البيع و غيرها و بما أن هذه المستندات وثائق مقدمة من داخل المشروع فعلى المحافظ أن يوليها عناية كافية أثناء عملية التدقيق للتأكد من صحتها و جديتها و أنها تعبر فعلا عن عمليات صحيحة.
- المستندات الخارجية : و هي المستندات التي يتم تحريرها خارج المشروع و يتم تداولها داخل المشروع و قد تكون هذه المستندات أكثر قوة من المستندات الداخلية إلا أن احتمالات التلاعب و التزوير فيها أيضا واردة فعلى المحافظ أن يوليها عناية كبيرة تبعا لذلك ومن أمثلتها قوائم الشراء و سندات الملكية و وصولات استلام النقود من قبل الغير و غيرها.[1]

الفرع الرابع : العوامل المؤثرة في كمية الأدلة و القرائن

يحرص المحافظ بل هو ملزم طبقا لقواعد التدقيق المقبولة أن يقوم بجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة و القرائن يستند عليها لتبرير و تدعيم رأيه الفني في تقريره. غير أن هناك عوامل و اعتبارات معينة تضطره إلى تطبيق أو توسيع نطاق كمية الأدلة التي يقوم بجمعها و إلى اختيار أو ترك أنواع معينة من الأدلة و أهمها ما يلي :

I- مدى كفاية أو شمول الأدلة لتحقيق أهداف فحص المحافظ :

لكل عملية فحص أهداف يجب تحقيقها و يتوجب على المحافظ جمع الأدلة و القرائن لتحقيق هذه الأهداف، فقد سكون الدليل الواحد كاف لتحقيق كافة الأهداف فيكتفي به و قد يكون الدليل قاصر عن تحقيق كافة الأهداف فيضطر المحافظ البحث عن أدلة أخرى لتعزيزه فالوجود الفعلي أقوى الأدلة حجة يدهم هدف التحقق من الوجود فقط ، فعلى اقرأنه بأدلة أخرى مثل التثبت من ملكية الأصل و نوعه و تقويم الأصل و صحته.

[1] د . نواف محمد عباس الرماحي ، مرجع سابق ، ص ص 31 -32.

II-مدى ملائمة الأدلة لطبيعة العنصر محل الفحص :

أن التحقق من بعض العناصر يتطلب الحصول على نوع معين من الأدلة قد لا يصاح لتعزيز الرأي في تحقيق عناصر أخرى. فالوجود الفعلي دليل إثبات لا يصلح إلا للأصول الملموسة مما يؤدي إلى قيام المحافظ بجمع الأدلة المناسبة لظروف الحال أو تتلاءم مع طبيعة العنصر محل الفحص.

III- الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص :

أن الأهمية النسبية التي تنصب على كبر أو صغر قيمة العنصر أو البند و لكنها تعني العلاقة النسبية بين قيمة العنصر و قيم العناصر الأخرى التي تتضمنها القوائم المالية فلا يبدي المحافظ رأيه مستقلا عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية بل يبدي رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة ، فكلما زادت الأهمية النسبية لعنصر معين تحتم الحصول على أكبر قدر من الأدلة أو القرائن التي تؤيد صحة هذا العنصر و تعزز رأيه الذي سيبديه ، و إذا كأن العنصر المعين قليل الأهمية النسبية لتأثيره على القوائم المالية ، فأن المحافظ يكتفي بأقل قدر من الأدلة و القرائن التي تثبت و تحزز صحته من عدمه.[1]

IV- درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر محل الدراسة :

(أو احتمال وقوع الخطأ أو تلاعب أو غش في العنصر محل الفحص) و تختلف العناصر في درجة تعرضها لوقوع الخطأ أو تلاعب ، فالنقدية أكثرها تعرضا للاختلاسات و البضاعة بطبيعتها أكثر تعرضا للسرقة من فيرها من الأصول الثابتة ، مما يوجب على المحافظ الدقة و الحرص في فحصه لمثل هذه العناصر و جمع الأدلة و القرائن التي تجعله مطمئنا إلى صحتها و دقتها و سلامتها.

V- تكلفة الحصول على الدليل أو القرينة :

أن جمع الأدلة أو القرائن يستنفذ الكثير من الجهد و الوقت و المال. مما يوجب عليه موازنة بين ما يبذله من جهد و مال في سبيل الحصول على الأدلة و بين الفائدة المرجوة منها قبل حصوله على هذه الأدلة. فإذا تبين أن الفائدة المرجوة منها تفوق كثيرا ما سيبذله من جهد نفقة في سبيل الحصول عليها ، فأنه لن يتوأنى في الحصول عليها.[2]

و الواقع أن تكلفة الحصول على الأدلة كثيرا ما تشكل عائقا في سبيل الحصول عليها مما يؤدي إلى لجوء المحافظ إلى الاعتماد على أدلة أخرى بديلة أيسر و أقل تكلفة.

[1] ادريس عبد السلام اشتيوي ، مرجع سابق ، ص 88.
[2] رأفت سلامة و آخرون ، مرجع سابق ، ص 105.

و يجدر عدم أخذ تكلفة الحصول على الأدلة بالاعتبار إلا في حالات المفاضلة بين بدائل الحصول على الأدلة المتاحة و التي تتفق معا في الأهداف المراد تحقيقها.[1]

VI- درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية :

أن وجود نظام محكم و متين للرقابة الداخلية قرينة على انتظام القيد بالدفاتر و خلو البيانات المحاسبية المسجلة فيها من الأخطاء أو التلاعب. فنظام الرقابة الداخلية المتبع فعلا يتوقف عليه حجم العينة و كمية الاختبارات و نطاق الفحص. فيقلل المحافظ كمية الأدلة و القرائن في حالة وجود نظام متين و خالي من نقط الضعف و يوسع نطاق فحصه و حجم العينة و كمية الاختبارات و يزيد من جمع كمية الأدلة لتدعمه و تعزز موقفه في إبداء الرأي في حال وجود نظام رقابة ضعيف.[2]

المطلب الثالث : تقرير محافظ الحسابات

بما أن التقرير هو المنتج النهائي لعناية التدقيق و الهدف الأساسي فيها و لهذا فأنه يعرف بتلك الوثيقة المكتوبة الصادرة من شخص مهني لإبداء رأي مهني محايد بهدف إعلام المستخدمين و الجهات الطالبة و المعينة لهذا المحافظ.

إذ أنه يتوجب على المحافظ إعداد التقارير حسب ما أقره المشرع الجزائري في المادة 25 : يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد :

1. تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوي وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء ، رفض المصادقة المبرر.
2. تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء.
3. تقرير خاص حول الاتفاقيات الشركة.
4. تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
5. تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
6. تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
7. تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
8. تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

[1] نواف محمد عباس الرماحي ، مرجع سابق،ص37

[2] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق، ص 101.

9. تحدد معايير التقرير وأشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم.[1]

الفرع الأول : أركان التقرير الشكلية :

1. أن يكون التقرير موجها إلى الهيئة العامة للمساهمين كونها هي الجهة التي قامت بتعينه.
2. أن يتضمن الفترة المالية التي قام بتدقيق بياناتها.
3. أن يكون موقعا من قبل المحافظ و مؤرخا بتاريخ انتهاء أعمال التدقيق و ليس بتاريخ نهاية السنة المالية أو تاريخ اجتماع الهيئة العامة و الهدف من ذلك تحديد مسؤولية المحافظ عن الأحداث اللاحقة.
4. أن يصاغ التقرير بلغة سهلة و عبارات سلسة يسهل على قارئ القوائم المالية فهمها.
5. التقرير المشترك ين القوائم المالية و نظام الرقابة الداخلي.

هذا التقرير بالإضافة لفحص عدالة القوائم المالية و إعطاء الرأي حولها فأن المحافظ أيضا يعطي رأيه حول نظام الرقابة الداخلي و هل طبق بشكل جيد أم و هذا التقرير يحتوي على خمس فقرات هي :

- فقرة المقدمة.
- فقرة النطاق.
- فقرة تعريف و شرح عن نظام الرقابة الداخلي.
- فقرة الرأي.

ففي الفقرة الأولى يذكر أن المحافظ قد دقق كل القوائم المالية و أن نظام الرقابة الداخلي قد طبق تبعا لل(coso) و أن مسؤولية المحافظ هي فقط إعطاء رأي حول عدالة القوائم و على فعالية الرقابة الداخلية و أن مسؤولية الإدارة هي إعداد القوائم المالية و تحضيرها للمحافظ لكي يدققها.

أما في فقرة النطاق يذكر بأن المحافظ قد دقق القوائم تبعا PCAOB و حسب معايير هذا المجلس فأن يجري التدقيق للحصول على تأكيد معقول عن عدالة القوائم و أنها خالية المادية و أن الفحص يشمل أخذ العينات التي يعتقد المحافظ أنه عليه أن يدققها و يعتقد أن هنالك أخطاء مادية.

المخاطر المتأصلة لها فقرة خاصة بهذا الأمر و بسببها الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي ربما لن تمنع الأخطاء بالإضافة لأي تقييم لفعالية الفترات القادمة معرضة للخطر حيث أن نظام الرقابة الداخلي يمكن

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 42 ، مرجع سابق، ص7.

أن يصبح مؤشر بسبب التغيرات في الحالات أو درجة الاكتمال مع السياسات أو الإجراءات من الممكن أن تنهار.[1]

الفرع الثاني : أنواع التقارير:

I- **من حيث درجة الالتزام** : تقسم التقارير من حيث درجة الالتزام إلى نوعين هما :

1. التقارير الخاصة :

وهي تقارير الخاصة بمهام محددة و خاصة ، و لم ينص القانون على إعدادها مثال ذلك تقارير المشروعات الفردية و شركات الأشخاص . و مثاله أيضا المرجعات الجزئية – في ظل أي قانون أو عدمه – تقييم الشهرة أو تقدير الخسارة الناجمة عن حريق ما و ما شبه.

2. التقارير العامة :

وهي التقارير التي يعدها المحافظ تماشيا مع نصور القوانين الشركة للشركات و التي تلزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل محافظ خارجي ، و غالبا ما يطلق على هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية و هو التقرير الوحيد الذي نص عليه القانون ، بينما نصت بعض التشريعات الأخرى على أنواع أخرى من التقارير مثل الإقرار الضريبي وتقرير زيادة رأس مال و تقرير إصدار الأسهم و السندات.

II- **من حيث محتوى التقارير:** يمكن تقسيم من حيث محتوياتها إلى الأنواع التالية :

1. تقارير مختصرة :

هي التقارير المتعارف عليها بالتقارير القصيرة و يطلق عليها البعض تقرير الميزانية ، التدقيق و الغرض منها. و الجزء الثاني هو فقرة الرأي و تتضمن الرأي الفني المحايد لمحافظ الحسابات حول دفاتر الشركة و القوائم المالية و نتيجة الأعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق ، يتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الأساسية و التي تمثل في :

- ✓ قائمة المركز المالي.
- ✓ قائمة الدخل.
- ✓ قائمة الأرباح المحتجزة.
- ✓ قائمة التغير في المركز المالي.

[1] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص89 و ص90.

- ✓ الملاحظات المرافقة للتقرير المالي و التي توضح السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.
- ✓ الجداول التفصيلية الخاصة ببنود القوائم المالية.
- ✓ الملاحظات التوضيحية المرافقة للتقرير المالي و الخاصة بعناصر القوائم المالية.

2. التقارير المطولة:

و هي التقارير التي تعد لأغراض خاصة و تقدم الإدارة و يتضمن هذا النوع من التقارير شرح مفصل ، و أمور لا يرد ذكرها في التقرير المختصر ، و من الأمثلة عليها التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي اكتشفتها المحافظ أثناء عمله ، توصيات المحافظ بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته ، تقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة الداخلية بذلك يتضمن التقرير المطول معلومات يتم عرضها خارج نطاق القوائم المالية و لا تعتبر للالتزام بالمبادئ الحسابية و من هذه المعلومات :

- ✓ جداول و معلومات لبعض البنود القوائم المالية الأساسية.
- ✓ ملخص لبعض البنود مثل الدخل و ربحية السهم العادي.
- ✓ بعض الحسابات التفصيلية مثل المصاريف الإدارية ، و المصاريف التسويقية.
- ✓ بعض الجداول و الأشكال و البيانات الإحصائية.
- ✓ بعض المعلومات غير المحاسبية.
- ✓ عرض لإجراءات التدقيق التي تم إتباعها في فحص بعض العناصر.[1]

III- من حيث إبداء الرأي :

1. **الرأي المطلق** : و يصدر هذا الرأي عندما لا يجد المحافظ أي ملاحظات أو اقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق تؤثر على صحة القوائم المالية ، أي أن القوائم المالية ممثلة لواقع المشروع ،و أن المحافظ كون هذا الرأي بعد قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المتعارف عليها ، و أن تلك المبادئ طبقت كما السنة السابقة ، و أنها تحوي كافة المعلومات الإضافية اللازمة.
2. **الرأي المتحفظ** : و يصدر هذا الرأي عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات و اعتراضات ، و هنا لابد ذكر موضوع التحفظ و أسبابه و أثره على القوائم المالية أن أمكن. أما إذا كأن التحفظ من الأهمية بمكان بحيث يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة فلابد من الامتناع عن إبداء الرأي ، أو إعطاء رأي معاكس إذا ما تكونت القناعة لدى المحافظ بأن ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع

[1] غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 124 - 125.

المشروع ، و يذكر التحفظ عادة في فقرة وسيطة بين فقرتي النطاق و الرأي ، و تقسم التحفظات إلى ثلاث أقسام :

- ✓ التحفظات التي يهدف إلى تحديد مسؤولية المحافظ و مثال ذلك ما يقرره المحافظ عادة من أنه اعتمد حسابات الفروع من أنه لم يقم بزيارتها شخصيا ، أو لم تصل إليه ردود المصادقات من المدينين.
- ✓ التحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الإدارة و التي غالبا ما تشير إلى مخالفة الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل عدم كفاية مخصصات الاهتلاكات أو مخصصات الديون المشكوك فيها.
- ✓ التحفظات التي تشير إلى مخالفات لقانون الشركات أو لنظام الشركة الداخلي.

3. **الرأي مضاد أو المعاكس:** و يصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المحافظ على أدلة و قرائن إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية ، سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و تقع على المحافظ مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار هذا الرأي مثل هذا الرأي و ذكرها.[1]
4. **الامتناع عن إبداء الرأي** :و باستطاعته أيضا أن يعطي رأي حيادي و يصدر هذا التقرير عندما يكون المحافظ غير قادر على إرضاء أو إقناع نفسه بأن القوائم المالية عادلة و تعرض الوضع المالي بشكل عادل و صحيح. إذ التقارير هي :
   - ✓ تقرير نظيف.
   - ✓ تقرير نظيف مع فقرة شرح (متحفظ).
   - ✓ تقرير عكسي.
   - ✓ الامتناع عن إبداء الرأي.[2]

[1] خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 137 -138.
[2] ايهاب نظمي ، هاني العزب ، مرجع سابق ، ص88.

الفرع الثالث : نماذج عن تقارير محافظ الحسابات

I- نموذج تقرير غير متحفظ :[1]

يجب أن يوقع التقرير باسم شركة التدقيق أو بالاسم الشخصي للمحافظ أو كلاهما معا و حسبما هو مناسب.

الشكل التالي يوضح العناصر الأساسية للتقرير غير متحفظ.

الشكل رقم (1-2) : تقرير نموذجي (غير متحفظ)

العنوان ..... تقرير محافظ الحسابات

إلى ..... الجهة المناسبة

الفقرة التمهيدية : لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة لشركة xyz كما في 20xx/12/31 ، و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و أن تلك القوائم المالية تعتبر مسؤولية إدارة الشركة ، و أن مسؤوليتها تتمثل في إبداء الرأي عن هذه القوائم المالية استنادا إلى التدقيق الذي قمنا به.

فقرة النطاق : لقد قمنا بإجراء عملية التدقيق بناءا معايير التدقيق المتعارف عليها ، تلك المعايير تتطلب منا أن نقوم بتخطيط و إجراء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول بخصوص ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية ، أن عملية التدقيق تتضمن فحص لأدلة الإثبات على أساس اختباري ، المؤيد للقيم و الإفصاحات في القوائم المالية. كذلك تتضمن عملية التدقيق تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة و التقديرات الجوهرية التي قامت بإجرائها الإدارة ، بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للقوائم المالية ، و في اعتقادنا بأن تدقيقنا يوفر أساسا معقولا لإبداء رأينا.

فقرة الرأي : في أينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه عرضت بعدالة و صدق ، في كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة المؤرخ في 20xx/12/31 و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الحاسبية المتعارف عليها.

التاريخ ..... المحافظ

العنوان ....

التوقيع : .....

المصدر : غسان فلاح المطارنة : مرجع سابق ، ص122

[1] غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 122.

II- نموذج تقرير متحفظ :

الشكل(1-3): التقرير الذي يتضمن رأي المتحفظ:

تقرير محافظ الحسابات

إلى (الجهة ذات العلاقة)

الفقرة التمهيدية : كما هي التقرير دون تعديل

فقرة النطاق :

باستثناء ما سيتم بحثه في الفقرة التالية فقد قمنا بتنفيذ عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق ------

فقرة إيضاحية :

لم نتمكن من القيام بملاحظة الجرد الفعلي للبضاعة كما هو في 2004/12/31 كون ذلك التاريخ كأن سابقا للوقت الذي تم به تعييننا كمحافظ لهذه الشركة ، و بسبب طبيعة سجلات الشركة فأننا لم نتمكن من تكوين القناعة الكافية حول كمية البضاعة بإجراءات أخرى.

فقرة الرأي :

باستثناء تأثير تلك التعديلات ، أن وجدت ، و التي ستكون ضرورية فيما لو تمكنا من تكوين القناعة بكميات البضاعة الفعلية ، برأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة و حقيقية عن المركز المالي للشركة كما هو في 2004/12/31 و نتيجة عملياتها و تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبية الدولية.

التاريخ : 2005/1/31 المحافظ

.....

العنوان التوقيع .....

المصدر : غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 129

III- نموذج التقرير السلبي :

شكل (1-4):نموذج تقرير محافظ الحسابات السلبي

إلى (الجهة ذات العلاقة)

الفقرة التمهيدي :

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة للشركة الحرية كما هي في 2004/12/31 وقائمة الدخل و التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، و أن هذه البيانات هي من مسؤولية إدارة الشركة ، و أن مسؤوليتنا تتمثل في إبداء الرأي في هذه القوائم المالية التي قمنا بتدقيقها.

فقرة النطاق :

وفقا لما تم مناقشته في الملاحظة رقم 5 المرفقة للبيانات المالية ، فأن الشركة لم تقم باحتساب استهلاك في البيانات المالية ، و الذي في رأينا أن هذه السياسية لا تتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبين حيث أن مخصص الاستهلاك للسنة المنتهية في 2004/12/31 يجب أن يكون 8000 دينار محسوبا على أساس طريقة القسط الثابت للاستهلاك باستخدام معدل 8% للمباني و 15% للمعدات سنويا ، و في رأينا فأنه يجب تخفيض الأصول الثابتة بقيمة الاستهلاك المتراكم و الذي يبلغ 6200 دينار و أن الخسارة السنوية و الخسارة المتراكمة يجب أن يزيد بمبلغ 10000 دينار و 46000 دينار على التوالي.

في رأينا و بسبب تأثير الأمر المشار إليه الفقرة السابقة على البيانات المالية ، فأن البيانات المالية لا تعبر بصورة حقيقية و عادلة عن المركز المالي للشركة كما هو في 2004/12/31 و نتيجة نشاطها و تدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

التاريخ : 2005/1/31 المحافظ

العنوان: ....

التوقيع .....

المصدر : غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 130

IV- نموذج امتناع عن إبداء الرأي :

الشكل(1-5):يوضح نموذج امتناع عن إبداء الرأي

تقرير محافظ الحسابات

إلى (الجهة ذات العلاقة)

الفترة التمهيدية :

لقد تم تعيينا لتدقيق الميزانية المرفقة للشركة الوحدة كما في 2004/12/31 و بيان الدخل و التدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ ، أن هذه البيانات المالية هي مسؤولية إدارة الشركة (تحذف الجملة التي تبين مسؤولية المحافظ).

فقرة النطاق :

إما تحذف أو تعدل وفقا للظروف.

فقرة إيضاحية :

لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلي لكافة البضاعة و لم نتمكن من تأييد الحسابات تحت التحصيل بسبب القيود التي فرضت من قبل إدارة الشركة على نطاق عملنا.

فقرة حجب الرأي :

نظرا لأهمية الأمر السابق فأننا لا نستطيع إبداء الرأي في البيانات المالية.

التاريخ 2004/12/31 المحافظ .....

العنوان ..... التوقيع .....

المصدر : غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 131

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من الإستنتاجات ، إذ إتضح لنا تطور الواقع الإقتصادي والتغييرات التي مست الشركات جراء الإنفصال التام بين الملاك والإدارة خلق توازي بينه و بين تطور التدقيق، لما يشمله التدقيق من تأكيدات وما يتسم به محافظ الحسابات من إستقلالية وإحتراف مهني للإدلاء برأي فني محايد موضوعي حول مدى إحترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية أو نتائج الشركة، والتي تلبي حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية.

لهذا قامت الجزائر في سياق تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة، بضبط مهنة محافظة الحسابات وتحويلها من خدمة صديقة إلى مهمة للحفاظ على المصلحة العامة من خلال القانون 10-01.

يمر رأي محافظ الحسابات الذي يعكسه تقريره عبر مراحل أساسية تضمن السير الحسن لمهمه وتسمح بإختصار عاملي الوقت والجهد وتهدف إلى تحصيل أكبر فعالية ، من تخطيط لعملية التدقيق ، تقييم نظام رقابتها ودعمها في منع وقوع الخطأ و اكتشاف الغش ، والبحث عن أدلة إثبات تدعم الرأي النهائي الذي يصدر من طرفه.

تمهيد

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي من قبل العديد من المؤسسات حول العالم رغم أنها تتشابه بين البلد و آخر، إلا أن هناك فروقا تسبب فيها أطراف اجتماعية و اقتصادية و قانونية مختلقة. التي بدورها تؤثر على القوائم المالية إلا أن حاجة المستخدمين لهذه القوائم المالية و الاهتمام الكبير الذي حضيت به بسبب انتشار المؤسسات المساهمة أصبح لهذه القوائم ضرورة ملحة للتأكد من طريقة عمل هذه المؤسسات و مدى محافظتها على أموال المساهمين.

إذ أصبحت كلجنة معايير دولية ملزمة بتضييق هذه الفروقات من خلال سعي لتوافق التشريعات و معايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد و عرض القوائم المالية، و يعتقد أن مزيد من التوافق يمكن أن يحقق بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية لما تحتويه من معلومات التي تقيس المركز المالي للشركة و أداءها المالي و تدفقات النقدية و بالتالي صنع القرارات الاقتصادية المفيدة.

قد نجد أحيانا مؤسسات تحقق أرباح كبيرة لكنها لا تستطيع توليد تدفقات نقدية موجه من عماليتها أو لا يتناسب التدقيق النقدي مع الأرباح المحققة خلال قنوات كثرة في السنة وينتج ذلك بسبب الاختلاف توقيف الإيرادات والمحروقات والذي قد لا يتواكب دائما مع التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، لهذا فإنه من الضروري أن تقوم الشركة بإدارة نقدية بحرص و عناية بالمعلومات الواردة في جدول سيولة الحرفية بالإضافة إلى قائمة الدخل و الميزانية، إلا أن جل هذه القوائم و تحديدا جدول سيولة الجزئية بعدها الإدارة الشركة التي تشكل طرف القائم بكل السياسة.

وعليه سوف يتم في هذا الفصل الإطار النظري لجدول سيولة الخزينة من خلال ثلاث مباحث حيث نتناول في:
المبحث الأول :عموميات حول القوائم المالية.
المبحث الثاني: جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي
المبحث الثالث: تأكيدات محافظ الحسابات تجاه النقدية

المبحث الأول : عموميات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من بين أسياسات الإفصاح و الإبلاغ المالي سواء للمستخدمين الداخلين أو الخارجين المتعلقة بالفترة التي عدت و أصدرت فيها ، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء مفهوم للقوائم المالية و كذا أهدافها، أهميتها و مستخدميها مرورا باعتبارات إعداد القوائم المالية في معيار المحاسبي الدولي(IAG1) ، لنصل إلى العناصر المكونة للقوائم المالية و ما تحتويه من حيث (SCF).

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

تعريف (1): هي نتاج النشاط المعلوماتي في الشركة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية ، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات الشركة و حقوق ملكيتها. والقوائم المالية هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية الماسة التي ظهرت لممارسة مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين من أجل ترشيد عملية اتخاذ القارات التي تتعلق بهم. [1]

تعريف(2): كما عرفت القوائم المالية بأنها" مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية الغير قابلة للفصل فيما بينها تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء المالي وكذا التدقيق النقدي للشركة عند إقفال الحسابات[2].

تعريف (3): هي عرض هيكلي للمركز المالي للشركة و العمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للشركة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي:

1) موجودات الشركة.
2) مطلوبات الشركة.
3) حقوق المساهمين.
4) دخل و مصروفات الشركة بما في ذلك الأرباح والخسائر.

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRS$_s$ & IAS$_s$** ، إثراء للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، 2008 ،الطبعة الاولى ، ص 93.

[2] فري مان غرب ، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم الإدماج** ، رسالة ماجستير ، تخصص فحص محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، بسكرة ، 2013/2012 ، ص23.

5) التدفقات النقدية. [1]

تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وبشكل خاص توقيت توليد النقد والنقد العادل والتأكد من ذلك.

عبر ما سبق من التعاريف الثلاث نستطيع أن نستنتج تعريفا شاملا للقوائم المالية :

القوائم المالية عبارة عن إعادة عرض مالي منظم للموقف المالي والعمليات المالية التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تهدف البانيات المالية إلى توفير المعلومات حول: [2]

1) المركز المالي للشركة.
2) الأداء المالي للشركة.
3) التغيرات في الوضع المالي للشركة.

وهذه المعلومات تفيد المستخدمين المختلفين في اتخاذ قراراتهم، وفيما يلي شرح لكل هدف من هذه الأهداف:

I- المركز المالي للشركة:

يتأثر المركز المالي للشركة بأربعة عوامل:

1. **الموارد التي تسيطر عليها الشركة:** إن المعلومات حول الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الشركة و قدرتها السابقة على تطوير تلك الموارد هي معلومات مفيدة في التنبؤ بمقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.
2. **البنية المالية الشركة:** إن المعلومات حول البنية المالية للشركة مفيدة في:
   - التنبؤ بحاجات الاقتراض في المستقبل.
   - قدرة الشركة على زيادة التمويل.

[1] قصابي الياس، رحاحلية بلال، **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، الملتقى الوطني الثاني حول معايير المحاسبة الدولية، جامعة سوق أهراس ، ص 2.

[2] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني ، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية – معايير إعداد التقارير المالية الدولية – الجزء الأول : عرض البيانات المالية** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان – الأردن، 2012 ،الطبعة الاولى ، ص ص 72 – 74.

بالإضافة إلى كيفية مساهمة الأرباح و التدفقات النقدية بذلك بما فيه منفعة للشركة.

3. **السيولة و القدرة على الوفاء بالالتزامات :** إن المعلومات حول السيولة وقدرة الشركة على إيفاء بالتزاماتها مفيدة في التنبؤ بقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية في ميعادها، وتشير السيولة إلى:
   - توفر النقد في المستقبل القريب.
   - القدرة على سداد الالتزامات على المدى الأطول.
4. **قدرة الشركة على التكيف:** أي قدرة الشركة على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل بها مثل:
   - وجود المرونة المالية للتجاوب مع المخاطر التي تعرض الشركة للفشل.[1]
   - تغير البيئة الاقتصادية.
   - تغير البيئة القانونية.
   - الظروف الطارئة...الخ.

II- الأداء المالي للشركة:

أي تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من المحتمل أن تسيطر عليها الشركة مستقبلا والتنبؤ بقدرة الشركة على توليد تدفقات النقدية من الموارد الموجودة حاليا، وتشكيل حكم حول فعالية الشركة في استخدام موارد إضافية.

III- التغيرات في الوضع المالي للشركة :

وهي مفيدة في تقييم النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة، ومن الأمثلة على ذلك:

- قائمة الدخل تسير إلى الأداء المالي.
- الميزانية تظهر الوضع المالي.
- قائمة التدفقات النقدية توضح كيفية توليد واستخدام النقدية.
- الإيضاحات والجداول المرفقة تقدم معلومات إضافية حول الشركة.
- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي.[2]

[1] غرة الارهر ،" عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية "، الملتقى وطني الثاني حول عرض القوائم المالية وفق المعايير الدولية، جامعة سوق أهراس، الجزائر. ص7

[2] بن عيشي بشير ، بن عيشي عمار: **" معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر"**، الملتقى وطني بسوق أهراس - الجزائر.ص 16

الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية

I- مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة:

وهم مستخدمو القوائم المالية المستثمرون الحاليين والمرتقبين والموظفين والمقرضون، والموردين والدائنين التجاريين الآخرون، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي:

1. **المستثمرون:**

إن مقدمي رأس مال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم و العائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعنيهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع. كما أن المساهمين معتمون بالمعلومات التي تعنيهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح

2. **الموظفون:**

الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل. كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على دفع مكافأتهم و تعويضاتهم، منافع التعاقد وتوفير فرص العمل.

3. **المقرضون:**

يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4. **الموردون و الدائنون التجاريون الآخرون :**

الموردون والدائنون التجاريون الآخرون المهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالشركة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار الشركة كعميل رئيس لهم.

5. **العملاء:**

وهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.

6. الحكومات ووكالاتها (ومؤسساتها):

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع المواد، وبالتالي نشاطات المؤسسات. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسات، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7. **الجمهور:**

تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة ، على سبيل المثال قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي يطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع الموردين المحليين.

ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في إنماء الشركة و تنوع أنشطتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة حاجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال للشركة، فهل سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد و عرض القوائم المالية للشركة، و الإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط، واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي حاجاتها، إن التقارير حول المعلومات هي على كل حال خارج نطاق هذا الإطار، وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز، والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة.[1]

II- مستخدمين ذوي مصلحة غير مباشرة:

وهي الأطراف التي لا ترتبط بشكل مباشر مع الشركة و قد تحتاج للمعلومات المحاسبية لخدمة بعض الأطراف ذات المصلحة المباشرة في الشركة و من الأمثلة على هذه الأطراف:

1. **المحللين الماليين:**

وهم الأفراد أو المؤسسات الاستشارية التي تسعى لإجراء التحليلات المالية اللازمة لتقييم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بالشركة وتقديم النصائح للزبائن في ضوء ذلك.

[1] طارق عبد العال حماد ، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقاريير المالية الدولية الحديثة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية- مصر، 2006 ، ص ص 85 - 86.

2. **ممثلو المجتمع المدني** :لتقييم قدرة الشركة في الاستمرار في تقديم الوظائف للمجتمع واستخدم موارد المجتمع وعمل التحسينات البيئية.

3. **المنافسون:**

لتقييم التهديد المشكل من الشركة المنافسة على القيمة السوقية للسهم وربحية منشأتهم.

4. **البورصات و أسواق المال:**

تسعى اللجان المشرفة على البورصات وأسواق المال إلى وضع بعض الضوابط والمعايير التي تضمن شفافية المعلومات المحاسبية، وتلزم البورصات المؤسسات المصدرة لهذه القوائم على الالتزام ببعض معايير الإفصاح في محاولة منها لتحفيز عمليات الاستثمار وتداول الأوراق المالية في أسواقها.

5. **جهات الأخرى:**

وتعد هذه الجهات ومنها الأجهزة الرقابية الحكومية التي تحتاج المعلومات المحاسبية لمتابعات التي تقوم بها وزارة المالية أو الجهاز الرقابي المالي لأوضاع هذه المؤسسات كذلك الباحثون والمراكز العلمية والأكاديمية فيحتاجون لهذه المعلومات لاستخدامها في بحوثهم ودراساتهم الاقتصادية والعلمية.

في ضوء ماسبق يتضح أن مستخدمي المعلومات المحاسبية لديهم اختلافات في الهدف الذي يستخدمون فيه هذه المعلومات حيث تختلف الحاجة المعلومات ونوعيتها حسب الخيارات التي يواجها كل مستخدم لهذه المعلومات لذلك لابد من عرض أكبر كم ممكن من المعلومات الملائمة من أجل إرضاء أكبر قدر ممكن من المستخدمين و بالذات من لديهم قدرة محددة في الحصول على هذه المعلومات. [1]

الفرع الرابع: مسؤولية إعداد القوائم المالية :

تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة الشركة ذات العلاقة، حتى ولو قام بإعدادها المحاسب أو تم الاستعانة بالمدقق الخارجي لإعدادها، فذلك لا يعفي الإدارة من مسؤولياتها عن كافة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

وبذلك تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتقييم وظيفة الوصاية التي أسندها الملاك لإدارة بتسيير أعمال الشركة واستخدام موارد الشركة.

كما أكد النظام المالي الجزائري على تحميل المسؤولية على عاتق الإدارة حسب الفقرة 210-3 من الجريدة الرسمية و التي تنص بصريح العبارة كما يلي :

[1] ماهر موسى درغام ، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)** ، بحث لمتطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية ، غزة – فلسطين ، 2008 ،ص60.

تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة على المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان، يحد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة.

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم لكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي تقدم بها المستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان، عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه، الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة، اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء، معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية

تشمل القوائم المالية حسب النظام المالي الجزائري و الخاص بالكيانات الغير الصغيرة:

1) ميزانية.
2) جدول حسابات النتائج.
3) جدول سيولة الخزينة
4) جدول تغيرات الأموال خالصة.
5) قائمة منحنى تبين القواعد و الطرق الحاسبية المستعملة .
6) يوفر معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج.[1]

أما حسب المعايير الدولية (IAS) وتحديد المعيار الأول فقد حصرها أيضا في بيانات مالية ذات العرض العام وتتمثل في:

1) الميزانية.
2) قائمة الدخل.
3) قائمة التغيرات في حقوق المساهمة(أو الملكية).
4) قائمة التدفقات النقدية.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سابق .

5) الإيضاحات والافصاحات الأخرى و مواد التفسير التي تمثل جزءا مكملا للبيانات المالية، كما يمكن أن تمثل جداول وملاحق ومعلومات أخرى.

ولا يتضمن نطاق إطار إعداد وعرض البيانات المالية القوائم المالية ذات العرض الخاص مثل البيان الضريبي نطاق إطار إعداد وعرض البيانات المالية .[1]

نلاحظ أن هناك توافق كبير بين المعايير المحاسبية الدولية بين النظام المحاسبي الجزائري SCF في القوائم المالية والاختلاف الظاهر ما هو الاختلاف في التسمية فقط حيث قائمة الدخل نفسها، جدول النتائج قائمة التدفقات النقدية الدخل يسماها المشرع الجزائري جدول سيولة الخزينة أما مضمونها في القوائم هو نفسه.

الفرع الأول: المكونات المشتركة بين القوائم المالية

كل القوائم المالية لابد أن تكون معرفة بصورة واضحة إما في صلة هذه القوائم أو في الإيضاحات الخاصة بها و التي تظهر في المعلومات التالية: [2]

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدر القوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية ، حسابات مجمعة ، حسابات الإدماجية).
- تاريخ الإقفال.
- العملة المستعملة ومستوى التقرير.

كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها[3]

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط ودول المتواجدة فيها.
- الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وبالأخص اسم المجموعة المرتبطة بالوحدة.
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة

الفرع الثاني:عناصر القوائم المالية

أولا: الميزانية

I- تعريف الميزانية: وفقا للمعيار الدولي رقم 1: تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معدل الريشاني ، مرجع سابق ، ص ص 70 - 71.
[2] شناي عبد الكريم ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة مقدمة متطلبات نيل الماجستير التخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة – الجزائر، 2008م/2009م ، ص ص43 - 44.
[3] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ، ص 146.

معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للشركة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.[1]

ولقد اشترط ISA_1 أن تميز الميزانية بين الأصول والالتزامات المتداولة والغير متداولة، حيث أن هذا التصنيف يوفر معلومات مفيدة عن طريق تميز الأصول الخاصة باستمرار كرأس مال عامل من تلك المستعملة في العمليات طولية الأجل كما أن هذا التحليل يفيد في توضيح الأصول المتوقع تحققها وتمثل الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية أقل من عام.

II- :مزايا و معوقات المؤثرة على الميزانية :

- **المزايا:**

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم الشركة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:[2]

- بيان المركز المالي للشركة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للشركة من خلال مقارنة التزامات بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية الشركة لالتزاماتها.
- التعرف على مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.
- التعرف على مدى اعتماد الشركة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على تجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها.
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.
- بيان مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.

[1] عزة الأزهر، **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية** ، ملتقى الوطني الثاني حول عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، بسوق أهراس ،. ص 23.

[2] خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية IFRS$_s$ & IAS$_s$ 2007** ، إثراء للنشر والتوزيع الشارقة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 113.

- الوقوف على استمرارية الشركة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.
- معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.

- **المعوقات التي تؤثر على قدرة الميزانية في تمثيل الواقع المالي للشركة**

بالرغم من الفوائد العديدة لقائمة المركز المالي إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرتها في تمثيل الواقع المالي للشركة في وقت محدد ومن هذه محددات: [1]

- **التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية** : إن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي ذات موثوقية مرتفعة، لكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية، وبالتالي إن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي يولد احتياطيات سرية غير ظاهره، ويشار هنا إلى أن هناك توجها نحو محاسبة القيمة العادلة ، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم(39) تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة كما تطلب المعيار المحاسبة رقم (40) قياس الممتلكات الاستثمارية كالعقارات بالقيمة السوقية العادلة.
- **التقديرات والحكم الشخصي:** حيث تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي ومن الأمثلة على ذلك، تقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في قائمة المركز المالي.
- **عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من البنود ذات القيمة المالية للشركة والتي يصعب قياسها بموضوعية:** حيث لا تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود والتي تمثل أصولا تولد منافع مستقبلية للشركة نظرا لصعوبة قياس قيم هده الأصول بموضوعية وبشكل موثوق، ومن الأمثلة

الهامة على دلك قياس قيمة الموارد البشرية والتي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية والتي تعتمد أساسا على مهارات العنصر البشري وكذلك الحال فان العديد من الأصول غير الملموسة لا تظهر في قائمة المركز المالي لصعوبات في عملية القياس مثل السمعة ، والتفوق في الأبحاث، والشهرة المولدة داخليا.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق ، ص31.

ثانيا : قائمة الدخل

I- تعريفها :

تعتبر قائمة الدخل مكون رئيسي في التقارير المالية الدورية للشركة ؛ فهي تعبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للشركة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير والتي غالباً ما تكون سنة كاملة. فلذلك تستخدم الإدارة قائمة الدخل كمقياس لفاعليتها وكفاءتها في مزج عوامل الإنتاج في صور سلع وخدمات تخلقها وتبيعها والمعلومات التي توفرها قائمة الدخل والتي ترتبط بالبنود الفردية للدخل والنفقات تسهل عملية التحليل المالي خاصة تلك المؤشرات المرتبطة بربحية الشركة، علاوة على ذلك فإن قائمة الدخل توفر معلومات وثيقة الصلة من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.[1]

II- ميزات قائمة الدخل :[2]

تحقق قائمة الدخل الميزات و الخصائص التالية :

1. التعرف على نتيجة الأعمال الشركة من ربح أو خسارة.
2. التمييز بين صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات الغير المستمرة.
3. التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
4. معرفة ربحية السهم وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يرتكز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية.
5. معرفة إمكانية توزيع الأرباح للملاك.
6. تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم.
7. التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
8. التعرف على نشاطات الشركة و تركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها.
9. معرفة فيما إذا تم إعداد قائمة الدخل بناء على استمرارية الشركة أو بناء على تصفيتها.
10. احتساب بعض النسب المالية نسب الربحية.

III-المعلومات التي تقدر في صلب قائمة الدخل:

لقد حث المعيار الدولي رقم وتحديدا في الفقرة 75 على المعلومات التي تقدر في صلب قائمة الدخل وتتمثل في:

1. الإيراد.

[1] بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، مرجع سابق ، ص7.
[2] لخضر علاوي، **نظام المحاسبية المالية سير الحسابات وتطبيقاتها**، les page bleues intrnational، الجزائر، 2011،ص152

2. نتائج الأنشطة التشغيلية.
3. تكاليف التمويل.
4. حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
5. المصروف الضريبي.
6. الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.
7. البنود الغير العادية.
8. حصة الأقلية.
9. صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للشركة.[1]

ثالثا : قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

I- تعريفها :

تعكس قائمة التغيرات في حقوق الملكية المعلومات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في صافي الأصول (الثروة) حيث تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث تتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية لذلك يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المختلفة.[2]

يجب على الشركة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمةً تظهر ما يلي:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).
- إضافة إلى ذلك يجب على الشركة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

[1] المعيار المحاسبي الدولي الأول(المعدل في عام 1997)
[2] ماهر موسى درغام ، مرجع سابق ، ص53.

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية. والحركات خلال الفترة.
- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.[1]

رابعا : جدول سيولة الخزينة

I- تعريف جدول سيولة الخزينة والمصطلحات المرتبطة بها:

هناك عدة تعريفات للجدول سيولة الخزينة نذكر منها:

- هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التدفقات النقدية التي حصلت في الشركة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.
- هي قائمة تعرض المتحصلات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقديةٌ من ثلاث أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لشركة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توافق رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها.
- هي قائمة سنوية تعد وفق أساس النقدي وخلاصتها إظهار التغير في النقود وما يعٌادلها بين أول مدة وآخرها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التدفقات النقدية هي قائمة تعد وفق الأساس النقدية وتقوم بعرض معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من ثلاث أنشطة تتمثل في أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل عن فترة زمنية معينة. و سنقوم بالتطرق إليها بالتفاصيل أكثر خلال المبحث القادم .

خامسا : الملاحق و الإيضاحات

تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية و معلومات أخرى الصبغة المقارنة في شكل سردي وصفي رقمي[2].

على سبيل المثال، يمكن أن تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل، ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات حول الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على الشركة، وأية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية العمومية (مثل احتياطيات المعادن)، ويمكن أن

[1] المعيار المحاسبي الدولي الأول (المعدل في عام 1997)

[2] لخضر علاوي،**نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقها**، les pages Bleues international،الجزائر ،2011،ص150

توفر على شكل معلومات إضافية كذلك معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير على الشركة نتيجة تغير السعر.[1]

ويمكن عرض هذه الإيضاحات و الملاحظات كما يلي :

1. التفسيرات بين الأقواس: مثل قرض السندات (القيمة الاسمية للسند 50 دينار، بفائدة9%)، أو وحدة القياس للقوائم المالية (بالألف دينار).
2. الملاحظات الهامشية: بيان نوعية الاستثمارات قصيرة الأجل بأنها معدة للمتاجر أو متاحة للبيع.
3. الجداول الإضافية: مثل جدول الممتلكات، المؤسسات والمعدات والذي يبين تكاليفها التاريخية و نسب امتلاكها ومجمعات ممتلكاتها وقيمها الدفترية، وكذلك جدول يوضح تحليل للمصروفات العمومية والإدارية.
4. الحسابات المرهونة ذات الطبيعة المتعارضة: مثل الحسابات المدنية المرهونة لبنك على ذمة قرض منه.
5. حسابات التقييم: مثل حساب الأصل غير المتداول ومجمع امتلاكه كحساب مقابل.
6. السياسات المحاسبية: حيث يكون عرض كافة الأسس والسياسات والقواعد التي تمت المعالجات المحاسبية والتي كذلك أعدت على أساس القوائم المالية، وتعتبر السياسات المحاسبية هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها، وهذه السياسات مثل: أسلوب الامتلاك، وأسلوب تقدير تكلفة البضاعة، وأسلوب تقدير الاستثمارات المالية.[2]

المطلب الثالث : الخصائص النوعية للبيانات المالية

الفرع الأول :أساس الاستحقاق

أي الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس عند قبض أو دفع النقدية أو ما يعادلها، ويجري قيد العمليات المالية في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها، ففي عملية شراء أو بيع بضائع تسجل العملية بالحسابات عندما:

- تحدث و ليس عندما تستلم أو تدفع النقدية.
- تحويل منافع و مخاطر عملية فعملية شراء إلى الشاري عند التوريد أي في نقطة انتقال الملكية من البائع إلى الشاري.[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ، ص 90.

[2] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ، ص143 .

[3] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني ، مرجع سابق ، ص 75

الفرع الثاني :الملائمة

إن الشيء المميز لهذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، والمعلومات المحاسبية الملائمة هتي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في القرار، وذلك بمساعدة المستخدمين على تشكيل تنبؤات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، وبالنسبة للمعلومات فإنها قد توجد فرقا في القرارات عن طريق تحسين القدرات الخاصة بمتخذي القرارات في التنبؤ أو عن طريق تقديم تغذية عكسية عن التوقعات الأولية وتوفر المعلومات القدرة على القيام بكلى العمليتين وذلك لأن معرفة نتائج الأعمال سوف تحسن من قرارات متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية المشابهة، وأنه بدون معرفة الماضي فإن أساس التنبؤ سوف يفتقد أحد عناصره الهامة، كما أنه بدون بالمتقبل فإن معرفة الماضي سوف تكون عقيمة.

الفرع الثالث : التوقيت المناسب: ويقصد بذلك أن المعلومات المحاسبية يتم توفيرها في الوقت المطلوب فيه الوصول إلى قرار، و حالة عدم توافر المعلومات عند الحاجة إليها أو عندما تتوافر لفترة طويلة لا تكون هناك حاجة إلى استخدامها، فإنها حينئذ تفقد الملائمة.

الفرع الرابع : الموثوقية:

إن الثقة في مقياس معين تعتمد على أنها يعبر بصدق عن شيء معين، والثقة ليست مقياسا محددا مثل الأبيض والأسود ولكنها تمثل مدى معينا ، وتعتمد الثقة على المدى الذي يمكن به التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس، كما ترتبط الثقة بحيادية المعلومات.

ويرتبط بالثقة أيضا خاصية القدرة على التحقق، أي إتباع أساليب وطرق قياس التي يكون عليها الإجماع في الرأي، وبشكل يمكن معه الوصول إلى نفس النتائج إذا تم القياس من خلال أشخاص مستقلين باستخدام نفس طرق القياس، وبالنسبة لصدق التعبير فإنه يرجع إلى التماثل أو الاتفاق بين الأرقام المحاسبية والموارد أو الأحداث التي تم التعبير عنها.

الحياد وعدم التحيز ويقصد بذلك أن الاهتمام الأساسي يجب أن يركز على الملائمة والموثوقية في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وأن يبتعد عن التحيز والتأثير على متخذي القرارات في اتجاه معين أو محاولة الوصول إلى نتيجة محددة سلفا، وبالنسبة لأهداف التقارير المالية فإنها توفر معلومات متنوعة وكثيرة للمستخدمين الذين يكون لديهم اهتمامات متنوعة ولن يكون من المتوقع لنتيجة محددة أن تناسب كل الاهتمامات.

الفرع الخامس :القابلية للمقارنة و التماثل

تكتسب المعلومات الخاصة بشركة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها مع المعلومات المماثلة عن المؤسسات الأخرى، وبالمعلومات المماثلة لنفس الشركة عن فترات سابقة. المقارنة بين المؤسسات والتماثل في تطبيق الطرق عبر الزمن تزيد من القيمة المعلوماتية للمقارنات الخاصة بالفرص الاقتصادية المناسبة أو الأداء وتعتمد أهمية المعلومات على قدرة المستخدم على إرجاعها إلى أساليب وطرق مميزة.

الفرع السادس :الأهمية النسبية

الأهمية النسبية مفهوم شامل يتعلق بالخصائص النوعية خاصة الملائمة والموثوقية، إن قرار عدم الإفصاح عن المعلومات معينة يمكن أن يكون مقبولا في حالة إذا ما كان المستثمرون في غير حاجة إليه أو لأن قيمة هذا البند صغيرة جدا بحيث لا تؤثر على القرار، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة لأهمية النسبية يمكن أخذها في الاعتبار في كل حالة، ولكن الأمر يدخل في التقدير الشخصي.

الفرع السابع :التكاليف و المنافع

إن كل مستخدم للمعلومات المحاسبية سوف يدرك القيمة النسبية المرتبطة بكل خاصية من خصائص تبذل جهودا كبيرة من أجل تلبية حاجات المجتمع ككل وذلك عند نشرها لمعيار قد يضحي بأحد الخصائص من أجل توفير خاصية أخرى، كما يجب عليها كذلك أن تأخذ في الاعتبار حسابات التكاليف والمنافع، وعلاوة على ذلك فإن من الصعب أن نذكر أي شيء دقيق عن التطابق بينهما وهناك تكاليف لاستخدام المعلومات وأيضا لتقديمها، وكذلك هناك منافع تنتج من تقديم المعلومات المالية لمن يقومون بإعدادها وأيضا من يستخدمون هذه المعلومات.[1]

الفرع الثامن :الاستمرارية:

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن الشركة مستمرة و ستبقى عاملة في المستقبل المنظور وعليه يفترض أنه ليس للشركة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها يشكل هام، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

[1] طارق عبد العال حماد ، سمير محمد الشاهد ، **قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، اتحاد المصارف العربية ، 2000م ، بيروت - لبنان ، ص ص75 - 82.

الفرع التاسع : القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

الفرع العاشر : التمثيل الصادق

إن غالبية المعلومات المالية عرضة إلي بعض المخاطر من كونها لا ترقى إلى التمثيل الصادق الذي يفهم أن تصوره، وهذا ليس عائدا إلى التحيز فيها ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو تصميم واستخدام وسائل قياس و عرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث في حالات محددة.

تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة إن الشركة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية، فعلى سبيل المثال رغم أن غالبية المؤسسات تكون شهرة عبر الزمن، إلا انه من الصعب التعرف على هذه الشهرة و قياسها بموثوقية ، إلا انه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها و قياسها.

الفرع الحادي عشر :الحيطة و الحذر:

لابد من أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للمصنع والمعدات وعدد مطالبات الكفالات التي يمكن أن تحدث ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها و مدى تأثيرها و من خلال ممارسة الحيطة و الحذر تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول و الدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. إن ممارسة الحيطة والحذر لا تعنى مثلا خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة لالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تمتلك خاصية الموثوقية.[1]

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ص 91 - 96 .

المبحث الثاني : جدول السيولة الخزينة وفق SCF

نتج عن إنتقال المحاسبة في الجزائر من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي العديد من التغيرات التي مست المحاسبة الجزائري لمدادها توافق مع معايير المحاسبة الدولية، ومن بين هذه التغيرات الخروج بجدول سيولة الخزينة وضمه مع الكشوفات المالية الأخرى التي يفرض عرضها من قبل الشركات.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى عرض تفصيلي لجدول سيولة الخزينة.

المطلب الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة

الفرع الأول: تعريف جدول سيولة الخزينة

لقد عرفها كل من نصر الدين نذير وعمار بوشناف في مداخلتهما: جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية الشركة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.

ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الشركة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام السيولة المتاحة لدى الشركة.

وعرفها أيضا صلاح عطية بأنها قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار وتمويل على التدفقات النقدية بالصندوق خلال فترة زمنية محددة وتعرض هذه القائمة معلومات إضافية لبيان مصادر الأموال (التدفقات الداخلة) واستخدامات الأموال(التدفقات الخارجية) خلال الفترة التي تعد عنها التقارير المحاسبية للصندوق بما يسمح لها بالإجابة عن الأسئلة التالية التي لا تجيب عليها قائمتي الدخل والمركز المالي.

- كيف تم التصرف في الأرباح.
- كيف تم تمويل التوسعات.
- كيف تم سداد الالتزامات طويلة الأجل.[1]

الفرع الثاني : ظهور جدول سيولة الخزينة في الجزائر

من خلال الإصلاحات الجذرية التي قامت بها الجزائر على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975 والتي تهدف إلى خلق نظام مرن يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة ويعمل على تحقيق توافق بين الممارسات

[1] أحمد صلاح عطية ، **مشاكل المراجعة في أسواق الأموال** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 – 2003 ، ص ص 96 - 97

المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبة الدولية عبر تكيف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية.

وتجلت هذه الإصلاحات في الخروج بالنظام مالي محاسبي في نوفمبر 2007 الذي دخل حين التطبيق في الفاتح من جانفي 2010 والتي فرض على المؤسسات تقديم خمسة كشوف مالية من بينها ظهور جدول سيولة الخزينة .

الفرع الثالث : مزايا جدول سيولة الخزينة

يحقق لنا جدول سيولة الخزينة الميزانيات التالية:[1]

1. معرفة المركز النقدي للشركة.
2. بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
3. الوقوف على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المحققة من النشاطات التشغيلية.
4. تقييم قدرة الشركة على توليد نقدية في المستقبل ومعرفة درجة عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات.
5. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها.
6. التعرف على النقدية و النقدية المعادلة المفيدة والمتاحة للاستخدام في الشركة.
7. مقارنة المراكز النقدية وفقا لجدول سيولة الخزينة بين الشركة المختلطة وفي الشركة دائنها بين الفترات المالية المختلفة.
8. التعرف على سياسة الشركة فيما يتعلق بالأصول غير المداولة واستبدالها، وكذلك سياسات الشركة النقدية المختلطة فيما يتعلق بأسهم الخزينة والقروض...
9. يستخدم جدول سيولة الخزينة كأداة لتدعيم الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية وتضيق فحص الموجود في قائمة الدخل والميزانية أي تساعد في تقييم جودة و نوعية ربحية المشروع وموفق السيولة ، فهي تستخدم للدلالة على صدق الأرباح المعلقة في قائمة الدخل.[2]
10. تشجع على إمكانية مقارنة الأداء التشغيلي للمؤسسات مختلفة لأنها تستعد آثار الاعتماد على معالجات محاسبة مختلفة لنفس الحدث أو المعاملة.[3] وسبب ذلك أو تلك القائمة (جدول) تتحاشى التخصيص التعسفي أو الحكمي الذي يعتبر صفة لازمة في أساس الاستحقاق المحاسبي.[4]

---

[1] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ، ص ص 129- 130.

[2] سمير محمد شاهد ، طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 243.

[3] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق، ص 318

[4] عبد الوهاب نصر علي ، **القياس و الإفصاح المحاسبي وفقا معايير المحاسبة الضريبية و الدولية** ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، 2007 ، ص 183.

الفرع الرابع : الفرق بين جدول سيولة الخزينة و قائمة الدخل

تقيس قائمة الدخل مدى قدرة الشركة على توليد أرباح في فترة محددة من طريق مقابلة إيرادات الشركة خلال فترة زمنية معينة بالمصروفات المرتبطة بهذه الإيرادات خلال نفس الفترة ويتم إعدادها وفق أساس الاستحقاق.[1]

أما جدول سيولة الخزينة فإنها تبين مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المادية.[2] أي مقبوضات و مدفوعات الشركة خلال نفس الفترة التي تعد قائمة الدخل ويتم إعدادها وفق أساس النقدي بمعنى أنه إذا تحققت إيرادات خلال فترة معينة ولكن يتم استيفائها فإنها لا تعتبر مقبوضات عن الفترة وبالمثل إذا كانت هناك مصروفات، بل يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها و المصروفات عند استنفاذها أو حدوثها.[3]

شكل (2-1): التحول من أساس الاستحقاق إلى أساس النقدي

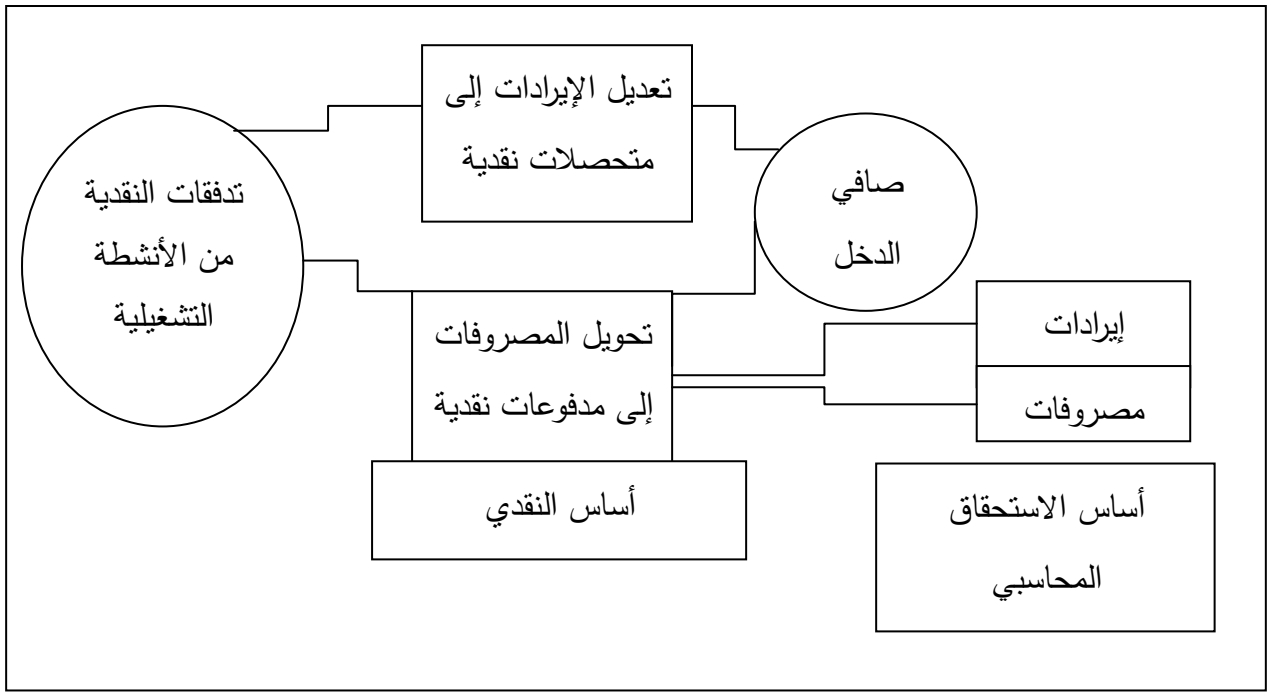

المصدر : طارق عبد العال حماد ، **دليل المحاسبة الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** ،مرجع سابق ، ص 271

[1] معمر الطيب ابتسام ، مذكر ماجستير ، تخصص محاسبة و تدقيق ، **اعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الدولية**. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية ، جامعة سعد ، حلب – االبليدة ، الجزائر ، فيفري 2012 ، ص 72.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادرة 25 مارس 2009 ، ص 26.

[3] طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة – الجزء الثاني – عرض القوائم المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية – مصر ، 2003/2002 ، ص 146.

المطلب الثاني : أسس تبويب جدول سيولة الخزينة

لقد أجمع واتفق كل من المشرع الجزائري ومعيار المحاسبة الدولية رقم (7) ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أنه يتم تبويب أنشطة الشركة إلى ثلاث فئات رئيسية وتتمثل في الأنشطة التشغيل أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

الفرع الأول : الأنشطة التشغيلية

تؤدي هذه الأنشطة إلى إيجاد الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط الرئيسي لمؤسسات الأعمال ولذلك فإن أنشطة التشغيل تؤثر على قائمة الدخل والتي يتم إعدادها وفقا لأساس الاستحقاق، بينما جدول سيولة الخزينة تفصح عن تأثيرها على النقدية، وبالنسبة للتدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل فإنها تتضمن المتحصلات النقدية من العملاء، بينما التدفقات النقدية الداخلة الأقل فتاتي من المتحصلات النقدية من العملاء، بينما التدفقات النقدية الداخلة الأقل فتأتي من المتحصلات النقدية من الفوائد والتوزيعات نتيجة الاستثمارات المالية، وتشمل التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التشغيل المدفوعات النقدية للموردين وللعمالة ومدفوعات الفوائد و الضرائب، ويعتبر التدفق النقدي الموجب وبمبلغ كبير والناتج من التشغيل علامة جيدة، وعلى المدى الطويل فإن التشغيل يجب أن يكون هو المصدر الأساسي للنقدية في الشركة.

ارتباط أنشطة التشغيل بالصفقات التي تؤدي إلى وجود صافي الدخل

تتطلب التدفقات النقدية من التشغيل تحليل كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل من بنود الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة المرتبطة بها.

الفرع الثاني : أنشطة الاستثمار

تعبر عن الزيادة أو النقص في الأصول طويلة الآجل المتاحة للشركة، أن شراء وبيع أصول المصنع مثل المباني أو الأراضي أو المعدات هو نشاط استثماري مثل الاستحواذ، شراء أو بيع الاستثمارات المالية في أسهم وسندات الشركات الأخرى.

ارتباط أنشطة الاستثمار بتحليل حسابات الأصول طويلة الآجل

تضع الاستثمارات في الأصول طويلة الآجل أساسا لعمليات التشغيل المستقبلة، فالشركة التي تقوم بالاستثمار آلات ومعدات تبدو في صورة أقوى من الشركة التي تبيع أصول المصنع، والسؤال لماذا ؟[1] يرجع ذلك إلى أن الشركة الأولى تزيد من طاقتها الإنتاجية وتزيد من مخزون المنافع المستقبلية بينما الشركة الثانية

[1] هيني قان جريونتج ، ترجمة طارق حماد ، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق** ، الدار الدولية الاستثمار الثقافي ، مصر ، 2006 ، ص 54

تقوم بتخفيض هذا المخزون، كما أنها قد تكون مجبرة على بيع الأصول توفير نقدية لسداد الالتزامات المطلوبة منها.

وهكذا فإن أنشطة الاستثمار نتأثر بحسابات غير المتداولة مثل إصدار وتحصيل القروض أو الاستثمار في حقوق ملكية المؤسسات الأخرى، وشراء وبيع الأصول الثابتة مثل العقارات والأراضي والمعدات وغير ذلك من الأصول الإنتاجية طويلة الآجل.

الفرع الثالث : أنشطة التمويل

تحصل الشركة على النقدية التي تحتاجها من المستثمرين و الدائنين لآجل بدء التشغيل و المحافظة على استمراره، ولذلك تشمل أنشطة التمويل إصدار الأسهم والحصول على القروض من خلال إصدار السندات أو أوراق الدفع غير التجارية، وشراء وبيع أسهم الخزانة وسداد توزيعات للمساهمين، وبالنسبة للمدفوعات إلى المقرضين فإنها تشمل أصل الدين فقط، أما فوائد القروض فإنها تدخل ضمن أنشطة التشغيل ويمكن أن توضح

ارتباط أنشطة التمويل بحسابات الخصوم طويلة الآجل و حسابات حقوق الملكية

أنشطة التمويل ما إذا كانت الشركة تقترض بكثافة أم لا ونلاحظ أن الاقتراض المتزايد قد أدى إلى فشل العديد من المؤسسات.

ترتبط أنشطة التمويل بالحصول على الموارد من الملاك (إصدار أسهم عادية) وما يتفرع عن ذلك من شراء وبيع أسهم الخزانة وسداد توزيعات الأرباح وكذلك الحصول على القروض وإصدار السندات وسدادها.

وهكذا يمكن تلخيص الأنشطة والبنود المتعلقة بها خلال ما يلي:

أنشطة التشغيل:

1. قائمة الدخل.
2. الأصول المتداولة فيما عدا النقدية.
3. الخصوم المتداولة.

أنشطة الاستثمار:

1. الأصول غير المتداولة (طويلة الأجل).

أنشطة التمويل:

1. الخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل).
2. حقوق الملكية.

جدول رقم(2-1)بيان تصنيف التدفقات النقدية على أساس طبيعة النشاط

التدفقات النقدية	تشغيل	استثمار	تمويل
الداخلة	➢ متحصلات من بيع البضاعة. ➢ متحصلات من أداء الخدمات. ➢ متحصلات من بيع أوراق مالية بغرض المتاجرة. ➢ تحصيل إيراد فوائد على القروض للغير. ➢ تحصيل كوبونات استثمارات في أسهم ➢ تحصيل تعويضات من شركة التأمين. ➢ استردادات ضرائب الدخل ما لم تكن خاصة بأنشطة الاستثمار أو التمويل. ➢ متحصلات نقدية لعقود محتفظ بها لأغراض المضاربة.	➢ متحصلات قروض و بيع الأدوات المالية المدينة. ➢ متحصلات من بيع أداوت حق ملكية لمنشآت أخرى. ➢ متحصلات عوائد الاستثمارات في حق الملكية لمنشآت أخرى ➢ متحصلات من بيع أصول ثابتة ملموسة و أصول غير ملموسة. ➢ مقبوضات من عقود آجلة و مقايضة و مستقبلية ز اختيارية .	➢ متحصلات من إصدار أسهم. ➢ متحصلات من إصدار سندات قصيرة أو طويلة الآجل. ➢ النقدية المقيدة للاستخدام في الأجل الطويل.
الخارجة	➢ المدفوعات للموردين. ➢ المدفوعات للعمال و الموظفين. ➢ ضرائب مسددة. ➢ سداد فوائد للغير. ➢ سداد فروض ، ديون ، ثمن أدوات مالية بغرض المتاجرة. ➢ سداد أقساط التأمين. ➢ سداد ضرائب الدخل. ➢ مقبوضات من عقود محتفظ بها لأغراض المضاربة.	➢ منح قروض للغير . ➢ سداد مقابل اقتناء أداوت مالية لمنشآت أخرى. ➢ سداد ثمن شراء أداوت حق ملكية في منشآت أخرى. ➢ سداد ثمن شراء آلات و معدات و أصول ثابتة أخرى. ➢ المدفوعات النقدية لشراء عقود أجلة و عقود مستقبلية وعقود خيارات و مقايضة.	➢ سداد التوزيعات على المساهمين. ➢ سداد ثمن شراء أسهم الخزينة . ➢ إعادة سداد أصل الدين (رد السندات و القروض). ➢ سداد مقابل تخفيض الالتزام المتعلق بالتأجير التمويلي.

المصدر : طارق عبد العال ،مرجع سابق ،ص ص186- 187

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة:

- الطريقة المباشرة.

- الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

الفرع الأول : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

و الجدول(2-2)يوضح جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

الجدول (2-2): **جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)**

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الحزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد19 ،مرجع سابق،ص35

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات :

1. **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال** (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات الشركة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل) وتحدد كما يلي :
   - التحصيلات المقبوضة من الزبائن.
   - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.
   - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
   - الضرائب عن النتائج المدفوعة .
2. **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية**

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

- **التحصيلات المقبوضة من الزبائن** وتحسب كما يلي: حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات – التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة(رصيد أخر مدة – رصيد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي: حساب (74) إعانات الاستغلال+ حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير+ حساب (758) المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري+ التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا.

- **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين** وتحسب كما يلي: حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب(401) المورد والمخزونات والخدمات – التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين – التغير في حساب(42) المستخدمون والحسابات الملحقة – التغير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر و تحدد على النحو الأتي : حساب(64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب (445) الدولة، الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

- **فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة** تتمثل في حساب(66) الأعباء المالية.
- **الضرائب على النتائج المدفوعة** وتحسب كمايلي : حساب(695) الضرائب على الارباح المبنية على نتائج الانشطة العادية – التغير في رصيد حساب (444) الدولة و الضرائب على النتائج.
- **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية** و تتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير العادية و حساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

3. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) وتحدد كما يلي :

– تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

- **تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية** وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية** وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- **الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال** وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

4. **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل**(أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)، وتحدد كما يلي:

- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.
- **الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.**
- + التحصيلات المتأتية من القروض.
- – تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي:

- **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم** تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أورأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال+التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.
- **الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها** وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة – الغير في حساب(106) الاحتياطات.
- **التحصيلات المتأتية من القروض** و تتمثل في التغير في حساب(16) الاقتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

- **تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة** وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في حساب(16) الاقتراضات والديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير(التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة .

الفرع الثاني : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من فبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة تم متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات الشركة لدورة معينة و ذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط إلى كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم ما يلي:

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

والجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة:

جدول(2-3): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) **الفترة من** ..... **إلى** .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) لـ:			
. الاهتلاكات و المؤونات			
. تغير الضرائب المؤجلة			
. تغير المخزونات			
. تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى			
. تغير الموردين و الديون الأخرى			
. نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر:الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد19 ،مرجع سابق،ص36

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات فشكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردون والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم.

1. **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال** وتتحدد كما يلي:

صافي نتيجة السنة المالية

\+ الاهتلاكات والمؤمنات.

- تغير الضرائب المؤجلة.
- تغير المخزونات.
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.
- تغير الموردين والديون الأخرى.
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي:

- **الاهتلاكات و المؤونات** وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات والمؤمنات وخسائر القيمة.
- **تغير الضرائب المؤجلة** وتتمثل في التغير في حساب (442) الدولة،الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.
- **تغير المخزونات** ويتمثل في تغير حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.

- **تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى** :ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة وحساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.
- تغير الموردين و الديون الأخرى ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون والحسابات الملحقة.
- **نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب:** ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة. **شكل (2-2):** الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة لجدول سيولة الخزينة

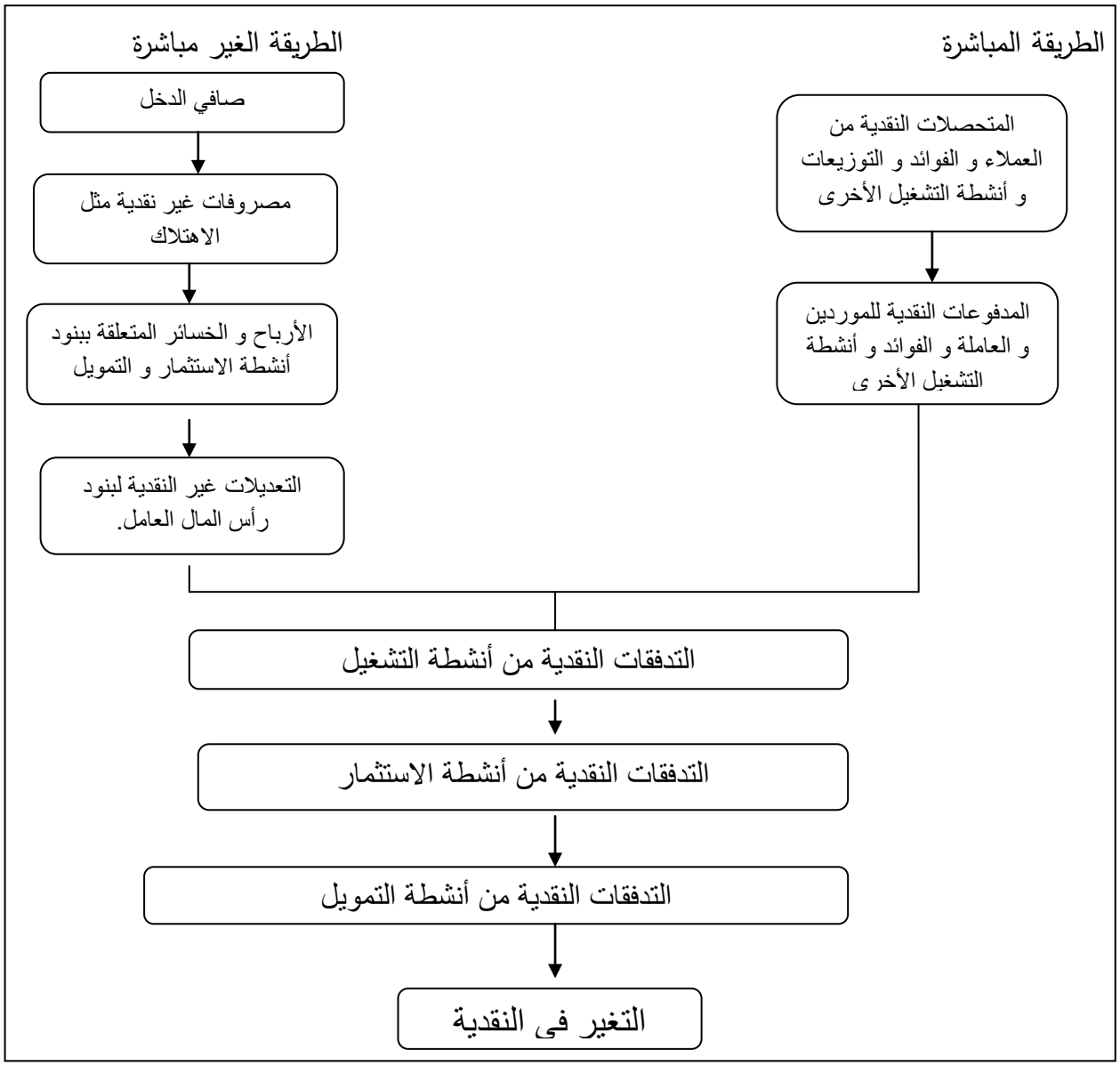

المصدر: : طارق عبد العال حماد ، **دليل المحاسبة الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** ،مرجع سابق ، ص 272

المطلب الرابع: إجراءات تحليل جدول سيولة الخزينة والنسب المالية المستخلصة منها

الفرع الأول: الاعتبارات الواجب اتخاذها لتحليل جدول سيولة الخزينة[1]

عند تحليل جدول سيولة الخزينة يتوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع، فمثلا المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة الأنشطة التشغيلية وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي تؤثر على النقد في الشركة بشكل فعلى ولا يتم إدراجها ضمن جدول سيولة الخزينة لأنها نشاطات غير نقدية مثل:

- إصدار الأسهم لشراء الأصول.
- إصدار السندات لشراء الأصول.
- استبدال الأصول الثابتة.
- تحويل السندات الى أسهم عادية.

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة (التدفقات النقدية الخارجية)، فمثلا إذا اتبعت الشركة طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فان ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح بالتالي سيترتب على الشركة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة، وهذا ينطبق على طرق الاهتلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة.

الفرع الثاني : النسب المالية المستخلصة من جدول سيولة الخزينة [2]

يمكن استخلاص من جدول سيولة الخزينة جملة من المؤشرات أو النسب المالية التي تساعد مستخدمي المعلومات المالية لاتخاذ قرارات رشيدة و من ثم معرفة الوضعية المثلى للشركة.

[1] معمر الطيب ابتسام ، مرجع سابق ، ص94.

[2] معمر الطيب ابتسام ، مرجع سابق ، ص ص98 – 99.

I- نسب تقييم جودة الأرباح الشركة :

تعبر هذه النسب عن جودة أرباح الشركة، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول سيولة الخزينة لتقيم جودة الأربح نذكر:

1. نسبة كفاية التدفقات التشغيلية :

تعبر هذه النسبة عن مقدرة الشركة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية احتياجات النقدية الرئيسية على وجه الخصوص سداد وشراء الأصول ودفع التوزيعات حيث:

نسبة كفاية التدفقات التشغيلية = التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات

حيث أن الاحتياجات النقدية الرئيسية تتمثل في:

- التدفقات النقدية الخارجة للنشاطات التشغيلية.
- مدفوعات أعلاء الديون.
- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

2. مؤشر النقدية التشغيلية :[1]

ويسمى أيضا بعائد التدفق النقدي، وتوضح هذه النسبة على مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي و تحديد كما يلي:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي النقدي التشغيلي / صافي الدخل

3. مؤشر التدفق (دليل) النشاط التشغيلي :

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة النشاطات التشغيلية في توليد الأرباح، وتحدد كما يلي:

مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق التشغيلي / ربح التشغيل قبل الفوائد و الضريبة

4. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي :

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وتحدد كما يلي:

العائد على الأصول من التدفق التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معيار المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص180

5. نسبة التدفق النقدي التشغيلي :

توضح مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية، وتحدد كما يلي :

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = جملة التدفقات من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

II- تقييم السيولة [1]

يعبر مقياس السيولة المالية قدرة الشركة على توفير مبالغ نقدية كافية لأغراض معينة كما يشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد التزاماتها، كما أن ضعف قوة السيولة مرتبط بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن للشركة أن تستعمله في توسيع نشاطها أو تسديد ديونها التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن للشركة أن تستعمله في توسيع نشاطها أو تسديد ديونها طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن الشركة تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول سيولة الخزينة نذكر:

1. نسبة التغطية النقدية :

تساعد هذه النسبة على الإجابة عن السؤال التالي: هل ما تجلبه الشركة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها مرتفعة، وذلك يدل على أن الشركة ليس لديها مشكلات في السيولة، وتحدد كما يلي:

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتدل هذه النسبة إذا كانت مرتفعة على وجود مشكلات لدى الشركة في دفع الفوائد المستحقة على الديون، وتفسر هذه النسبة ما إن كانت الشركة تستنفذ تدفقاتها النقدية من النشاطات التشغيلية في سداد فوائد القروض بدلا عن استثماراتها في التوسع في النشاطات، وتحدد كما يلي :

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

ويمكن قلب هذه النسبة لتبين مدى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون.

[1] عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، الرسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2008 الأردن ، ص 32

III- مقاييس سياسات التمويل:

من أهم النسب التي تستعمل لهذا الغرض نذكر:

1. نسبة التوزيعات النقدية:

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، وتحدد كما يلي:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2. نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة :

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية، وتحدد كما يلي:

نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

3. نسبة الإنفاق الرأسمالي:

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجي، وتستخدم هذه النسبة بالأخص فئتي المستثمرين و المقرضين بتوفير مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم، وتحدد كما يلي :

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم و السندات

بالإضافة إلى هذه النسب هناك نسب أخرى تشتق من جدول سيولة الخزينة والتي نذكر منها:

- المرونة المالية : تبينٌ قدرة الشركة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على التمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة.

معدل المرونة = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون الإجمالية

- التدفق النقدي الحر: وهو مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد النقدية التي يجب أن توفرها الشركة لاستمرار عمليات التشغيل عند مستواها المخطط ويجب أن تغطي هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية و المستمرة، و الفوائد، وضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح و يحدد كما يلي:

التدفق النقدي الحر = صافي التدفقات النقدية – (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

- إذا كان التدفق النقدي الحر موجبا فهذا يشير إلى أن الشركة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة و لديها نقدية متاحة لتخفيض الديون و التوسع في مشروعاتها.
- إذا كان التدفق النقدي الحر سالبا فهذا يشير إلى أن الشركة عليها التصرف في استثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس مال في الأجل القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فانه على الشركة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها.

- معدل تغطية ديون قصيرة الأجل: يبين قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل و كلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة كما يلي:[1]

معدل تغطية ديون قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون قصيرة الأجل

إضافة إلى هذه النسب المالية يمكن القيام بالتحليل العمودي للقائمة من خلال الفصل بين التدفقات الداخلة والخارجة في القائمة الواحدة، ويتم هذا التحليل بدراسة كل بند ن بنود هذه التدفقات نسبة إلى مجمع التدفقات التي ينتمي إليها، ويمكن القيام بهذا التحليل باستخدام قائمة أو أكثر للشركة الواحدة أو قوائم للمؤسسات مختلفة.

[1] عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق،ص 38.

المبحث الثالث: تأكيدات محافظ الحسابات تجاه الخزينة

يسعى محافظ الحسابات من خلال الإجراءات وتدابير التي تضمن الحصول على إثبات معقول ومنطقي لكل التسجيلات المحاسبية والعمليات التي قامت بها الشركة و التي تظهر في السجلات الخاصة بها ،إذ إن بذل العناية اللازم من طرفه وحرص على إعطاء صورة واضحة عن الشركة محل المراجعة يزرع للأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية الثقة في ما تفصح به الشركةفي كشوفاتها المالية.

وتحضى جدول سيولة الخزينة بحرص كبير من طرف محافظ الحسابات ،لما تشمله من معلومات حول النقدية وعلى هذا الأساس فإنها تحوي إحتمال كبير لتعرضها لتحريفات، والتي تشكل شك كبير لمستعملي المعلومة.

المطلب الأول: محافظ الحسابات كطرف في موثوقية المعلومة المحاسبية

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومة المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة ونتيجة لذلك أصبحت هذه المعلومة بحاجة أكثر إلى تأكيدات كافية حول موثوقيتها، ولذلك يسعى محافظ الحسابات من خلال مهمته المكلف بها، إذ يقوم عادة بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذة بطريقة صارمة وهذا على اعتبار أن محافظ الحسابات لديه التأهيل المهني الكافي في مجال المحاسبة وانه طرف خارجي مستقل عن الشركة ويقوم بإعطاء رأي فني محايد حول المركز المالي والأداء المالي لشركة.[1] وفي ظل هذا الاستخدام المتزايد للمعلومة المحاسبية والموزع، ومن أجل ضمان قدر معين من الفعالية فإنه يجب أن تكون هناك صورة واضحة لدور كل من الجهات المسؤولة عن إعداد ومراجعة واستخدام هذه المعلومة،[2] في ظل عدم وجود محافظ حسابات مستقل فإن الإدارة تكون مسؤولة المسؤولية كاملة عن ما تقدمه من محتويات المعلومة المحاسبية و يتطلب هذا من الإدارة اتخاذ قرارات وإجراءات رقابية دقيقة.

كما أن مراجعة المعلومة المحاسبية من طرف محافظ الحسابات لا يعني سقوط مسؤوليتها عن الإدارة حيث يعتبر رأي مراجعة حول المعلومة المحاسبية للشركة محل المراجعة مقياسا لمدى صحة ومصداقية والثقة

---

[1]- سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومة المحاسبية**. مذكرة ضمن متطلبات الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية. تخصص علوم تجارية فرع إدارة أعمال،جامعة المسيلة 2004/2003،ص27.

[2]- خالد عبد الله أمين، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، الأردن،2007،الطبعة الرابعة، ص61.

في اعتماد هذه المعلومة في مختلف المجالات ومن طرف الجهات،[1] حيث تتيح لهم عملية مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومة الحسابية بثقة أكثر وتوفر تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للشركة توفر وتعطي صورة عادلة وصحيحة حول كل الكشوفات المالية، وبالتالي فإن رأي محافظ الحسابات المحايد والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لموثوقية ومصداقية المعلومة المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للشركة حيث يحرص محافظ الحسابات على تطبيق مبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها، وهذا الإجراء يعزز ويزيد من ثقة مستخدمي المعلومة المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريفات مع افتراض أن محافظ الحسابات صرح بها أو ينفي وجودها.

يجري محافظ الحسابات مجموعة من الإجراءات للوصول إلى تأكيد منطقي على أن البيانات المحاسبية معدة بطريقة عادلة وصادقة و يمكن حصرها في:[2]

- التأكد من أن المعاملات والمبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات قد تم إدراجها في التقارير الملحقة بالبيانات المالية.
- التحقق من أن المقبوضات والمدفوعات المدرجة في البيانات كانت موجودة في تاريخ الميزانية، و أن المعاملات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تعطيها البيانات.
- التأكد من أصول الشركة المملوكة لها، وكذلك مجمل الحسوم المدينة بها الشركة في تاريخ الميزانية قد تم ذكرها في الكشوف المالية.
- التأكد من أن القيم والمبالغ المدرجة في البيانات المالية (موجودات، مستحقات، لعائدات ومصاريف) قد تم تقديرها و تقييمها وتصنيفها بصورة مناسبة ومنسجمة مع المبادئ المحاسبية.[3]

حيث أن الموثوقية والعدالة في التمثيل بالنسبة للمعلومة المحاسبية تتحقق من خلال قيام محافظ الحسابات بمجمل هذه العناصر في ظل احترام للمبادئ والمعايير المتعارف عليها والمقبولة عموما وألا تتنافى والمشرع الجزائري.[4]

[1]– سردوك فاتح، مرجع سابق،ص28ص29.

[2]–المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، العدد247، مرجع سابق،ص6.

[3]– مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 6 المجلد رقم 46 ، 2009 ص21.

[4]– خالد عبد الله أمين،مرجع سابق،ص63.

المطلب الثاني: مراجعة الخزينة

تمثل النقدية بعناصرها في الصندوق وحسابات البنوك وصندوق المصروفات النثرية أحد أهم عناصر الأصول قصيرة الأجل والتي لها دلالة خاصة بالنسبة للمركز النقدي ومركز السيولة في الشركة مما يزيد أهمية دور المراجع في فحص ومراجعة عناصر النقدية.

أولا: أهمية المراجعة الخزينة و الإفصاح عنها:[1]

يقع على محافظ الحسابات أهمية خاصة في مجال المراجعة وتدقيق العناصر النقدية في الشركة وحساباتها المختلفة سواء كانت هذه النقدية داخل الشركة في خزائنها أو حساباتها في البنوك، وكذلك الإفصاح عنها في القوائم المالية والتقارير، وترجع أهمية مراجعة وتدقيق النقدية والإفصاح عنها إلى الأسباب التالية:

1. تمثل النقدية احد أهم الأصول المتداولة في الشركة خاصة تلك التي يغلب على عملياتها وأنشطتها طبيعتها النقدية مثل الشركة التي تمثل العمليات النقدية من مبيعات أو مقبوضات نقدية أو مشتريات أو مدفوعات نسبة كبيرة من إجمالي العمليات كما هو الحال في الشركات التجارية التي تبيع منتجاتها بالنقد أو بالتقسيط قصير الأجل.
2. تمثل النقدية مؤشرا هاما في مجال تحديد:
   - المركز النقدي للشركة (الموارد النقدية واستخداماتها).
   - مركز السيولة في الشركة (مدى القوة أو الضعف من حيث قدرة الشركة مقابل التزاماتها السريعة قصيرة الأجل من خلال ما يتوفر لدى الشركة من سيولة نقدية).
   - مدى نجاح الشركة في استثمار النقدية السائلة لديها، ويعني ذلك عدم تجميدها لمبالغ نقدية كبيرة تزيد عن الحد الأدنى المقبول لمقابلة التزامات الشركة. وأن الشركة تستغل النقدية الزائدة عن هذا الحد الاستغلال الأمثل في استثمارات تدر عليها إيرادات وعوائد مختلفة تساهم في زيادة ربحيتها.
3. إن الإفصاح عن عناصر النقدية في القوائم المالية من القواعد المحاسبة الهامة وبصفة خاصة لخدمة مصالح و احتياجات الإطراف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم.

الفرع الثاني: دور محافظ الحسابات في فحص و مراجعة عناصر النقدية :

يتمثل دور محافظ الحسابات في مراجعة عناصر النقدية المختلفة في ضرورة وضع خطة فحص ومراجعة لهذه العناصر تتضمن جميع الإجراءات اللازمة لانجاز عمليات المراجعة من خلال ما يلي:

[1]- محمد السيد سرايا، مرجع سابق،ص552.

1. الإفصاح عن عناصر النقدية :

ينبغي في بداية مراجعة عناصر النقدية أن يتحقق المحافظ من الإفصاح عن هذه العناصر و ظهورها في الميزانية العمومية للشركة بالطريقة التي توضح أماكن وجود هذه النقدية على أساس ما يلي:

أ . بالنسبة للنقدية في حسابات البنوك المختلفة يجب فصل حسابات كل بنك على حدة في بند خاص مع تحديد نوع كل حساب في البنك ما إذا كان جاري، أو ودائع توفير....

ب . بالنسبة للنقدية في الخزائن المختلفة تظهر منفردة بالنسبة لكل خزينة في حالة وجود أكثر من خزينة في الشركة (فرعية و رئيسية).

ج . في حالة وجود جانب من النقدية في شكل عملات أجنبية فأنها تظهر في الميزانية بالعملة الوطنية (وفقا لأسعار التحويل السائدة الرسمية الصادرة من البنك المركزي في تاريخ إعداد الميزانية أو جدول سيولة الخزينة).

د . إذا كان هناك صندوق خاص بالمصروفات النثرية يظهر في بند مستقل في الميزانية ضمن عناصر الميزانية.

هـ بالنسبة للبنك (سحب على المكشوف) يمكن إظهاره في جانب الخصوم و الالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) أو يمكن إظهارها مطروحة من أرصدة البنك العادي في جانب الأصول في الميزانية لإظهارها في أرصدة البنك وذلك إذا كانت الأرصدة العادية و السحب على المكشوف في بنك واحد.

2. التحقق من إجراءات الرقابة الداخلية النقدية:

ينبغي على محافظ الحسابات فحص وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالنقدية للتأكد من فاعليتها والتحقق من أن هذه الإجراءات تتضمن ما يلي:

أ . إجراءات عامة منها:

- تقسيم العمل بين الأفراد العاملين في قسم الخزينة وعدم إبقاء مبالغ نقدية كبيرة في الخزينة تزيد عن الحاجة والجرد الدائم لمحتوياتها.
- استفاد بيانات الشيكات وتامين العاملين في قسم الخزينة، أو على الخزائن نفسها مع الحرص على المطابقة الدورية لرصيد البنك في كشف الحساب الوارد من البنك مع الرصيد الدفتري في حسابات الشركة.

ب . إجراءات خاصة بعمليات السداد النقدي وتتمثل في:[1]

[1]- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص556.

- ضرورة الاعتماد قبل الصرف أي مبلغ ومراجعة البيانات للمستندات.
- سلامة إجراءات الصرف للطرف المستحق.
- إجراءات من سلامة بيانات الشيكات الخاصة بعمليات الصرف.
- سلامة التسجيل الدفتري لعمليات السداد النقدي.

ج . إجراءات خاصة بعمليات التحصيل النقدي والممتثل في:[1]

- إجراءات التحصيل النقدي في مقر الشركة في إحدى خزائنها.
- إجراءات خاصة بمتحصلات عن طريق الحوالات البريدية.
- إجراءات خاصة بمتحصلات عن طريق الوكلاء أو المندوبين.
- المتحصلات الرئيسية من المبيعات النقدية.

وما هو جدير بالذكر الخصومات سواء تمنحها الشركة أو تعطى لها، فيجب مراعاة الخصم المسموح به والتأكد من أن هذا الخصم يمنح حقيقة من خلال مراجعة الفواتير مثلا...[2]

د . إجراءات خاصة بصندوق المصروفات النشرية(السلعة المستديمة) :

وتتضمن هذه الإجراءات :

- تحديد من المسؤول عن الصندوق، والتحقق من حدود السلعة التي لا يجب أن تتجاوزها وتحديد بنود الصرف المسموح بها من صندوق المصروفات النشرية.
- تحديد الحد الأقصى للصروف من هذا الصندوق.
- تبديل المهام داخل قسم الخزينة بين الموظفين بصفة دورية.
- الجرد المفاجئ للصندوق والسلعة المستديمة.

3. التحقق من الأرصدة النقدية بالبنوك:[3]

ينبغي على المحافظ عند فحص ومراجعة الأرصدة النقدية في البنوك أن يتبع الإجراءات التالية:

أ . تحليل وفحص كشف الحساب الوارد من البنك للتأكد من مطابقة الرصيد الوارد في هذا الكشف مع الرصيد الدفتري في حساب البنك بدفتر الأستاذ.

ب . التحقق من تواريخ الإيداعات أو المسحوبات الوارد بكشف الحساب وكذا الواردة في الدفتر النقدي حتى يتمكن من اكتشاف الاختلافات والتلاعبات.

[1]- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 206.
[2]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 208.
[3]- محمد السيد سرايا، مرجع سابق،ص557،ص558.

ج . عليه مراعاة أن المقبوضات في الدفتر النقدي بشيكات مطابقة لما ورد في قسائم الإيداع أما المسحوبات فيتم التركيز على مراجعة أرقام وبيانات الشيك، فقد يتأخر المستحق والمستفيد في صرف الشيك من البنك بعض الوقت الأمر الذي لا يظهر له أي اثر في كشف الحساب الوارد في البنك.

د . في حالة وجود اختلاف بين رصيد كشف الحساب الوارد في البنك والرصيد الدفتري في حساب البنك يقوم المحافظ بفحص وتدقيق مذكرة التسوية التي أعدتها الإدارة، ويمكنه في بعض الحالات أن يقوم هو بإعدادها(رغبته، لم تعدها الإدارة) وهذا لزيادة الطمأنينة والثقة فيها.

هـ . وبصفة عامة على المحافظ الأخذ بعين الاعتبار في فحص حسابات البنوك القواعد العامة التالية:[1]

- التأكد من إضافة الشيكات التي أرسلت للتحصيل أو تلك المسحوبة للصرف وبيان سبب تأخرها مدة طويلة للبنك للصرف.
- التأكد من أن الشيكات التي صدرت في نهاية السنة المالية قد سلمت فعلا لأصحابها، فقد يحدث تعمد من الإدارة تسليمها بأي حجة حتى يظهر رصيد الشركة لدى البنك في صورة جيدة آخر السنة المالية.
- التحقق من أن الإيداعات لدى البنك في نهاية السنة المالية و التي وردت في كشف الحساب قد تم تسجيلها دفتريا من واقع قسائم الإيداع الموجودة في الشركة و التي تم الحصول عليها من البنك في تاريخ الإيداع.
- التحقق من أن ما تم إيداعه من دفعات في البنك لم يتم تجزئتها ن طريق مقارنة مفردات هذه الإيداعات في نهاية السنة المالية الحالية وأوائل السنة التالية كما هي في دفاتر الصندوق مع حوافظ أو قسائم الإيداع الأصلية لدى البنك.
- على المحافظ التأكد من صحة أي مصروفات أو فوائد بنكية ظهرت في كشف و لم تثبت دفتريا لعدم ورود إشعارات فيها و عليه أن يتأكد بعد ذلك من صحة تسجيلها دفتريا في نفس السنة المالية.
- من حق محافظ الحسابات أن يطلب مصادقة من البنك برصيد حسابات الشركة علاوة على مراجعة و فحص كشف الحسابات لزيادة الموثوقية وفي هذه الحالة عليه أن يحدد التاريخ الذي يريد معرفة الرصيد فيه.

وأخيرا ينبغي أن يخضع دفتر الصندوق والبنك لمراجعة وفحص دوريا لاكتشاف أي عملية أو رصيد شاد أو غير عادي للوقوف على أسبابه.[2]

[1]- خالد عبد الله أمين، مرجع سابق، ص206.
[2]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص206.

الفرع الثالث: دور محافظ الحسابات في التحقق من الأرصدة النقدية[1]

تمثل الأرصدة النقدية في نهاية السنة المالية في النقدية الموجودة في خزائن الشركة فعلا والتي يتم التحقق منها عن طريق الجرد الفعلي عد النقدية بمختلف عملاتها، كذلك النقدية الموجودة في حسابات البنوك في هذا التاريخ والتي يتم التحقق منها كما ذكرنا عن طريق الحصول على إثباتات أو شهادات من البنك برصيد الشركة لديه ومطابقة ذلك بالرصيد الدفتري في حسابات البنك لدى الشركة وكذلك التي قد تحتفظ بها الشركة في صندوق المصروفات النثرية، ويتم التحقق منها عن طريق الجرد الفعلي أيضا إضافة إلى الجرد المفاجئ في أي وقت خلال السنة .

لهذا يتبع المحافظ الحسابات إجراءات للجرد النقدي والتحقق منها بهدف التأكد من سلامة التسجيلات وتوافقها مع فوائدها نذكر منها :

- إذا أراد المحافظ جرد جميع العناصر النقدية في الخزائن المختلفة والصناديق عليه أن يقوم بهذه العمليات في وقت واحد لمنع إحلال الأموال من خزينة إلى أخرى.
- منع مشاركة رئيس الخزينة و الأطرف في عملية الجرد.
- مراقبة الأموال التي لها طبيعة نقدية أثناء الجرد للتحقق منها أو من عدم تحركها من مكان لأخر.

ويساعد ذلك على تحقق وتأكد مراجع من عدم الصرف أو عدم تكرار الصرف أو التوليد بين سنة المالية الجارية والسنة المالية التالية.

المطلب الثالث: تدقيق جدول سيول الخزينة وضمانات محافظ الحسابات على موثوقيتها

بهدف تدقيق محافظ الحسابات للقوائم المالية ولجدول سيول الخزينة تحديدا للخروج برأي فني محايد، مستقل حول عدالة وصحة المعلومات المثبتة بها بدرجة أولى وتوفير معلومات ملائمة عن متحصلات ومدفوعات الشركة خلال الفترة كمرحلة أولى[2]

فبعد المراجعة النقدية التي يقوم بها محافظ الحسابات التأكد أيضا أن الأرباح العادية والأرباح غير عادية ظهرت بصورة واضحة والتي تثبت التحصيلات التي تدخل الخزينة أو الصندوق والبنك والتي تخص الزبائن أو عمليات من أنشطة أخرى كتحصيلات أو فوائد من عملية التنازل أو فوائد القروض وفوائد التوظيف المالية والمدفوعات المنجرة مع عملية التشغيل، أجور العمال والضرائب وحيازة الأموال وتسديد القروض.

تليها مرحلة تدقيق توزيع الأرباح التي يتبع فيها المحافظ خطوات ثابتة والمتمثلة في :[3]

[1]- مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص48.
[2]- أمين أحمد السيد لطفي ، مرجع سابق،ص137.
[3]- خالد عبد الله أمين، مرجع سابق،ص618.

أ . التأكد من الربح الذي تنوي توزيعه ربح حقيق وليس ربحا صوريا ويعتبر المحافظ مسؤولا إذا صادق على توزيع الأرباح الصورية .

ب . التأكد من صحة الإجراءات القانونية الخاصة بتوزيع الأرباح.

ج . التأكد من أن الهيئة العامة للمساهمين قد صادقت على طريقة توزيع الأرباح ونسبتها.

د . على المحافظ أن يتأكد من أن الأرباح العادية والأرباح الغير عادية ظهرت بصورة واضحة.

هـ .على المحافظ الاطمئنان إلى أن الشركة قد غطت الخسائر المدورة إجراء توزيعات.

و . على المدقق مراعاة ما يلي عند توزيع الأرباح:

- لا يجوز توزيع رأس المال كأرباح.
- التأكد من أن هناك فائض في الموجودات على المطلوبات.
- يمكن توزيع الأرباح الرأسمالية شريطة تخفيفها على أن هذا يفترض أن تكون جميع الأعباء والخسائر قد سويت.
- يتوجب على الشركة عمل الامتلاكات اللازمة قبل الوصول إلى الربح وتأكد المدقق من طريقة حساب الامتلاك وقيمته والتاريخ ...

–يجب أن تعكس الحسابات الوضع الحقيقي الكامل للشركة واجب المدقق حتى يختم عليه أن يتأكد من ذلك.

–التأكد من تطبيق نظام الشركة وعقد تأسيسها فيما يتعلق بتوزيع الأرباح.

بعد هذه المرحلة التي حصل فيها المحافظ على تأكيدات تثبت أو تنفي صحة الأعمال المنجزة وطبيعتها تليها مرحلة التأكد من التحويلات التي أوجب المشرع الجزائري إتباعها (أنشطة تشغيل، استثمارية، التمويلية)[1] والتي تعطى للمسول سيولة الخزينة أثر النقدية لعمليات خلال الفترة، للصفقات الاستثمارية، الصفات التمويلية وصافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة [2] وضم كل تحصيل أو تسديد إلى النشاط الذي يخصه.

بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التحويل أو إلغاء التحصيلات والتسديدات المنجزة على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.[3]

[1]– الجريدة الرسمية،العدد19 ، مرجع سابق،ص26.

[2]– أمين أحمد السيد لطفي ، مرجع سابق،ص137.

[3]– طارق عبد العال،مرجع سابق،ص271.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين لنا أن لجداول سيولة الخزينة أهمية كبيرة فهي تعمل على كشف نقاط القوة والضعف للشركة ،و المرونة المالية التي تزخر بها.

إذ من خلال التبويبات التي يقدمها هذا الجدول و يتسنى لمستخدم المعلومة معرفة التدفقات النقدية لكل نشاط وقدرة الشركة على سداد إلتزاماتها ، ويساهم هذا الجدول أيضا في أستخلاص نسبة ذو أهمية للمستخدمي الكشوفات المالية.

بما أن محافظ الحسابات هو الطرف الخارجي المستقل عن الشركة يمتاز بالحيادية في آراء الصادرة منه والتي يترجمها في تقريره، فهو يساهم بشكل مباشر وفعال في تأكيد الموثوقية المعلومات المراجعة من قبله، إذ يسعى التي رفع مستوى الشفافية بين ادارة الشركة والمستعملي المعلومة المحاسبية.

إذ تعتبر مصادقة محافظ على صدق جدول سيولة الخزينة ،دليلا على موثوقية المعلومة الواردة بها من خلال الإجراءت التي يتبعها محافظ الحسابات و الإثبات التي يسعى للحصول عليه.

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى كل من محافظ الحسابات ، مفهومه ومهامه، إلى منتجه النهائي المتمثل في التقرير الذي يصدره، وإلى الإطار النظري لجدول سيولة الخزينة، كان لابد من إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وهذا ما قمنا به من خلال إجراء دراسة ميدانية بتوزيع استبيان– بعد ما تم تحكيمها من طرف عدد من الأساتذة –على محافظي الحسابات في كل من ولايتي بسكرة والجزائر، حيث تضمنت الاستمارة مجموعة من الأسئلة مندرجة تحت محاور محددة هي في الأصل إجابات عن الإشكالية المطروحة ومحاولة منا لإثبات أو نفي الفرضيات، قمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي كالتكرار والوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري،وذلك من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS16 وقد قسمت الدراسة التطبيقية كما يلي:

المبحث الأول :إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

المبحث الثاني :التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

المبحث الثالث :تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

المبحث الأول :إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

يعتبر هذا الجانب تمهيدا لمرحلة التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة ولنتائج الاستبيان واختبار الفرضيات حيث سنتناول من خلاله كل من مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، أداة الدراسة، إجراءات صدق الأداة، تفريغ وتحليل البيانات.

المطلب الأول :مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول :مجتمع الدراسة

تم حصر مجتمع الدراسة في محافظي الحسابات، حيث أنهم الممثلون لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر،والذي يبلغ عددهم على المستوى الوطني 1200 محافظ حسابات متوزيع عبر كامل التراب الوطني(المشتركين في الغرفة الوطنية)[1] وقد وزع الإستبيان في كل من ولايتي بسكرة و الجزائر، وبحكم إقامتنا بولاية بسكرة وصعوبة تنقلنا للجزائر وقصر مدة البحث كان المجتمع في بسكرة أكبر منه في الجزائر.

الفرع الثاني :عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبوق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 50 استمارة لكن لم يتم استرجاع سوى 34 منها .وبذلك تشكلت عينة الدراسة من 34 محافظ حسابات من ولايتي بسكرة و الجزائر تم توزيعهم بشكل تلقائي، لكن كان الحظ الأكبر لمدينة بسكرة كونها مكان الإقامة برغم من أنه لم يتم التمكن من معرفة عددهم الكامل والصحيح رغم جميع الجهود المبذولة في سبيل ذلك؛ كالاستفسار من أصحاب المهنة أنفسهم ، وكل ما تم معرفته بخصوص عدد الأفراد الذين يشكلون مجتمع الدراسة أنهم يبلغون 27 فردا متوزعين في ثلاث مناطق في ولاية بسكرة وهي: بلدية بسكرة، دائرة طولقة، دائرة أولاد جلال. حيث لم يتم احتساب سبعة محافظين للأسباب التالية: اثنان لعدم معرفة مكان تواجدهما أصلا واثنان آخران اعتذرا لانشغالاتهما العديدة، وثلاثة آخرين لم يتم التمكن من الوصول إليهم لضيق الوقت ، ولقد تم اعتماد طريقة التسليم المباشر للاستبيان على أفراد عينة الدراسة حيث تم توزيع 25 استبيانا وتم استرجاع 20 استبيانا فقط و5 لم يتم استرجاعها، أما في الجزائر العاصمة فقد تم الإستعانة بالأقارب و الأصدقاء وشبكة التواصل الاجتماعي و البريد الالكتروني، حيث تم توزيع 25 استبيانا وتم استرجاع 14 استبيانا فقط و11 لم يتم استرجاعها. كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] رئيس الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات شريف بورنان،اليومية الإخبارية الوطنية النصر،يوم 26 ماي 2014. /http://www.annasronline.com

جدول رقم(3-1) : الإحصائيات الخاصة بالاستبيان

البيان	التكرار			النسبة		
الولاية	بسكرة	الجزائر	المجموع	بسكرة	الجزائر	المجموع
الاستمارات الموزعة	25	25	50	50%	50%	100%
الاستمارات غير المسترجعة	5	11	16	10%	22%	32%
الإستمارات المسترجعة	20	14	34	40%	28%	68%

المصدر:من إعداد الطالب

المطلب الثاني: أداة الدراسة

تم اعتماد نموذج الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات حول موضوع الدراسة ، والذي تمت صياغته باللغة العربية (أُنظر الملحق رقم01) ، ولقد تضمن استبيان الدراسة تقديما مختصرا عن البحث وأهميته، مع الإشارة إلى أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ومخصصة فقط لأغراض البحث العلمي.

ولقد تم تقسيم استبيان الدراسة إلى قسمين: حيث خصص القسم الأول منه للبيانات الشخصية للمبحوثين والمتمثلة في الجنس ، العمر، المؤهل العلمي و سنوات الخبرة المكتسبة مما يمكننا على الخصائص الديمغرافية للعينة.

بينما تم تخصيص القسم الثاني من الاستبيان لدراسة العلاقة بين متغيري الدراسة (محافظ الحسابات و جدول سيولة الخزينة) حيث تمت دراسة هذه العلاقة من خلال ثلاث محاور تحتوي في مجملها على: 33عبارة، وكانت عبارات المحور الأول وعددها 12 عبارة مخصصة لاختبار الفرضية الأولى للدراسة حول دور القانون 10-01 في ضبط مهنة محافظ الحسابات للحد من السلوكات الجانبية الصادرة عنه وتلبية حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية ، أما المحور الثاني فقد خصصت عباراته والبالغ عددها 13 عبارة لمعرفة مدى مساهمة جدول سيولة الخزينة في الكشف عن الوضعية المالية للشركة مما يسمح باختبار الفرضية الثانية للدراسة بينما خصصت عبارات المحور الثالث والبالغ عددها 8 عبارات لدراسة العلاقة بين محافظ الحسابات و موثوقية المعلومة المحاسبة الواردة بجدول سيولة الخزينة وبالتالي التمكن من اختبار الفرضية الثالث لهذه الدراسة.

كانت الإجابات عن أسئلة الاستمارة وفق مقياس ليكارت لخماسي، والذي يشمل مجموعة من العبارات التي تختلف بصددها وجهات النظر، مستخدمين خمسة أنماط للإجابة حيث تتدرج من (معارض

بشدة،معارض،محايد ،موافق،موافق بشدة) حيث تعطى الإجابة التي تمثل أعلى مستوى الاتجاهات الايجابية خمس درجات ، والإجابة تليها أربع درجات،ثلاث درجات فدرجتين ثم درجة واحدة وبالعكس للاتجاهات السلبية، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): مجالات الإجابة على الأسئلة

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر :وليد عبد الرحمان خالد الفرا : **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج spss، إدارة البرنامج والشؤون الخارجية**، 2009، ص7.

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

جدول رقم (3-3): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	المستوى
من 1إلى 1.79	1
من1.8إلى2.59	2
من 2.6إلى 3.39	3
من3.4إلى4.19	4
من 4.25إلى5	5

المصدر: وليد عبد الرحمان خالد الفرا، نفس المرجع، ص07.

المطلب الثالث :إجراءات صدق الأداة

والمقصود بصدق الاستبيان مدى صلاحيته لقياس العلاقة موضوع الدراسة، وقد تم قياس صدقه من خلال:

الفرع الأول: صدق المحكين والصدق البنائي

صدق المحكمين: تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة في اختصاص التدقيق المحاسبي وخارج التخصص بغرض تحكيمه من ناحيتي الشكل والمضمون وذلك قبل الاعتماد النهائي له لتبيان أوجه القصور والإسهاب في بعض جوانبه، حيث تم أخذ ملاحظات المحكمين(أُنظر الملحق رقم02) بعين الاعتبار وكذلك تم إجراء التعديلات المقترحة، ليخرج بذلك استبيان الدراسة بصورته النهائية من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

الصدق البنائي: لم يتم الاكتفاء بصدق المحكمين بل تم حساب معامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، حيث يقيس هذا الأخير ثبات أداة الدراسة، بحيث إذا تكررت الدراسة مرة أخرى في نفس

الظروف التي أجريت فيها الدراسة الحالية أو في ظروف مشابهة، وعلى نفس عينة الدراسة من قبل الباحث نفسه أو من قبل باحثين آخرين فإننا سنحصل على نفس النتائج، ولقد تم توضيح قيمة معامل الثبات ومعامل الصدق لأداة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم(3-4): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة وقيمة معامل الصدق

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	12	0.831	0.911
المحور الثاني	16	0.669	0.817
المحور الثالث	8	0.879	0.937
المجموع	**36**	**0.802**	**0.895**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-4) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات المحور الأول يساوي(0.831)، أما بالنسبة لمجموع عبارات المحور الثاني فقد كانت قيمته تساوي(0.669)، في حين بلغت قيمته لعبارات المحور الثالث في مجملها(0.879)، كما أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان قد بلغ قيمة (0.802) وهي قيمة مرتفعة، كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن معامل الصدق لجميع عبارات المحور الأول يساوي (0.911)، أما بالنسبة لمجموع عبارات المحور الثاني فقد كانت قيمة معامل الصدق تساوي(0.817)، في حين بلغت قيمته لعبارات المحور الثالث في مجملها(0.937)، كما أن معامل الثبات لجميع عبارات الاستبيان قد بلغ قيمة **(0.895)** وهي قيمة مرتفعة أيضا، ونستخلص مما سبق أن أداة الدراسة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

الفرع الثاني: صدق الإتساق الداخلي لفقرات الاختبار

تم حساب الإتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لكل مجال، وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له.

جدول رقم (3-3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان و الدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والذي يبن معاملات الارتباط المبينة عند مستوى دلالة (0.05) ، وبذلك تعتبر فقرات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه .

جدول رقم(3-5): معاملات الارتباط بين كل فقرات الاستبيان و الدرجة الكلية لفقرات الاستبيان

المحور الأول	معامل الإرتباط	المحور الثاني	معامل الإرتباط	المحور الثالث	معامل الإرتباط
X1	0.748	Y1	0,240	Z1	0,814
X2	0.690	Y2	0,348	Z2	0,712
X3	0.581	Y3	0,588	Z3	0,680
X4	0.234	Y4	0,498	Z4	0,780
X5	-0.29	Y5	0,505	Z5	0,104
X6	0.626	Y6	0,447	Z6	0,735
X7	0.020	Y7	0,446	Z7	0,513
X8	0.307	Y8	0,331	Z8	0,492
X9	0.627	Y9	-0,517	/	/
X10	0.437	Y10	0,229	/	/
X11	0.815	Y11	-0,126	/	/
X12	0.749	Y12	0,434	/	/
/	/	Y13	0,477	/	/
متوسط معامل إرتباط	0.462	متوسط معامل ارتباط	0.309	متوسط معامل ارتباط	0.603
متوسط معامل الإرتباط الإجمالي :			0.432		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

من خلال نتائج الدراسة نجد أن متوسط معامل الارتباط الإجمالي يقدر ب: (0.432)، وهي ذات دلالة معنوية ، بينما نجد أن متوسطات الارتباط للمحاور كالتالي:

أ- **بالنسبة للمحور الأول:**يقدر متوسط معامل الارتباط للمحور الأول ب(0.462)، حيث نلاحظ أن العبارة رقم 11 لديها أعلى متوسط ارتباط ويقدر بـ:(0.815) وهذا يدل على العلاقة القوية بين محافظ الحسابات والمسؤوليات التي فرضها القانون 10-01.

ونلاحظ أيضا أن أغلب عبارات المحور الأول يتراوح متوسط معامل الارتباط بها بين(0.02) و (0.815) وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين العبارات و هذا مايؤكد صدق العينة ،ماعدا العبارة رقم(5): "يؤثر السر المهني للعميل على رأي محافظ الحسابات أو إبداء تحفظه على الأقل". فلقد أعطت نتائج الدراسة معامل ارتباط سالب يقدر ب(0.29-) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ضعيفة بين رأي محافظ الحسابات و السر المهني للعميل.

ب-بالنسبة للمحور الثاني: يقدر متوسط معامل الارتباط للمحور الثاني ب(0.309)، حيث نلاحظ أن العبارة رقم (06) لديها أعلى متوسط ارتباط ويقدر:(0.580)وهذا يدل على العلاقة القوية بين المعلومات المثبتة بجدول سيولة الخزينة وقدرة الشركة في الحصول على سيولة.

ونلاحظ أيضا أن أغلب عبارات المحور الثاني يتراوح متوسط معامل الارتباط بها بين(0.229) و (0.580) وهذا يدل على علاقة إيجابية بين العبارات المحور و مما يؤكد صدق العينة ،ماعدا العبارتين رقم(9)المتمثلة في "تأثر الطريقة التي يعرض بها جدول سيولة الخرينة على موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة بها" فلقد أعطت نتائج الدراسة معامل ارتباط سالب يقدر ب(0.517-)وهذا يدل على وجود علاقة عكسية قوية بين طريقة عرض جدول سيولة الخزينة وموثوقية المعلومة المحاسبية، والعبارة رقم(11) و المتمثلة في "نسبة الفوائد التي تظهر في جدول سيولة الخزينة تدل على مصادر التمويل التي تعتمدها الشركة" فلقد أعطت نتائج الدراسة معامل ارتباط سالب أيضا يقدر ب:(0.216-) وهذا يدل على علاقة عكسية ضعيفة بين نسبة الفوائد المبينة في جدول سيولة الخزينة ومصادر التمويل المعتمدة من طرف الشركة.

ج- بالنسبة المحور الثالث: يقدر متوسط معامل الارتباط للمحور الثالث بـ(0.603)، وهذا يعني أن هناك ارتباط قوي ذو دلالة معنوية. حيث نلاحظ أن العبارة رقم 01 لديها أعلى متوسط إرتباط ويقدرب:(0.814)وهذا يدل على العلاقة القوية بين أدلة الاثبات الكافية والملائمة التي يحصل عليها محافظ الحسابات حول جدول سيولة الخزينة وبناء الرأي المهني له. ونلاحظ أيضا أن أغلب عبارات المحور الثالث يتراوح متوسط معامل الارتباط بها بين(0.140) و (0.814) وهذا يدل على علاقة إيجابية وصدق العينة.

المبحث الثاني :التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

بعد التعرف كل من مجتمع و العينة الدراسة وحصرها بعد عملية تفريغ البيانات ووضعها في جداول، يتم تحليلها إحصائيا لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها، وقد تم الاستعانة في ذلك بجوانب إحصائية كالتكرار، النسب والوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري وذلك باستخدام برنامج SPSS،حيث قمنا بتحليل العينة الإحصائية المكونة من 34 محافظ حسابات وذلك بتوزيعها حسب كل من الجنس،العمر، المؤهل العلمي،سنوات الخبرة المهنية المكتسبة واستعملنا في ذلك أساليب التحليل الإحصائي الممثلة في التكرار والنسب المئوية باستخدام البرنامج الإحصائي

المطلب الأول :توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

جدول رقم(3-6): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	31	%91.2
أنثى	3	%8.8
المجموع	**34**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

يتضح من خلال الجدول رقم **(3-6)** أن الذكور يمثلون أعلى نسبة من عينة الدراسة حيث تقدر هذه النسبة بـ (91.2 %)، في حين أن المبحوثين من جنس الإناث قد شكلوا نسبة ضعيفة جدا وتقدر النسبة ب8.8 % وهذا راجع إلى طبيعة المهمة التي يقوم بها محافظ الحسابات التي تتطلب التنقل و التكريس القدر الكافي من الوقت و الجهد والزامات المنصوصة في العقد الإتفاق كتاريخ التقريروغيرها، كما يمكن توضيح هذه النسب في الشكل التالي:

شكل رقم (3-1) : توزيع العينة حسب الجنس

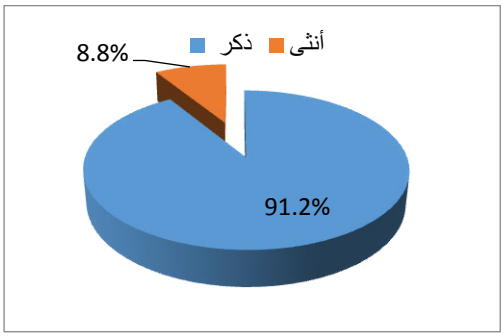

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

جدول رقم(3-7): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
[40-27]	3	%8.8
[50-41]	12	%35.3
[55-51]	12	%35.3
[56-فأكثر]	7	%20.6
المجموع	**34**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

يتضح من خلال الجدول رقم **(3-7)** أن الفئة العمرية التي تبدأ من 41 سنة إلى 50 سنة و الفئة العمرية التي تبدأ من51 سنة إلى 55 سنة متساويتان في النسبة و تمثلان أعلى نسبة من عينة الدراسة، حيث تقدر هذه النسبة بـ (35.3 %)، في حين أن المبحوثين ضمن الفئة العمرية من56 سنة فما أكثر، قد بلغوا نسبة (20.6%). وأخيرا فإن الفئة العمرية من 27 سنة إلى 40 سنة قد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة (8.8%).ويرجع هذا الشرط الخبرة المفروض على المتربصين وغلق المؤقت لتربص الراغبين في الخصول على إعتماد كما يمكن توضيح هذه النسب في الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

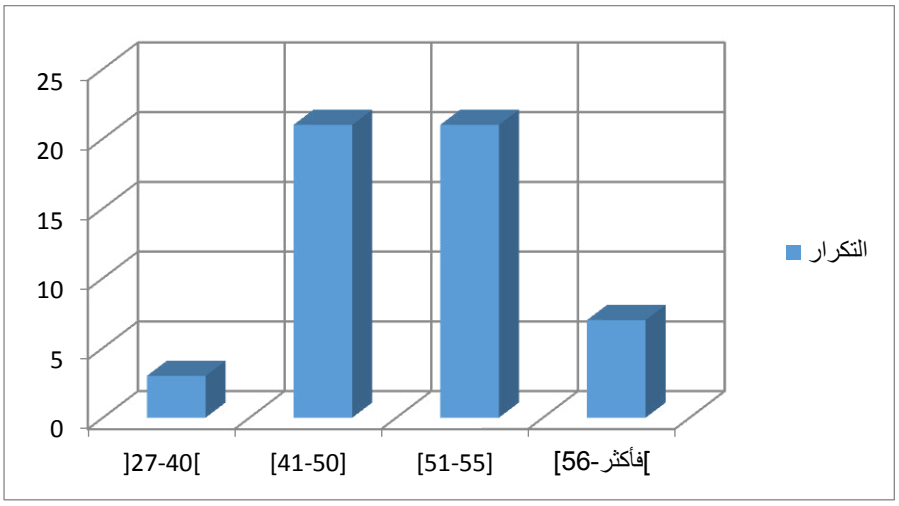

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

يمكن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي كما في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-8): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي فأقل	0	%0
تقني سامي في المحاسبة	3	%8.8
ليسانس محاسبة وجباية	17	%50
شهادة دراسات عليا متخصصة	14	%41.8
المجموع	**34**	**%100**

من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

من خلال الجدول رقم (3-8) والذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي، نجد أن أغلب المبحوثين متحصلون على شهادة الليسانس حيث تقدر نسبتهم بـ(50%) من عينة الدراسة في حين أن ما نسبته(41.8%) من المبحوثين هم من حملة شهادة الدراسات العليا، أما حملة شهادة تقني سامي في المحاسبة تمثل أقل نسبة حيث تقدر بـ (8.8%) من عينة الدراسة، في حين تنعدم (0%)نسبة الممارسين لمهنة محافظ الحسابات بمستوى ثانوي فأقل.ويمكن تفسير هذه النسب بأن شرط المستوى العلمي المطلوب والمتمثل في

ليسانس محاسبة أو ما يعادلها أما تقنيين السامون قد استفادوا من الأقدامية في المهنة وتسلسل في وظيفة المحاسبة والنقص الذي كان في المهنيين أن ذاك. ويمكن توضيح هذه النسب في الشكل التالي:

شكل رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

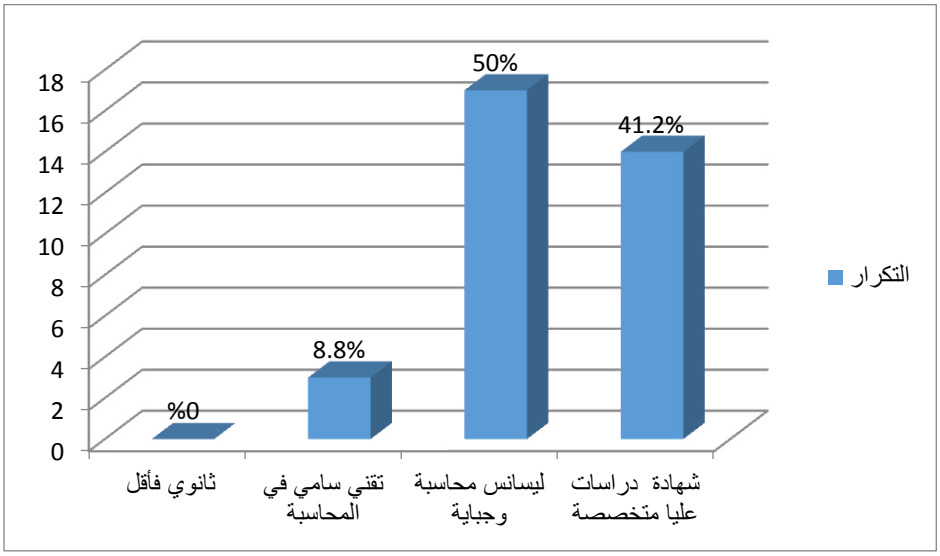

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

المطلب الرابع: توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

جدول(3-9): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المكتسبة

سنوات الخبرة المكتسبة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	%2.9
من 5إلى أقل من 10 سنوات	9	%26.5
من 10 إلى أقل من15 سنة	11	32.4%
من 15سنة فأكثر	13	38.2%
المجموع	34	**% 100**

المصدر من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

من خلال الجدول رقم **(3-9)** والذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المكتسبة نجد أن ما نسبته(38.2%) من المبحوثين لديهم خبرة تقع في المجال 15سنة فأكثر، وأن ما نسبته(32.4%) من المبحوثين تقع خبرتهم في المجال من10سنوات إلى أقل من 15 سنة ،أما الأفراد الذين تقع خبرتهم في المجال من5 سنوات إلى أقل10 من سنوات يمثلون ما نسبته 26.5 % من مجموع أفراد عينة الدراسة، وأخيرا فإن المبحوثين الذين تقل خبرتهم 5 سنوات فإنهم يمثلون ما نسبته 2.9% من عينة الدراسة، عمر هذه العينة

الموضح سابقا، وإلحاح الطالبين لهذة المهنة مراعتهم الخبرة المهنية و بشكل خاص في العاصمة لوجود الشركات الأجنبية ويمكن توضيح هذه النسب في الشكل التالي:

شكل رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

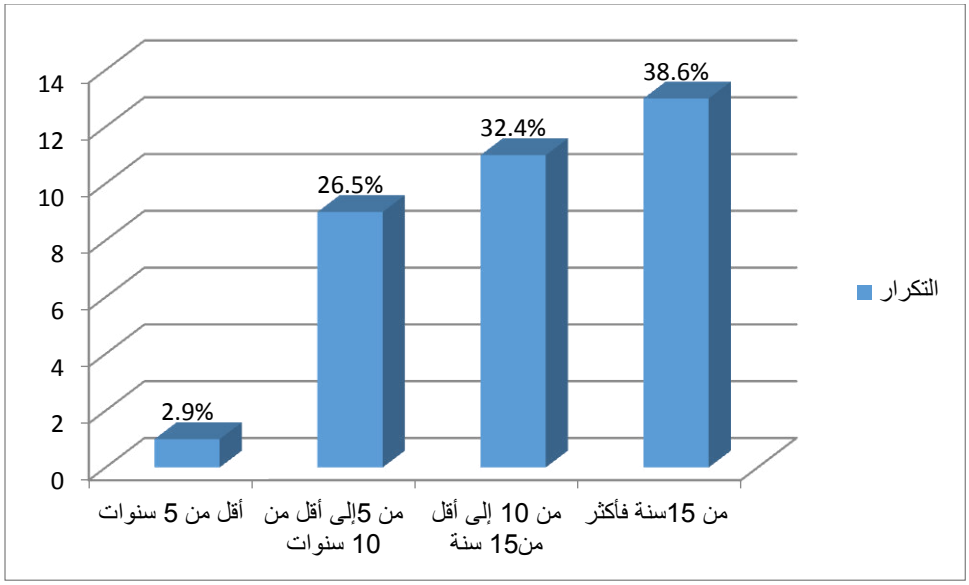

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث بتحليل محاور الاستبيان بغية الإجابة على أسئلة الدراسة، ومن أجل ذلك تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول واختبار الفرضية الأولى

سيتم تحليل المحور الأول للاستبيان اعتمادا على النتائج الموضحة في الجدول رقم(3-10). والذي يظهر رأي أفراد العينة المكونة من محافظي حسابات فيما يخص أسس ممارسة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر وتلبيتها لحاجة المستفيد من المعلومة المحاسبية، ويبين المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور الأول و المقدر بـ (3.950) والانحراف المعياري والمقدر بـ(0.95) تأييد أفراد العينة ، و هذا يشير على وجود أسس وضوابط لمهنة محافظة الحسابات تعمل على تلبية حاجيات المستفيد من المعلومة المحاسبية، ويتمثل ذلك جليا من خلال المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية للأجوبة التالية والتي كانت أغلبها بالموافقة أنظر الجدول(3-10) أدناه، حيث جاء تحليل إجابات المحور الأول من الاستبيان كمايلي:

نجد العبارة الثانية عشر والمتمثلة في: " يتبع محافظ الحسابات مجموعة من الإجراءات ويتقيد بها لضمان صورة الصادق جدول سيولة الخزينة." قد جاءت بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.38) بانحراف معياري قدره (0.779)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من قبل عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة وبشدة، حيث أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بخياري الموافقة والموافقة بشدة على هذه العبارة تقدر كل منهما بنصف المبحوثين، ونجد أيضا مانسبته(2.9%) من المبحوثين أجابوا بخيار المعارضة، في حين نجد أن بقية الخيارات: المعارضة وبشدة والحياد كانت نسبة الإجابة بهم معدومة.

ويمكن القول أن إتباع محافظ الحسابات لمجموعة من الإجراءات والتقيد بها تتجاوب وحاجات المستخدمين المعلومة المحاسبية والتي من بينها لضمان صورة الصادق جدول سيولة الخزينة.

كما نلاحظ أن العبارة الثالثة والمتمثلة في: "يشير محافظ الحسابات في تقريره على كل التجاوزات والتلاعبات و الأخطاء بكل أنواعها في تقريره." قد جاءت في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.32) بانحراف معياري قدره (0.843)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من طرف أفراد عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة وبشدة، إذ نجد أن أعلى نسبة لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة جاءت تؤكد موافق وبشدة بنسبة (47.1%)،

تليها نسبة (44.1%) من المبحوثين اتجهوا نحو خيار الموافقة ، في حين اتجه ما نسبته (5.9%) من المبحوثين نحو خيار الحياد، وما نسبته (2.9%) من المبحوثين اتجهوا نحو خيار المعارضة، في حين نجد أن هناك نسبة معدومة لخيار المعارضة وبشدة. وتأكد هذه العبارة أن محافظ الحسابات ومن خلال إشارته للمخالفات والتحريفات و الأخطاء التي يكتشفها في تقريره تساعد مستخدمي المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار الأنجع و السليم.

وقد نالت كل من العبارة الأول و العبارة الثانية و العبارة الحادية عشر والتي تنص على التوالي بـ: " يصادق محافظ الحسابات عن عدالة جدول سيولة الخزينة في التقرير الذي يقدمه."و" يحتوي تقرير محافظ الحسابات على رأي فني محايد"و" أي مخالفة يقوم بها محافظ الحسابات تعرضه إلى مسؤولية تأدبية وجزائية ومسؤولية مدنية." على الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارات(4.26) بانحراف معياري قدره (0.828)و(0.864) و(0.751)، ووفقا لمقياس الدراسة فان مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارات قد اتجه نحو الموافقة وبشدة، إذ نجد أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين قد أجابوا عن هذه العبارة بالموافقة و الموافقة وبشدة، ما نسبته (90%) من المبحوثين في العبارات الثلاث، في حين تنعدم نسبة العارضة في العبارات الثلاث، أما بقية الخيارات والمتمثلة في الحياد والمعارضة فقد كان لكل منهما ضئيلة جدا.

ويمكن القول في ظل العبارات السابقة أن:

أ-أن توفر الاستقلالية والحياد وحرص محافظ الحسابات عليها أثناء أدائه لمهامه تضمن جودة المعلومة المثبتة في تقريره وبالتالي تلبية حاجات المستخدمين للمعلومة المحاسبية والمتمثلة في التعبير الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

ب-إن المسؤوليات التي فرضها المشرع الجزائري على محافظي الحسابات تدعم الأداء الأمثل للمحافظ وتضفي مصداقية أكثر في التقرير الصادر منه .

وقد احتلت العبارات العاشرة، التاسعة، السادسة، الثامنة و العبارة الرابعة المراتب 7، 5،4،6 و8 على الترتيب من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارات بين [4.12، 3.74] بانحراف معياري محصور بين [0.686،1.355] ، ووفقا لمقياس الدراسة فان مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة ، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين قد أجابوا عن هذه العبارة بالموافقة ، وتلتها نسبة منهم قد اتجهوا نحو خيار الموافقة وبشدة، ، أما النسبة الأقل لإجابات المبحوثين فقد كانت لخيار المعارضة، الحياد والمعارضة بشدة.

أما العبارتين الخامسة والسابعة قد جاءتا بالمرتبة التاسعة و العاشرة على التوالي من حيث الأهمية النسبية المعطاة من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي 3.21 للعبارة الخامسة و للعبارة السابعة2.79 و انحراف معيار يقدر بـ 1.2 و1.008 على الترتيب ، ووفقا لمقياس الدراسة فان مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارتين قد اتجه نحو الحياد إ إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين قد أجابوا عن هذه العبارتين بالحياد، وتقارب في النسبة نحو الخيارات المعارضة والمعارضة بشدة و الموافقة والموافقة وبشدة .

ويمكن التعليق عن إجابات المبحوثين محل الدراسة كالآتي:

أ- تدل إجابات المبحوثين على وجود تطور في الإطار النظري لمهنة محافظة الحسابات من خلال التنظيم الذي سنه المشرع الجزائري في القانون 10-01 والذي مفاده تقسيم المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بدرجة الأولى ، ضبط المهنة المتعلقة بمحافظة الحسابات فيما يخص المؤهلات العلمية ومدة مزاولة النشاط وغيرها...

ب-مراجعة انتقاديه التي يجريها محافظ الحسابات قبل إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية وتعبيرها بصدق عن المركز المالي للمؤسسة تعطي موثوقية للمعلومة المحاسبية المراجعة من طرف محافظ الحسابات.

ت-الأتعاب التي تدفع لمحافظ الحسابات تدل على درجة استقلاليته وحياده وهذا ما دعمه المشرع وأرساه بإضافة طريقة المناقصة في تحديد الأتعاب إلى الطريقة السابقة السلم الزمني وعدم إلغائها.

من خلال الإجابات السابقة يمكن القول فيما يتعلق بالفرضية الأولى والمتمثلة في:" يساهم القانون 10-01 في ضبط مهنة محافظة الحسابات و الحد من السلوكات الجانبية الصادرة من محافظ الحسابات في تلبية حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية" ،أنه من خلال المراسيم والقوانين التي تصدرها الدول لتوجيه مسار المهنة بصفة خاصة والحد من السلوكات الجانبية، وبناءا على نتائج المحور الأول من الاستبيان والتي أظهرت متوسط حسابي لإجمالي المحور الأول والمقدر ب 3.952 و انحراف معياري 0.950 ومستوى قبول العينة للعبارات المقترحة نقبل الفرضية الأولى ونثبت صحتها.

جدول رقم(3-10):المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الأول" أسس ممارسة مهنة محافظة الحسابات وفق المشرع الجزائر".

العبـارة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
	F	F	F	F	F				
	%	%	%	%	%				
1- يصادق محافظ الحسابات عن عدالة جدول سيولة الخزينة في التقرير الذي يقدمه.	1	0	2	17	14	4.26	0.828	3	موافق بشدة
	2,9	0	5.9	50	41.2				
2- يحتوي تقرير محافظ الحسابات على رأي فني محايد.	1	0	3	15	15	4.26	0.864	3	موافق بشدة
	2.9	0	8.8	44.1	44.1				
3- يشير محافظ الحسابات في تقريره على كل التجاوزات والتلاعبات و الأخطاء بكل أنواعها في تقريره..	1	0	2	15	16	4.32	0.843	2	موافق بشدة
	2.9	0	5.9	44.1	47.1				
4- يحرص محافظ الحسابات على توقيت تقديم التقريره وأن يتوافق وتوقيت نشر الكشوفات المالية	4	3	3	12	12	3.74	1.355	8	موافق
	11.8	8.8	8.8	35.3	35.3				
5- تؤثر السر المهني للعميل على رأي محافظ الحسابات أوإبداء تحفظه على الأقل.	3	6	12	7	6	3.21	1.2	9	محايد
	8.8	17.6	35.4	20.6	17.6				
6- إن إدراك محافظ الحسابات لنشاط الشركة يؤثرعلى جودة التقريره ودرجة موثوقيته.	3	0	2	20	9	3.94	1.071	6	موافق
	8.8	0	5.9	58.8	26.5				

7- يتناسب احتساب الأتعاب التي فرضها المشرع الجزائري مع المهمة التي يكلف بها محافظ الحسابات.	4	7	17	4	2	2.79	1.008	10	محايد
	11.8	20.6	50	11.8	5.9				
8- إن تحديد المشرع الجزائري لعهدات التي يحق لمحافظ الحسابات مزاولة النشاطه في نفس الشركة تضفي مصداقية أكثر في التقرير.	1	4	0	21	8	3.91	0.996	7	موافق
	2.9	11.8	0	61.76	23.5				
9- يشير محافظ الحسابات في تقريره إلى المواطن التي لم تطبق فيها قواعد المحاسبة.	1	0	0	26	7	4.12	0.686	5	موافق
	2.9	0	0	76.5	20.6				
10- يعتمد محافظ الحسابات في الجزائر معايير أو ضوابط التي سنها المشرع الجزائري فقط لا غير.	1	3	0	15	15	4.18	1.029	4	موافق
	2.9	8.8	0	44.1	44.1				
11- أي مخالفة يقوم بها محافظ الحسابات تعرضه إلى مسؤولية تأدبية وجزائية ومسؤولية مدنية.	1	0	0	21	12	4.26	0.751	3	موافق بشدة
	2.9	0	0	61.8	35.3				
12- يتبع محافظ الحسابات مجموعة من الإجراءات ويتقيد بها لضمان صورة الصادق جدول سيولة الخزينة.	1	0	0	17	16	4.38	0.779	1	موافق بشدة
	2.9	0	0	50	47.1				
النتائج الإجمالية للمحور الأول: أسس ممارسة مهنة محافظة الحسابات وفق المشرع الجزائري وتلبيتها لحاجة المستفيد من المعلومة المحاسبية						**3.952**	**0.950**	–	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني واختبار الفرضية الثانية

تشير نتائج الجدول رقم(3-11) إلى متوسط حسابي عام يبلغ(3.85) وانحراف معياري عام قدره (0.258)، أما على مستوى العبارات فنلاحظ أن إجابات المبحوثين عنها كانت جلها بالموافقة بشدة لذلك كان اتجاه قبول أفراد عينة الدراسة لهذا المحور نحو الموافقة ، إذ نجد العبارة الثانية و المتمثلة في: "يعتمد محافظ الحسابات عند فحصه لجدول سيولة الخزينة على الكشوف المالية الأخرى".قد جاءت بالترتيب الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.41) بانحراف معياري قدره (0.50)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من قبل عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة وبشدة، حيث جاءت نسبة المبحوثين الذين أكدوا موافقتهم على هذه العبارة كأعلى نسبة وهي (58.8%)، تليها نسبة (41.2%) لخيار الموافقة وبشدة، أما بقية الخيارات والمتمثلة في: المعارضة ،المعارضة بشدة والحياد فكانت نسبة الإجابة بهم معدومة.وترجع موافق العينة على العبارة إلى أن محافظ يقارن جدول سيولة الخزينة والنتائج الكشوفات الأخرى الأخرى ويتأكد من الأرصدة المثبتة .

كما نلاحظ أن العبارة الثامنة والمتمثلة في: " نسبة الفوائد التي تظهر في جدول سيولة الخزينة تدل على مصادر التمويل التي تعتمدها الشركة " قد جاءت بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.35) بانحراف معياري قدره (0.485)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من طرف أفراد عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة وبشدة، إذ نجد أن أعلى نسبة لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة جاءت تؤكد موافقتهم لها بنسبة (64.7%)، تليها نسبة (35.3%) من المبحوثين اتجهوا نحو خيار موافقة العبارة بشدة، أما بقية الخيارات والمتمثلة في: المعارضة ،المعارضة بشدة والحياد فكانت نسبة الإجابة بهم معدومة. ويفسر هذا بأن الغاية ومن تبويب جدول سيولة الخزينة إلى أنشطة التشغيليةو الإستثمارية والتمويلية، حيث أن هذه الأخيرة تظهر فوائد القروض

وقد نالت العبارة السابعة والمتعلقة بـ: " عائد المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي يظهر أن الشركة تولد نقدية كافية أو لا ويسمح بالتعرف على مواطن القوة والضعف لسياسة البيع المنتهجة في الشركة " الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.32) بانحراف معياري قدره (0.684)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة بشدة، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين (44.1%) وهي متساوية لكل من العبارة موافقة و العبارة موافق بشدة ، وتلتها نسبة (11.8%) منهم قد اتجهوا نحو خيار الحياد، أما بقية الخيارات والمتمثلة في: المعارضة والمعارضة بشدة فكانت نسبة الإجابة بهما معدومة.ومن هذا يتجلى لنا أن

عائد المبيعات من التدفق التشغيلي الذي يستخلص من جدول سيولة الخزينة يعطى فكرة أكثر عن الواقع الشركة و سياستها التجارية.

وقد نالت العبارة الثالثة والمتمثلة في: " يعبر جدول سيولة الخزينة على قدرة الشركة في الحصول على سيولة " الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.24) بانحراف معياري قدره (0.606)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة ، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين (58.8%) قد أجابوا عن هذه العبارة بالموافقة، وتلتها نسبة (32.4%) منهم قد اتجهوا نحو خيار الموافقة وبشدة، في حين اتجه ما نسبته (8.8%) من المبحوثين نحو خيار الحياد، أما خيارا المعارضة والمعارضة بشدة فقد كان لكل منهما نسبة معدومة.ويمكن تفسير هذه النتائج إلى أن إعداد جدول سيولة الخزينة هو على الأساس النقدي بدل من أساس الإستحقاق،لأن عرضها على أساس النقدي يلغي كل العمليات التي لم تكتمل بعد،وأن نسبة المستخلصة من هذ الجدول والتي تمثل نسبة التغطية النقدية تجيب هي الثاني على قدرة الحصول على سيولة.

كما نلاحظ أن العبارة الرابعة والمتمثلة في: " يعبر جدول سيولة الخزينة على قدرة الشركة في التمويل الذاتي " قد حلت بالترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل المبحوثين، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات لهذه العبارة (4.21) بانحراف معياري قدره (0.641)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى القبول للعبارة من طرف أفراد عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين (55.9%) قد أكدوا موافقتهم لهذه العبارة، وتلتها نسبة (32.4%) منهم قد اتجهوا نحو خيار الموافقة بشدة، في حين كانت النسبة الأصغر وهي (11.8%) من المبحوثين قد اتجهت نحو خيار الحياد، أما خيارا المعارضة والمعارضة بشدة فقد كان لكل منهما نسبة معدومة.ويرجع هذا القبول من طرف العينة لإحتواء جدول سيولة الخزينة لكل متحصيلات ومدفوعات الشركة الخاصة بالفترة وإمكانية المقارنة بينها وبذلك تبين قدرة الشركة على التمويل الذاتي أو العكس.

وقد جاءت العبارة الثانية عشر والمتمثلة في: " يظهر جدول سيولة الخزينة درجة المخاطر التي تصاحب التدفق باعتبار أن إعداد هذه القائمة هو على الأساس النقدي." بالترتيب السادس من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.15) بانحراف معياري قدره (0.702)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة ، حيث أن أعلى نسبة من إجابات المبحوثين وهي(73.6%) قد كانت باتجاه الموافقة، وتلاها خيار الموافقة بشدة بنسبة (23.5%)، بينما كانت النسبة الأقل من بين إجابات المبحوثين وهي (2.9%) تعارض

العبارة، في حين كانت النسبة معدومة لكل من خيار المعارضة بشدة وكذا الحياد.ويمكن القول أن تأييد العينة لهذه العبارة ماهو إلا دلالة تعبير جدول سيولة الخزينة على درجة المخاطر ومن خلال التدفق النقدي الحر الذي يشير إلى أن المنشأة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة و لديها نقدية متاحة لتخفيض الديون و التوسع في مشروعاتها أوالعكس إذ يجدر بها تخيير السياسة التمويلية.

وقد نالت كل من العبارتين الأولى و العبارة الثالثة عشر والمتمثلة في على التوالي: " الأنشطة التشغيلية هي مؤشر قوي على قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تدعم بها الأنشطة الأخرى" و" تستثنى المعاملات غير النقدية من جدول سيولة الخزينة حتى لو تعلقت باستثمارات" الترتيب السابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة لهما من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارتين (4.12) بانحراف معياري قدره (0.686) للعبارة الأولى وانحراف معياري قدره(0.537) للعبارة الثالثة عشر، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة ، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين في العبارتين قد أجابوا بالخيار موافق بنسبة (52.9%) و(70.6%) على التوالي، وتلاها خيار الموافقة بشدة بنسبة (29.5%)و(20.6%)على التوالي، أما المبحوثين الذين اختاروا الحياد في العبارتين فقد جاءت نسبتهم (17.6%)و (8.8%) على التوالي، في حين كانت النسبة معدومة لخيار المعارضة و خيار المعارضة بشدة.وتفسر هذه الإجابات أن الأنشطة التشغيلية التي النشاط الرئيسي لشركة وأنها نقطة الإنطلاق لباقي النشاطات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجهه العينة الى وجوب اسبعاد المعاملات الأستثمار و التمويل التي لا تتطلب نقدية ، وتوجه البعض الأخر الى الحياد إعتبارا لذكرها كملاحظة أو إيضاح في جدول سيولة الخزينة.

وقد حلت بالترتيب الثامن؛ من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل المبحوثين، العبارة السادسة والمتمثلة في: " تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض " إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.09) بانحراف معياري قدره (0.452)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من طرف عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة ولقد كانت النسبة الأكبر من إجابات المبحوثين عن هذه العبارة بـ(79.4%) لصالح خيار الموافقة، تليها نسبة (14.7%) من المبحوثين الذين أجابوا بخيار الموافقة بشدة، ثم نسبة (5.9%) أجابوا بالحياد، والتي تمثل أقل النسبة الأقل من إجابات المبحوثين المعارضة، في حين نجد أن النسبة معدومة لخيار المعارضة والمعارضة بشدة. تفسر الأهمية النسبية التي حضيت بها هذه العبارة لتشتت الإجابات من قبل أفراد العينة ، وإن تأييد

المبحوثين للعبارة ماهو إلا دلال على أن التدفق النقدي من النشاط التشغيلي هو أساس الذي تتبني عليه الشركة إمكانية افتراضها أو لا ،وأنها ستحقق عوائد لتغظيتها خلال المدة

وقد جاءت بالترتيب التاسع في هذا المحور من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة كل من العبارة الخامسة و العبارة الحادية عشر والمتمثلة على التوالي في: " يعبر جدول سيولة الخزينة لشركة ما عن وجود مرونة مالية لتفادي العراقيل التي تؤثر على استمرار نشاط الشركة" و" يبين جدول سيولة الخزينة التغيرات في رأس مال العامل وكذا الجزء القابل لتحصيل منه." إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذين العبارتين (4.00) بانحراف معياري قدره (0.55) للعبارة الخامسة وانحراف معياري قدره(0.426) للعبارة الحادية عشر، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة بشدة، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين في العبارتين قد أجابوا بالخيار موافق بنسبة (70.6%) و(82.4%) على التوالي، وتلاها خيار الموافقة بشدة بنسبة (14.7%)و(8.8%)على التوالي، أما المبحوثين الذين اختاروا الحياد في العبارتين فقد جاءت نسبتهم (14.7%)و (8.8%) على التوالي ، في حين كانت النسبة معدومة لخيار المعارضة و خيار المعارضة بشدة. يفسر مستوى القبول من طرف المبحوثين للعبارتين بأنه التعرف على المرونة المالية لشركة من ضمن أهداف جدول سيولة الخزينة والتي بدورها تسمح بقياس قدرة الشركة على التكيف مع المخاطر التي تعرضها للفشل،وأنه يمكن التعرف أيضا لرأسمال العامل من خلالها والجزء القابل لتحصيل وتوزيعه على الشركاء.

ولقد جاءت العبارة التاسعة والمتمثلة في: " تؤثر الطريقة التي يعرض بها جدول سيولة الخزينة على موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة بها " بالترتيب العاشر من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (2.18) بانحراف معياري قدره (0.904)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو المعارضة، حيث أن أعلى نسبة من إجابات المبحوثين وهي(44.1%) قد كانت باتجاه المعارضة بشدة، وتلتها نسبة (23.5%) لكل من لخيار المعارضة و الحياد ، بينما كانت النسبة الأقل من بين إجابات المبحوثين وهي (8.8%) توافق العبارة في حين كانت النسبة معدومة لكل من خيار الموافقة بشدة. ويمكن تفسيرالمعارضةالتي حضيتبها العبارة من طرف المبحوثين بأن مادامت النتيجة واحدة في الطريقتين وأن المعطيات لا تتغير،فإن إحتمال تأثير على موثوقية المعلومة المحاسبية ضعيف.

ولقد جاءت بالترتيب الحادي عشر و الأخير في هذا المحور؛ من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة العبارة الثانية والمتمثلة في: " صدق وعدالة المعلومات الواردة في جدول سيولة الخزينة يعني

حتمية عدالة باقي القوائم الأخرى "، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (1.94) بانحراف معياري قدره (0.736)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من طرف أفراد عينة الدراسة كان باتجاه المعارضة، إذ نجد أن أعلى نسبة لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة هي (47.1%) والتي تؤكد معارضتهم لها بشدة، تليها نسبة(29.4%) أجابوا عن العبارة بخيار المعارضة، تلتها نسبة (23.5%) من المبحوثين اتجهوا نحو خيار الحياد، في حين تنعدم نسبة من المبحوثين الذين تمثلت إجابتهم بالموافقة والموافقة بشدة.ومعارضة المبحوثين لهذه العبارة يدل على أن محافظي الحسابات لا يعتمدون بصفة كلية على القوائم الأخرى عند مراجعة جدول سيولة الخزينة ، أن هذه القوائم هي من قبل الإدارة وإحتمال التحريف وارد جدا.

من خلال الإجابات السابقة يمكن القول أن :

- ✓ يتنج عن جدول سيولة الخزينة نسب مالية هامة لمستخدمي المعلومة المحاسبة تخص الشركة و التدفقات النقدية المتأتية من كل نشاط ،والتي تساعدهم في التعرف على قدرة الشركة على الاستمرار ومواجهة العسر النقدي و مرونتها المالية.
- ✓ المعلومة المحاسبية الواردة بجدول سيولة الخزينة تعبر على قدرة الشركة في توفير السيولة والتمويل الذاتي.
- ✓ أن التبويبات التي يحتويها جدول سيولة الخزينة تساعد على التعرف على أنشطة الشركة وعوائد كل النشاط على حدا وبالتالي تساعد مستخدم المعلومة المحاسبية في التعرف على الوضع المالي.
- ✓ لاتتأثر المعلومة المحاسبية المتوصل إليها في جدول سيولة الخزينة من خلال الطريقة المباشرة أو الغير مباشرة ما دامت النتيجة لمتوصل إليها واحدة.

ومن خلال المتوسط الحسابي لإجمالي المحور الأول والمقدر ب 3.85 و الانحراف المعياري 0.258 ومستوى قبول العينة للعبارات المقترحة نقبل الفرضية الثانية و المتعلقة بـ:"تساهم المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة في تقييم الوضع المالي لشركة " ونثبت صحتها.

جدول رقم (3-11) :المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الثاني " مساهمة جدول تدفقات الخزينة في تقييم الوضع المالي.

العبـارة	معارض بشدة		معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
	F	%	F	F	F	F				
						%				

1- الأنشطة التشغيلية هي مؤشر قوي على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية والتى تدعم بها الأنشطة الأخرى.	0	0	6	18	10	4.12	0.686	7	موافق
	0	0	17.6	52.9	29.5				
2- يعتمد محافظ الحسابات عند فحصه لجدول سيولة الخزينة على الكشوف المالية الأخرى.	0	0	0	20	14	4.41	0.50	1	موافق بشدة
	0	0	0	58.8	41.2				
3-. تعبر جدول سيولة الخزينة على قدرة المنشأة في الحصول على سيولة	0	0	3	20	11	4.24	0.606	4	موافق
	0	0	8.8	58.8	32.4				
4- تعبر جدول سيولة الخزينة على قدرة المنشأة في التمويل الذاتي	0	0	4	19	11	4.21	0.641	5	موافق
	0	0	11.8	55.9	32.4				
5- تعبر جدول سيولة الخزينة لمنشأة ما عن وجود مرونة مالية لتفادي العراقيل التي تؤثر على استمرار نشاط المنشأة	0	0	5	24	5	4.00	0.550	9	موافق
	0	0	14.7	70.6	14.7				
6- تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض	0	0	2	27	5	4.09	0.452	8	موافق
	0	0	5.9	79.4	14.7				
7- عائد المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي يظهر أن المنشأة تولد نقدية كافية أو لا ويسمح بالتعرف على مواطن القوة والضعف لسياسة البيع المنتهجة في المنشأة	0	0	4	15	15	4.32	0.684	3	موافق بشدة
	0	0	11.8	44.1	44.1				
8- نسبة الفوائد التي تظهر في جدول	0	0	0	22	12	35	48	2	بشد

سيولة الخزينة تدل على مصادر التمويل التي تعتمدها المنشأة	0	0	0	64.7	35.3				
9- تأثر الطريقة التي يعرض بها جدول سيولة الخزينة على موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة بها	8 23.5	15 44.1	8 23.5	3 8.8	0 0	2.18	0.904	10	معارض
10- صدق وعدالة المعلومات الواردة في جدول سيولة الخزينة يعني حتمية عدالة باقي القوائم الأخرى.	10 29.4	16 47.1	8 23.5	0 0	0 0	1.94	0.736	11	معارض
11- يبين جدول سيولة الخزينة التغيرات في رأس مال العامل وكذا الجزء القابل لتحصيل منه.	0 0	0 0	3 8.8	28 82.4	3 8.8	4.00	0.426	9	موافق
12- تظهر جدول سيولة الخزينة درجة المخاطر التي تصاحب التدفق باعتبار أن اعداد هذه القائمة هو على الأساس النقدي.	1 2.9	0 0	0 0	25 73.5	08 23.6	4.15	0.702	6	موافق
13- تستثنى المعاملات غير النقدية من جدول سيولة الخزينة حتى لو تعلقت باستثمارات.	0 0	0 0	3 8.8	247 70.6	7 20.6	4.12	0.537	7	موافق
النتائج الإجمالية للمحور الثاني: مدى مساهمت جدول سيولة الخزينة في تقييم الوضع المالي لشركة						3.85	0.258	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

المطلب الثالث: تحليل المحور الثالث وإختبار صحة الفرضية الثالثة

تشير نتائج الجدول رقم(3-12) إلى متوسط حسابي عام يبلغ(4.17) وانحراف معياري عام قدره (0.57)، أما على مستوى العبارات فنلاحظ أن إجابات المبحوثين عنها كانت جلها مؤيدة بالموافقة و الموافقة بشدة لذلك كان اتجاه قبول أفراد عينة الدراسة لهذا المحور نحو الموافقة ، إذ نجد العبارة الثامنة و المتمثلة في: " يحرص محافظ الحسابات على التبويبات التي أوصى بها المشرع الجزائري وإظهار نتائج كل نشاط على حدا "قد جاءت بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.47) بانحراف معياري قدره (0.507)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من قبل عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة وبشدة، حيث جاءت نسبة المبحوثين الذين أكدوا موافقتهم على هذه العبارة كأعلى نسبة وهي (52.9%)، تليها نسبة (47.1%) لخيار الموافقة وبشدة، ،أما بقية الخيارات والمتمثلة في: المعارضة والمعارضة بشدة والحياد فكانت نسبة الإجابة بهما معدومة.ويرجع ميول جل المبحوثين إلى الموافق و الموافق بشدة إلى أن حرص محافظ الحسابات في تبويبات جدول سيولة الخزينة هي من مهامة الأساسية و أنه يجدر به الإشارة لها في تقريره في حال مخالفتها لتبويبات التي أكد عليها المشرع الجزائري

كما نلاحظ أن العبارة الثانية والمتمثلة في: " تتأثر موثوقية أدلة الإثبات التي يستعملها محافظ الحسابات بمصدرها وطبيعتها." قد جاءت بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.41) بانحراف معياري قدره (0.500)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول هذه العبارة من طرف أفراد عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة ، إذ نجد أن أعلى نسبة لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة جاءت للخيارين موافق وموافق بشدة ، حيث كانت بنسبة لكل منهما (58.8%) و(41.2%)، ، أما بقية الخيارات والمتمثلة في: المعارضة ،المعارضة بشدة والحياد فكانت نسبة الإجابة بهم معدومة. إن تأكيد المبحوثين للعبارة يعود إلى أن محافظ الحسابات الناجح هو الذي بإستطاعته تحصيل أدلة ذات حجية قوية ، إذ موثوقية الأدلة المتحصل عليها من الداخل الشرك ليس كتلك المتحصل عليها من الخارج أو معلومة المحصل عليها من طرف أمين الخزينة في الشركة ليس كتلك التي من طرف المسير...، وإن الحصول على أوراق تثبت العملية (مصادقات) ليست كالإقرارات الشفوية من حيث الموثوقية.

وقد نالت العبارتين الأولى والسابعة والمتعلقتان على التوالي بـ: " يسعى محافظ الحسابات خلال عملية فحصه لجدول سيولة الخزينة أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة للوصول إلى استنتاجات معقولة لبناء رأيه المهني " و "يعتمد محافظ الحسابات المقارنة والموازنة بين النتائج المتوصل إليها في السنة الجارية المثبتة

في جدول سيولة الخزينة ونتائج السنة السابقة "الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذين العبارتين (4.35) بانحراف معياري قدره (0.485) للعبارة الأولى و إنحراف معياري قدره (0.686)للعبارة السابعة ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارتين قد اتجه نحو الموافقة بشدة، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين للعبارتين على التوالي(64.7%) و(58.8%) لخيار موافق ، وتلتها نسبة (35.3%) للعبارة الأولى ومانسبته(29.41%) للعبارة السابعة من المبحوثين قد اتجهوا نحو خيار موافق بشدة، في حين كانت النسبة الأصغر للعبارة السابعة وهي (11.76%) من المبحوثين قد اتجهت نحو خيار الحياد ومعدومة بالنسبة للعبارة الأولى أما بقية الخيارات والمتمثلة في: المعارضة والمعارضة بشدة فكانت نسبة الإجابة بهما معدومة في العبارتين. وهذا يدل أن رأي محافظ الحسابات حول جدول سيولة الخزينة يتطلب بذل عناية مهنية كبيرة وأدلة قوية أن مقارنة النتائج السنوات السابقة لجدول سيولة الخزينة تساعد المحافظ في الوصول إلى إستنتاجات معقولة لبناء رأيه.

وقد نالت العبارة الثالثة والمتمثلة في: " إن ملاءمة أدلة الإثبات تعكس نوعية الأدلة التي تحصل عليها ومدى صلتها بتأكيد الموثوقية." الترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.29) بانحراف معياري قدره (0.462)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة بشدة ، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين (70.6%) قد أجابوا عن هذه العبارة بالموافقة، وتلتها نسبة (29.4%) منهم قد اتجهوا نحو خيار الموافقة وبشدة، أما خيار الحياد و المعارضة والمعارضة بشدة فقد كان لكل منهما نسبة معدومة. تفسر موافق المبحوثين بشدة على العبارة في أن التحقق من بعض العناصر يتطلب الحصول على نوع معين من الأدلة قد لا يصاح لتعزيز الرأي في تحقيق عناصر أخرى. مما يؤدي إلى قيام المحافظ بجمع الأدلة المناسبة لظروف الحالة أو تتلاءم مع طبيعة العنصر محل الفحص والتي تعزز موثوقية المعلومة المراد التأكد منها

كما نلاحظ أن العبارة السادسة والمتمثلة في: " يستعين محافظ الحسابات بمصادر خارجية للتأكد من صحة الأرصدة النقدية المثبتة بجدول سيولة الخزينة " قد حلت بالترتيب الخامس من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل المبحوثين، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات لهذه العبارة (4.21) بانحراف معياري قدره (0.592)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى القبول العبارة من طرف أفراد عينة الدراسة كان باتجاه الموافقة ، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين (61.8%) قد أكدوا موافقتهم لهذه العبارة، وتلتها نسبة (29.4%) منهم قد اتجهوا نحو خيار الموافقة بشدة، في حين كانت النسبة الأصغر وهي (8.8%) من المبحوثين قد اتجهت نحو خيار الحياد، أما خيارا المعارضة والمعارضة بشدة فقد كان لكل منهما نسبة معدومة. ويرجع قبول المبحوثين

لهذه العبارة سعي محافظ الحسابات في الحصول على أدلة ذات حجية قوية تلغي كل غموض أو شك في الأرصدة النقدية من خلال أطراف خارج الشركة لها علاقة هذه الأحداث التي تظهر في جدول سيولة الخزينة.

وقد جاءت العبارة الثالثة والمتمثلة في: " يبدي محافظ الحسابات تحفظا في رأيه المهني عند تعذره في الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة " بالترتيب السادس من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (4.15) بانحراف معياري قدره (0.359)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الموافقة ، حيث أن أعلى نسبة من إجابات المبحوثين وهي(85.3%) قد كانت باتجاه الموافقة، وتلاها خيار الموافقة بشدة بنسبة (14.7%)، ، في حين كانت النسبة معدومة لكل من خيار المعارضة والمعارضة بشدة وكذا الحياد.إن قبول المبحوثين للعبارة دلالة على حرص محافظ الحسابات على توفير الموثوقية في المعلومة التي دققها من خلال رفضه لكل عنصر يفتقر الإثبات الكافي و الملائم ، إذ أن هذا التصرف الأخير يحميه من الوقوع في تأكيد معلومة قد تكون خطأ التي يعود عليه عقوبات في حال ظهورها .

وقد نالت العبارة الخامسة والمتمثلة في: " يستعمل محافظ الحسابات تقديره الشخصي عند فحص جدول سيولة الخزينة " الترتيب السابع و الأخير من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه العبارة (3.09) بانحراف معياري قدره (1.190) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن مستوى قبول المبحوثين لهذه العبارة قد اتجه نحو الحياد ، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين في العبارتين قد أجابوا بخيار المعارضة بنسبة (32.4%) ، وتلاها خيار الموافقة وخيار الحياد بنسبتين متساويتين تقدر بـ (23.5%) ، في حين نجد أصغر نسبة المبحوثين الذين اختاروا المعارضة بشدة في العبارة و جاءت نسبتهم (5.9%) . و برر المبحوثين معارضتهم بأن محافظ الحسبات لست مجبرا الى التقدير الشخصي في ظل وجود القوائم المالية الأخرى،أما بالنسبة للمأيدين فقد دعمو تأييدهم أن محافظ الحسابات يضع علامة إستفهام على كل معلومة تعرض له ويتحقق منها ويقارنها من تقديره الشخصي.

من الإجابات السابقة يمكن القول :

- ✓ إن محافظ الحسابات ومن خلال حرصه على تبويبات جدول سيولة الخزينة يعطي موثوقية أكثر في المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة باعتباره طرف مستقل يتمتع بالحيادية وله التأهيل للقيام بهذه المهمة.
- ✓ إن مصادر وطبيعة أدلة الإثبات التي يلجأ إليها محافظ الحسابات لدعم رأيه تجاه جدول سيولة الخزينة الذي يعكسه التقرير المقدم من طرفه هي موثوقة وذات حجية.

- ✓ أن تاريخ تقديم محافظ الحسابات لتقريره مرتبط بتاريخ نشر الكشوفات المالية إذ انه يدخل ضمن اتفاقيات قبول المهمة وعلى المحافظ الإلتزام بها ،إذ ينجر عن هذه العملية إضفاء مصداقية أكثر في الكشوقات المالية وخلوها من التحريفات الصادرة عن الإدارة.

ومن خلال المتوسط الحسابي لإجمالي المحور الأول والمقدر ب 4.17 و الانحراف المعياري 0.57ومستوى قبول العينة للعبارات المقترحة نقبل الفرضية الثالثة و المتعلقة ب:" لمحافظ الحسابات دور في تأكيد الثقة في المعلومة المحاسبية في جدول سيولة الخزينة " ونثبت صحتها.نفس الفرضية في المحور الثاني

جدول رقم (3-11) :المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الثالث "علاقة محافظ الحسابات بموثوقية جدول سيولة الخزينة".

العبـارة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
	F	F	F	F	F				
	%	%	%	%	%				
1- يسعى محافظ الحسابات خلال عملية فحصه لجدول سيولة الخزينة أن يحصل على أدلة اثبات كافية وملائمة للوصول إلى استنتاجات معقولة لبناءرأيه المهني.	0	0	0	22	12	4.35	0.485	3	موافق بشدة
	0	0	0	64.7	35.3				
2- تتأثر موثوقية أدلة الإثبات التي يستعملها محافظ الحسابات بمصدرها وطبيعتها.	0	0	0	20	14	4.41	0.500	2	موافق بشدة
	0	0	0	58.8	41.2				
3- يبدي محافظ الحسابات تحفظا في رأيه المهني عند تعذره في الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.	0	0	0	29	5	4.15	0.359	6	موافق
	0	0	0	85.3	14.7				
4- إن ملاءمة أدلة الإثبات تعكس نوعية الأدلة التي تحصل عليها ومدى صلتها بتأكيد الموثوقية.	0	0	0	24	10	4.29	0.462	4	موافق بشدة
	0	0	0	70.6	29.4				

5- يستعمل محافظ الحسابات تقديره الشخصي عند فحص جدول سيولة الخزينة	2	11	8	8	5	3.09	1.190	7	محايد
	5.9	32.4	23.5	23.5	14.7				
6- يستعين محافظ الحسابات بمصادر خارجية و لتأكد من صحة الأرصدة النقدية المثبتة جدول سيولة الخزينة	0	0	3	21	10	4.21	0.592	5	موافق
	0	8.1	8.8	61.8	29.4				
7- يعتمد محافظ الحسابات المقارنة والموازنة بين النتائج المتوصل إليها في السنة الجارية المثبتة في جدول سيولة الخزينة ونتائج السنة السابقة .	0	0	4	20	10	4.35	0.686	3	موافق بشدة
	0	0	11.76	58.8	29.41				
8- يحرص محافظ الحسابات على التبويبات التي أوصى بها المشرع الجزائري وإظهار نتائج كل نشاط على حدا	0	0	0	18	16	4.47	0.507	1	موافق بشدة
	0	0	0	52.9	47.1				
النتائج الإجمالية للمحور الثالث: علاقة محافظ الحسابات بموثوقية جدول سيولة الخزينة						**4.17**	**0.57**	-	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS16

خلاصة:

حاولنا من خلال الفصل التطبيق وتأكيدا لما توصلنا إليه في الإطار النظري للإجابة على إشكالية البحث المطروحة مسبقا والمتمثلة في :

"ما مدى مساهمت محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة بجدول سيولة الخزينة"

ومن خلال الإستبيان الذي وزع على عينة من المهنيين في محافظة الحسابات توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات وقبولها والتي كانت كالآتي:

- ✓ "يساهم القانون 10-01 في ضبط مهنة محافظة الحسابات و الحد من السلوكات الجانبية الصادرة من محافظ الحسابات في تلبية حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية".
- ✓ "تساهم المعلومة المحاسبية الواردة بجدول سيولة الخزينة في كشف الوضع المالي لشركة".
- ✓ " لمحافظ الحسابات دور في تأكيد الثقة في المعلومة المحاسبية في جدول سيولة الخزينة ".

الخاتمة:

إن المكانة التي إحتلها التدقيق على المستوى الدولي لم تتولد على سبيل العبث،وإنما مسايرته للساحة الإقتصادية والتطورات السريعة التي مستها من جهة، ومن جهة أخري إجابته على كل تساؤل أو غموض أو بصيغة أخرى سده فجوة البعد الذي تصاحب مستخدمي المعلومة المحاسبية أدى إلى الاهتمام به أكثر، إذ نجد أن جل الكتلة الاقتصادية والفاعلة في تسيير الشركات ،تندد ب توحيد الضوابط و المعايير الخاصة بمهنة المحاسبة والتدقيق و الرقي بهذه المهنة .

ونتج عن هذا التطور والتوحيد في الدول المتقدمة سعي الدول ذوي التطور المحدود في هذا المجال التوجه ومسايرة وذلك من خلال إحداث تغيرات أو سن تشريعات وإلغاء أخرى بغية إحداث توافق بين كل من المعايير المحاسبية والتدقيق الدوليين والتشريعات المحلية الخاصة بها بغية الإرتقاء بالإقتصاد الوطني الخاص بها والإستفادة من إستثمارات الشركات الأجنبية فيها.

ومن بين هذه الدول الجزائر التي بدأت تنشط على هذا الأساس المتمثل في تحقيق التوافق مع المعايير و الإستفادة من نواتج هذه المهنة وجني ثمار التشجيعات و التسهيلات التي منحتها للدعم الإستثمار الأجنبي الذي لا يتحقق إلا بوجود أرضية خصبة تسمح بدخول هذة الشركات إلى السوق الجزائرية.

وتفعيلا لهذة الخطوى فقد باشر الدولة الجزائرية في إجراء تحديثات في مهنة محافظة الحسابات، لضبطها وإرساء الموثوقية لهذة المهنة، والخروج بنخبة جزائرية مؤهلة تنشط في هذا المجال.

إذ حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة، معالجة إشكالية البحث المتمثلة في مدى إسهام محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الوارد بجدول سيولة الخزينة،من خلال الفصول الثلاث باستخدام المنهج والأداوت المشار إليها في المقدمة ، إنطلاقا من نتائج الفرضيات ، وبهذا تتوزع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث و التوصيات والإقتراحات.

- **نتائج إختبار الفرضيات:**

بعد عرض وتحليل جوانب الموضوع بإطاريه النظري من والتطبيقي ، توصلنا إلى النتائج المرنبطة بالفرضيات الموضوعة مسبقا كما يلي:

1. بالنسبة للفرضية الأولى:" "يساهم القانون 10-01 في ضبط مهنة محافظة الحسابات والحد من السلوكات الجانبية الصادرة من محافظ الحسابات في تلبية حاجيات مستخدمي المعلومة المحاسبية"، فقد خلصت دراستنا للفصل الأول حول محافظة الحسابات في الجزائر و المحور الأول من الإستبيان:" أسس ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر وتلبيتها لحاجة المستفيد من المعلومة المحاسبية إلى إثبات صحة الفرضية الأولى، وبهذا نكون قد أجبنا على الجزئية الأولى من الإشكالية و توصلنا إلى أن مجموعة المراسيم التي فرضتها الجزائر تساهم في ضبط مهنة محافظي الحسابات و تخدم مستعملي الكشوفات المالية وتقرير المحافظ من جهة وتحصر الإطار النظري لهذه المهنة.
2. بالنسبة للفرضية الثانية:"تساهم المعلومة المحاسبية الواردة بجدول سيولة الخزينة في تقييم الوضع المالي لشركة". من خلال الفصل الثاني " الإطار النظري لجدول سيولة الخزينة" و المحور الثاني من الإستبيان:"مدى مساهمت جدول سيولة الخزينة في تقييم الوضع المالي لشركة" يمكن الإهتداء الى أن جدول سيولة الخزينة هو وسيلة فعالة للخروج بوضع مالي وصور حاليا عن الشركة، من خلال ما يشمله هذا الجدول من معلومات محاسبية مالية مبوبة إلى ثلاث تبويبات التشغيلية منها والإستثمارية و التمويلية والتي تسهل على كل المستعملين للمعلومة المحاسبية الفهم الأمثل وتقييم الوضع المالي لشركة ، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية.
3. بالنسبة للفرضية الثالثة: " لمحافظ الحسابات دور في تأكيد الثقة في المعلومة المحاسبية في جدول سيولة الخزينة ".ومن خلال المحور الثالث من الإستبيان فقد تبين أن إمتثال محافظ الحسابات بالإستقلالية والحياد أثناء ممارسته لمهامة وعلى المصادقة على شرعية الكشوف المالية والتي تضم جدول سيولة الخزينة ، في ظل المسوؤليات التي فرضها المشرع الجزائري على محافظ الحسابات التي تدعم حيادية هذا الأخير ،ومعايير إعداد التقرير الذي يعتبر جوهر هذه العملية تمكن من الخروج برأي فني محايد حول مصداقية المعلومة المحاسبية ، يعطي ثقة أكثر في المعلومة المحاسبية الوارد في جدول سيولة الخزينة. وبناءا على ذلك نقبل الفرضية الثالثة و نثبت صحتها.

الخـــاتمة

أهم نتائج البحث:

من خلال دراستنا ، والتي تناولت فصلين في الجانب النظري ،حيث شمل الفصل الأول محافظة الحسابات في الجزائر،أما الفصل الثاني فقد خصص للإطار النظري لجدول سيولة الخزينة، ومن خلال الفصل التطبيقي الذي تضمن استمارة استبيان وجهت لمهنيين من ذوي التخصص، أسفرت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن تحرير مهنة محافظة الحسابات وفصلها عن المهن الأخرى ، من خلال حل المنظمة الوطنية التي جمعت كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وخصها بغرفة وطنية مستقلة ،ساهم في تجديد الثقة في هذه المهنة وإعطائها إستقلالية أكثر و النهوض بها إلى الأحسن ،بإعتبار أن هذه الغرفة تخص محافظي الحسابات فقط فإنها ستضبط أكثر المشتركين فيها.
2. يثبت الواقع العملي أن مهنة محافظة الحسابات في الجزائر لاتزال تعاني بعض النقائص فيما يخص تنظيمها من خلال عدم إصدار مرسوم خاص بأخلاقياتها يواكب التغييرات الحاصلة.
3. لا تنحصر مهمة محافظ الحسابات في مراقبة الحسابات فقط وإنما يعتبر أيضا صمام أمان وجهاز واقي ضد أي تلاعب قانوني أو إختلاس وطرف فعال في إكتشاف الأخطاء المحاسبية ، التي تساعد على استمرار الشركة وتحمي مصالح الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية.
4. يعطي جدول سيولة الخزينة صورة التحصيلات و المدفوعات النقدية الفعلية ، والتي تعتبر الأكثر عرض للتحريف من قيل المسيرين أو أصحاب الشركة من جهة ،ومن جهة أخرى كثرة العمليات التي تندرج ضمن هذا الجدول تجعل إحتمال الخطأ أكبر ، إلا أن تدخل طرف خارجي مستقل ومحايد يتمتع بالكفاءة يدعم صدق هذا الجدول ويعطي موثوقية أكثر لمحتواه .
5. يمكن جدول سيولة الخزينة مستعملي المعلومة الحاسبية من التنبؤ إمكانية استمرار الشركة ومعرفة التدفقات النقدية لكل نشاط من خلال النسب المالية المستخلصة من هذا الجدول .
6. يثبت الواقع العملي لمحافظ الحسابات أن إستعمالات جدول سيولة الخزينة من طرف مستعملي المعلومة المحاسبية ضئيل ، وأن إعدادها من طرف أغلب الشركات الجزائرية هو تطبيق شكلي تطبيق لما نص علية النظام المحاسبي المالي فقط لاغير.
7. إن صدور معايير تقايير محافظي الحسابات دلالة واضحة على جهود المشرع الجزائري وسعيه على إحداث التوافق بينها وبين معايير التدقيق الدولي .

8. إن إتباع محافظ الحسابات لمعايير التدقيق الدولي يعطي موثوقية أكثر للمعلومة المحاسبة التي صادق عليها ، ويخدم أكثر إستثمار الشركات الأجنبية في الجزائر
9. صعوبة تكييف البيئة الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية لا يمنع إنتهاج الجزائر لها ،إذ يمكن إصدار مجموعة معايير تدقيق جزائرية تشمل تراعي الطرفين معا ، وينجز عن هذه المعايير رفع في مستوى محافظين بعتبارها الخطوى الأساسية في هذه العملية.

- **توصيات البحث:**

1. ضرورة الاهتمام بجدول سيولة الخزينة وتفعيل دورها في الشركات الجزائري من خلال تكاتف كل من المستعملين للمعلومة المحاسبية من خلال طلبها والإستعانة بها و محافظ الحسابات الذي يسعي لإظهارها وفقا المشرع الجزائر و الإشارة إليها في تقريره عند الإخلال بها .
2. عدم إكتفاء محافظ الحسابات بعمله فقط مع المؤسسات و الشركات الصغير التي تأثر على آدائه المهني وتقلل من مستواه الفني و المهني .
3. زيادة الاهتمام بهنة المراجعة في الجزائرللإستفادة من مخرجاتها أكثر
4. إلزام محافظي الحسابات دورات تدريبية ،تهيأتهم للإنتقال إلى تطبيق معايير التدقيق الدولي ، وتفعيل مشاركتهم في الملتقيات التي تخص المهنة التي تنظمها الجامعات، للخروج بنخبة محافظي حسابات تتناسب ومتطلبات الدولية.
5. مراعاة الموضوعية بالنسبة لشرط الخبرة لمتربصين،والحرص على أن توفر هذه الخبرة تكوينا جيد يخدم تكوين المربصين مستقبلا.

وفي الأخير فإننا نرجو أننا قد وفقنا في اختيار الموضوع و منهجية تحليله و في محاولة إسقاطه على أرض الواقع، و أن تكون خاتمة بحثنا هذا نقطة بداية لبحوث أخرى مستقبلية.

ملخص:

نهدف من هذه الدراسة إلى معرفة دور محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة، من خلال الممارسات الرقابية التي تضمنها مهنة محافظة الحسابات والمؤطر من المشرع الجزائري.

وعلى هذا الأساس ، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مهنة محافظة الحسابات في الجزائر مهامها ومسؤلياتها أدواتها، مستوى مطابقتها للمعايير الدولية،ومن جهة أخرى دور المحافظ في إضفاء موثوقية أكثر في المعلومة المحاسبية الوارد بجدول سيولة الخزينة، وهذا بإعتبار أن محافظ الحسابات شخص مستقل يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته ، مهمة المصادقة على صحة الحسابات الشركات و الهيئات و انتظامها ومطابقتها للأحكام التشريع المعمول به، وأن جدول سيولة الخزينة هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التدفقات النقدية التي حصلت في الشركة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، قمنا بدراسة ميدانية وتوزيع إستبيان لعينة من محافظي الحسابات في ولايتي بسكرة والعاصمة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نستخلص أهمها فيما يلي: أن محافظ الحسابات ومن خلال التقرير الصادر منه يضفي مصداقية وموثوقية أكثر في جدول سيولة الخزينة.

الكلمات المفتاحية:

محافظ الحسابات، جدول سيولة الخزينة، موثوقية المعلومة المحاسبية، القوائم المالية، المراجعة الخارخية

Abstract :

The present study aims to reveal the auditor ‘s role to confirm the reliability of accounting information in the fluidity of the treasury agenda(table), Through the supervision that is included in such job and theframe reference of the Algerian legislature.

According to that , this research shed lights on the auditor’s job in Algeria.Its elements, duties and responsabilities ,On one hand ,its level of compliance with international standards , and the auditor’s role to confirm the accounting information, on the other hand. In the treasury agenda (table).However, the auditor is an independent in his work and he is responsible on providing the authority , the validity of the companies ,authorities accounts. Its regularity and compliance with the provisions of the announced legislations. The liquidity of the Treasury table considred as n analytical detection of the increased or decreased movement of cash flows that occurred in the company.To discover the reasons behind these changes , This study is conducted in the work field in Biskra and Algeirs.,We designed a questionnaire to a sample of auditor’s for a data collection.

In conclusion, the results of this study comfirmed that role of the auditor through his reports provides more credibility and validity than the treasury liguidity table .

Key words

Auditor,table of tereasury liquidity,reliability of the accounting information, Financial Statements,External audit

الملحق رقم01: يوضح الإستبانة الموزع على عينة الدراسة

جـــامعة محمد خيضـــر –بسكـــرة– **قسم العلوم التجارية مجال(LMD)**

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير **التخصص :فحص محاسبـــي**

السنةالجـــامعية:2014/2013

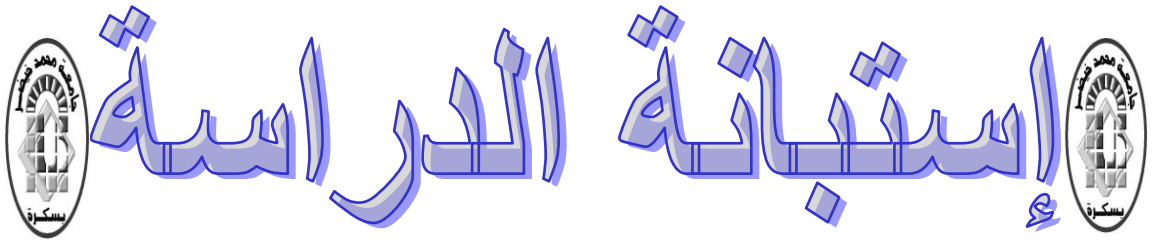

الأخ الفاضل.....

الأخت الفاضلة.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين أيديكم استمارة لجمع المعلومات المتعلقة بدراسة بعنوان:

دور محافظ الحسابات في تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في جدول سيولة الخزينة. لذا نرجو: منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة فيها بهدف إعتمادها كمصدر للبيانات اللازمة لإعداد بحث علمي كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي.

لذا نلتمس منكم التكرم بقراءة العبارات بدقة والإجابة عليها بموضوعية سعيا منا لمعرفة رأيكم كمهنيين حول الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تأكيد الموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة بجدول سيولة الخزينة.

علما أن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستكون دقة إجاباتكم ومساهمتكم عونا كبيرا لنا في التوصل إلى نتائج موضوعية وذات دلالة علمية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الطالب : محمد راسم خرف الله

الجزء الأول :البيانات الشخصية والوظيفية

نرجو تعبئة البيانات التالية، وذلك بوضع إشارة (x) في المربع المناسب لاختيارك:

-الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

-العمر :

من27 -40 سنة ☐ من41-50 سنة ☐

من51 -55 سنة ☐ أكثر من 56 سنة ☐

-المؤهل العلمي :

ثانوي فأقل ☐ ليسانس محاسبة وجباية ☐

تقني سامي في المحاسبة ☐ شهادة دراسات عليا متخصصة ☐

-سنوات الخبرة المكتسبة:

الأقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات. ☐

من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر. ☐

الجزء الثاني :محاور الإستبيان

المحور الأول : أسس ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر وتلبيتها لحاجة المستفيد من المعلومة المحاسبية					
العبارة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
يصادق محافظ الحسابات عن عدالة جدول سيولة الخزينة في التقرير الذي يقدمه.					
يحتوي تقرير محافظ الحسابات على رأي فني محايد.					
يشير محافظ الحسابات في تقريره على كل التجاوزات والتلاعبات و الأخطاء بكل أنواعها في تقريره.					
يحرص محافظ الحسابات على توقيت تقديم التقريره وأن يتوافق وتوقيت نشر الكشوفات المالية					
تؤثر السر المهني للعميل على رأي محافظ الحسابات أوإبداء تحفظه على الأقل.					
إن إدراك محافظ الحسابات لنشاط الشركة يؤثرعلى جودة التقريره ودرجة موثوقيته.					
يتناسب احتساب الأتعاب التي فرضها المشرع الجزائري مع المهمة التي يكلف بها محافظ الحسابات					
إن تحديد المشرع الجزائري لعهدات التي يحق لمحافظ الحسابات مزاولة النشاطه في نفس الشركة تضفي مصداقية أكثر في التقرير.					
يشير محافظ الحسابات في تقريره إلى المواطن التي لم تطبق فيها قواعد المحاسبة.					
يعتمد محافظ الحسابات في الجزائر معايير أو ضوابط التي سنها المشرع الجزائري فقط لا غير.					

أي مخالفة يقوم بها محافظ الحسابات تعرضه إلى مسؤولية تأدبية وجزائية ومسؤولية مدنية.					
يتبع محافظ الحسابات مجموعة من الإجراءات ويتقيد بها لضمان صورة الصادق جدول سيولة الخزينة.					

المحور الثاني: مدى مساهمت جدول سيولة الخزينة في كشف الوضع المالي لشركة					
العبارة	**كعارض بشدة**	**معارض**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
الأنشطة التشغيلية هي مؤشر قويعلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية والتى تدعم بها الأنشطة الأخرى.					
يعتمد محافظ الحسابات عند فحصه لجدول سيولة الخزينة على الكشوف المالية الأخرى.					
تعبر جدول سيولة الخزينة على قدرة الشركة في الحصول على سيولة					
تعبر جدول سيولة الخزينة على قدرة الشركة في التمويل الذاتي					
تعبر جدول سيولة الخزينة لمنشأة ما عن وجود مرونة مالية لتفادي العراقيل التي تؤثر على استمرار نشاط الشركة					
تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض					
عائد المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي يظهر أن الشركةتولد نقدية كافية أو لا ويسمح بالتعرف					

على مواطن القوة والضعف لسياسة البيع المنتهجة في الشركة					
نسبة الفوائد التي تظهر في جدول سيولة الخزينة تدل على مصادر التمويل التي تعتمدها الشركة					
تأثر الطريقة التي يعرض بها جدول سيولة الخزينة على موثوقية المعلومة المحاسبية الواردة بها					
صدق وعدالة المعلومات الواردة في جدول سيولة الخزينة يعني حتمية عدالة باقي القوائم الأخرى					
يبين جدول سيولة الخزينة التغيرات في رأس مال العامل وكذا الجزء القابل لتحصيل منه					
تظهر جدول سيولة الخزينة درجة المخاطر التي تصاحب التدفق باعتبار أن اعداد هذه القائمة هو على الأساس النقدي.					
تستثنى المعاملات غير النقدية من جدول سيولة الخزينة حتى لو تعلقت باستثمارات.					

المحور الثالث: علاقة محافظ الحسابات بموثوقية جدول سيولة الخزينة					
العبارة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
يسعى محافظ الحسابات خلال عملية فحصه لجدول سيولة الخزينة أن يحصل على أدلة اثبات كافية وملائمة للوصول إلى استنتاجات معقولة لبناءرأيه المهني.					
تتأثر موثوقية أدلة الإثبات التي يستعملها محافظ					

الحسابات بمصدرها وطبيعتها.					
يبدي محافظ الحسابات تحفظا في رأيه المهني عند تعذره في الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.					
إن ملاءمة أدلة الإثبات تعكس نوعية الأدلة التي تحصل عليها ومدى صلتها بتأكيد الموثوقية.					
يستعمل محافظ الحسابات تقديره الشخصي عند فحص جدول سيولة الخزينة					
يستعين محافظ الحسابات بمصادر خارجية و لتأكد من صحة الأرصدة النقدية المثبتة جدول سيولة الخزينة					
يعتمد محافظ الحسابات المقارنة والموازنة بين النتائج المتوصل إليها في السنة الجارية المثبتة في جدول سيولة الخزينة ونتائج السنة السابقة .					
يحرص محافظ الحسابات على التبويبات التي أوصى بها المشرع الجزائري وإظهار نتائج كل نشاط على حدا					

الملحق 02:قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان

المحكم	الوظيفة
الدكتور أحمد قايد نور الدين	أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
الأستاذ جوامع إسماعيلي	أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
الأستاذ جودي رمزي	أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
الأستاذة كردودي سهام	أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
الأستاذ محمد شنشونة	أستاذ في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قائـــــــــــــــمة المراجع

قائـــــمة الكتب باللغة العربية:

1. أحمد حلمي جمعة "**المدخل الى التدقيق و التأكيد الحديث**"، دار الصفاء لنشر و التوزيع، عمان– الأردن ، الطبعة الأولى، 1430– 2009.
2. أحمد صلاح عطية ، مشاكل المراجعة في أسواق الأموال ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 – 2003 .
3. ادريس عبد السلام اشتيوي ، " **التدقيق معايير و اجراءات** " ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، الطبعة الرابعة، 1996 ، بيروت – لبنان.
4. ايهاب نظمي ، هاني العزب : "**تدقيق الحسابات الاطار النظري** " ، دار رائد للنشر ، الطبعة الأولى 2012 ، عمان – الأردن
5. حسين أحمد دحدوح ، د. حسين يوسف القاضي : " **تدقيق الحسابات المتقدم الإطار النظري و الإجراءات العملية – الجزء الاول –** " ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان– الاردن ، الطبعة الأولى ، 2009.
6. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني ، "موسوعة المعايير المحاسبية الدولية – معايير إعداد التقارير المالية الدولية– الجزء الأول : عرض البيانات المالية"، دار الثقافة للنشر و الوتزيع، الطبعة الاولى ، 2012، عمان – الأردن.
7. خالد أمين عبد الله ، "**علم تدقيق الحسابات – لناحية النظرية–** " ، دار وائل للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى ، 1999م /2000م ، عمان – الاردن .
8. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 $IFRS_s$ & IAS_s** ، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2008م، عمان – الاردن.
9. سلامة محمود ، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات "**علم تدقيق الحسابات العملي**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ،2011.
10. طارق عبد العال حماد ، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقاريير المالية الدولية الحديثة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية– مصر، 2006

11. طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الثاني ، عرض القوائم المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية – مصر ، 2002 – 2003.

12. طارق عبد العال حماد: "**موسوعة معايير التدقيق: تخطيط و أداء عملية التدقيق**"، الدار الجامعية، الاسكندرية–مصر، طبعة 2007 .

13. طارق عبد العال حماد، سمير محمد الشاهد : **قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، اتحاد المصارف العربية ،2004 ، بيروت–لبنان .

14. عبد الوهاب نصر علي ، **القياس و الافصاح المحاسبي وفقا معايير المحاسبة الضريبية و الدولية** ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الاسكندرية – مصر ، 2007 .

15. عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، "**قواعد و أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة و التدقيق في مواجهة الأزمات المالية** ، الدار الجامعية ،الطبعة 2009 ، اسكندرية – مصر .

16. عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة : "**مبادئ الادارة المالية** Funemental of Financial Management "، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2010 ، عمان – الأردن،

17. غسان فلاح المطارنة ،**تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، 2006، عمان – الاردن .

18. لخضر علاوي، **نظام المحاسبية المالية سير الحسابات وتطبيقاتها**، les page bleues intrnational، الجزائر،طبعة 2011.

19. المجلس الوطني للمحاسبة، **مجموعة نصوص التشريعية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة**، منشورات الساحل، الجزائر، 2002.

20. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، " **التدقيق و تدقيق الحسابات**"، ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

21. محمد بوتين ، **التدقيق و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 2003 .

22. محمود قاسم تنتوش ، "**نظم المعلومات في المحاسبة و اتدقيق_المهنية**"، دار الجيل، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى، 1998.

23. مفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ، د. شريفة على حسن **:" أسس التدقيق – الاسس العلمية و العملية –** " ، الدار الجامعية ، الاسكندارية – مصر ، 2004م

24. نواف محمد عباس الرماحي، " **تدقيق المعاملات المالية** " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009.

25. هادي تميمي ، "**مدخل الى التسويق من الناحية النظرية و العلمية**" ، دار وائل للنشر ، عمان العربية ، الطبعة الثانية ، 2004.

26. هيني قان جريونتج ، ترجمة طارق حماد ، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق** ، الدار الدولية الاستثمار الثقافي ، مصر ، 2006 .

27. وليد عبد الرحمان خالد الفرا ، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج spss، إدارة البرنامج والشؤون الخارجية، 2009.

قائمة الملتقيات والمدخلات :

1. **الادارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، تدقيق و مراقبة داخلية:** المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني، المملكة العربية السعودية.
2. أستاذ جوامع اسماعيلي: "**محاضرات في مقياس التدقيق المحاسبي**"، سنة 2 ماستر، دفعة 2013م – 2014م ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. بن عيشي بشير ، بن عيشي عمارك: مكداخلة بعنوان " **معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر**"، ملتقى وطني الثاني، حول عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، بسوق هراس – الجزائر.
4. د.بشير بن عيشي : "**محاضرات تدقيق و مراجع الحسابات**"، سنة أولى ماستر، دفعة 2012 – 2013م ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر.
5. عبد العالي محمدي : مداخلة " **دور مراجع الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الاداري** " ، الملتقى الوطني حول حوكمة المؤسسات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري ، يومي 07/06 ماي 2012 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، بسكرة – الجزائر .

6. غرة الارهر ، " **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية** "، ملتقى وطني الثاني، حول عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، بسوق أهراس، الجزائر
7. قصابي الياس، رحاحلية بلال، " **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"** ، ملتقى الوطني الثاني، حول عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، بسوق أهراس، الجزائر.
8. ميلود زيد الخير،.ياسين عفافلية "**التدقيق بين الحوكمة و أخلاقيات المهنة**"، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، 20-21 نوفمبر 2013، جامعة عمار تاجي بالأغواط.
9. نبيل قطاف، العمري أصيلة ، **تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات كمتطلب ضروري لتحقيق جودة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر – دراسة تحليلية لآراء عينة من محافظي الحسابات بولاية بسكرة** ، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة ، جامعة الأغواط ، 21/20 نوفمبر 2013.
10. ناصر مراد،عجيلة محمد، بن النوي مصطفى،**مهنة التدقيق في ظل النظام المحاسبي المالي**،الملتقي الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة، جامعة الأغواط،21/20 نوفمبر 2013.

مذكرات ورسائل:

1. حكيمة مناعي : " **تقارير التدقيق الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-قسم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر.
2. شناي عبد الكريم: **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية،** رسالة ضمن متطلبات نيل الماجستير التخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة باتنة – الجزائر، 2009/2008.

3. عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان،** الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،الأردن،2008 .
4. ماهر موسى درغام : "**مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)**" ، بحث لمتطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية ، 2008 ،غزة – فلسطين
5. معمر الطيب ابتسام ، **اعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الدولية،** مذكر ماجستير ، تخصص محاسبة و تدقيق ،. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية ، جامعة سعد ، حلب – البلدية ، الجزائر ، فيفري 2012
6. نريمان غمري: **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم الافصاح،** رسالة ماستير ، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة– الجزائر، 2013/2012
7. محمد أمين مازون ، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر،** فرع المحاسبة و التدقيق ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، كلية علوم اقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3

قوانين وجرائد رسمية:

1. قانون الاجراءات الجبائية، بموجب المادة 22 من قانون المالية التكميلي ل2008م و معدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010م
2. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 42 ، الصادرة ب 11 يوليو 2010
3. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادرة ب 25 مارس 2009
4. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 20 ، القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل.